

دورية دولية مفتوحة

مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص



مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص

المركز الديمقراطي العربي



ISSN (Online) 2629-2572

رقم التسجيل: VR.3373.6330.B



**Journal of
Strategic Studies for Disasters and
Opportunity Management**
International scientific periodical journal

JSSODOM
مجلة الدراسات
الاستراتيجية للكوارث
وإدارة الفرص



Germany: Berlin 10315

Gensinger- Str: 112

<http://democraticac.de>

مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص تصدر عن المركز الديمقراطي العربي -برلين وهي
تعنى في **العلوم البينية** والدراسات التخصصية في مجال إدارة المخاطر والطوارئ والكوارث وما ينتج
عنها من فرص لا بد من إدارتها لاستدامة جودة الحياة البشرية.

المجلد الخامس-العدد السابع عشر مارس/ آذار 2023م

Registration number: VR.3373.6360.B

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN (Online) 2629-2572

المركز الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Berlin 10315 GensingerStr: 112

Tel: 0049-Code Germany

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

Mobiltelefon : 00491742783717 -

What's App. 00972599572466

رئيس المركز الديمقراطي العربي

أ. عمار شرعان

رئيس التحرير

أ.د محمد رمضان الأغا

أستاذ دكتور التنمية المستدامة -الجامعة الإسلامية -غزة -فلسطين

نائب رئيس التحرير

د. محمد محمد المغير

أستاذ مساعد كلية الهندسة التطبيقية والتخطيط العمراني جامعة فلسطين -برنامج ماجستير إدارة

الأزمات والكوارث بالجامعة الإسلامية بغزة-فلسطين

مدير التحرير

د. ياسر النحال، أستاذ دكتور في قسم العلوم البيئية بالجامعة الإسلامية -غزة

سكرتير التحرير (أمانة التحرير)

أ. علاء ارشي-باحث إدارة الأزمات والكوارث.

أعضاء هيئة التحرير

د. صباح أحمد أبو شرخ، فلسطين.

د. فلة أبو القمح، الجزائر.

د. سالم أبو عمر، ماليزيا.

د. مصعب حبيب مرحوم الهاشحي، السودان

د. رعد قاسم صالح العزاوي، العراق

د. عبير محمود مجاهد السيد، مصر

د. عرفات محمد بن محمد، اليمن

د. هاني البسوس، عُمان.

رئيس الهيئة الاستشارية

أ. د نظام الأشقر-الجامعة الإسلامية بغزة.

نائب رئيس الهيئة الاستشارية

د. محمد فخرى صويلح -الجزائر

أعضاء الهيئة الاستشارية

د. خالد الدهليز-سلطة عمان.

د. عبد الباري مشعل-أمريكا.

د. فيفان أحمد فؤاد-مصر.

أ. د. عز الدين الطيب -السودان.

أ.د الهادي يحيى-المكسيك.

د. يحيى جعفري- الجزائر.

د. محمد فخرى صويلح-الأردن

رئيس هيئة التدقيق والمراجعة اللغوية

د. زهرة الثابت -جامعة القيروان-تونس.

نائب رئيس هيئة التدقيق والمراجعة اللغوية

د. محمد على عوض -فلسطين.

أعضاء هيئة التدقيق والمراجعة اللغوية

د. حجاج محمد الحبيب-الجزائر.

أ. فؤاد شحير-فلسطين.

أ. ميساء جعرور- فلسطين.

رئيس الهيئة العلمية

أ. د. محمد عوض -استاذ هندسة البنية التحتية بكلية الهندسة بالجامعة الإسلامية فلسطين.

نائب رئيس الهيئة العلمية

أ. د. ياسر زيدان النحال استاذ العلوم البيئية بكلية العلوم بالجامعة الإسلامية-فلسطين

أعضاء الهيئة العلمية

م	الاسم	الدرجة العلمية	التخصص	الدولة
1	فواز عبد الله أحمد صالح باحميش	استاذ مشارك	الجيومورفيا التطبيقية ونظم المعلومات الجغرافية	اليمن
2	محمد فتحي محمد حسن	دكتوراه	اقتصاد	مصر
3	رفيف عبد الستار عبد الجبار	استاذ مشارك	العلوم السياسية	العراق
4	سهام كامل محمد	استاذ دكتور	العلوم السياسية والاقتصادية	العراق
5	أبو بكر خليفة أبو بكر أبو جرادة	استاذ	العلوم السياسية	ليبيا
6	صبري عبد القادر محمد المدهون	دكتوراه	اصول التربية	مصر

م	الاسم	الدرجة العلمية	التخصص	الدولة
7	فوزي محمود اللافي الحسومي	دكتوراه	إدارة الأعمال	ليبيا
8	عوادي منير	استاذ	علوم مالية ومحاسبية	الجزائر
9	عدنان على حجاج	استاذ	علوم مالية	الجزائر
10	نور خالد علي	دكتوراه	علم الاجتماع	العراق
11	فيصل غازي فيصل صالح	دكتوراه	العلوم الاقتصادية	العراق
12	سرمد جاسم محمد الخزرجي	دكتوراه	علم الاجتماع	العراق
13	زينة جدعون	استاذ	علوم الإعلام والاتصال	الجزائر
14	مريم حزوري	استاذ	علم اجتماع تربية	الجزائر
15	حنان عبد الغفار عطية ابراهيم	استاذ مساعد	علوم تربوية ونفسية	مصر
16	بلال محمد سعيد المصري	دكتوراه	علوم الاقتصاد الدولي	فلسطين
17	أسماء جاسم محمد	استاذ مساعد	العلوم الاقتصادية والسياسية	العراق.
18	يوسف سعدون محمد لهمود المعموري	دكتوراه	القانون الخاص	العراق
19	مجدي عبدالله فواز خصاونه	دكتوراه	مناهج الدراسات الاجتماعية	الأردن
20	عامر شبل زيا	دكتوراه	العلوم الاقتصادية	العراق
21	أديب سالم الأغا	دكتوراه	علوم إدارية	فلسطين
22	رضوان قطبي	دكتوراه	العلوم القانونية والسياسية	المغرب
23	سعد حسن منصور الغديوي	استاذ دكتور	إدارة الأعمال	ليبيا
24	لورنس يحيى صالح محمود	استاذ	جامعة بغداد	العراق
24	منى عوض الوزير	دكتوراه	هندسة معمارية	مصر
25	عبد الوهاب حفيان	دكتوراه	علوم سياسية وعلاقات دولية	الجزائر
26	أحمد عرابي الترك	دكتوراه	اعلام	فلسطين
27	سيدي ابراهيم فراس	دكتوراه	العلوم السياسية	المغرب
28	أليسار طحان	دكتوراه	إدارة الأعمال	لبنان
29	عصام عيروط	دكتوراه	العلوم السياسية والقانونية	فلسطين
30	وفاء عبد الله عبد العال حبيشي	دكتوراه	الاقتصاد والعلوم المالية	السعودية
31	احمد طه قهوجي	دكتوراه	إدارة الأعمال	سوريا
32	ماهر المصري	دكتوراه	قانون	فلسطين
33	هبة محمد صالح الأغا	دكتوراه	إدارة أزمات تربية	فلسطين
34	بشرى عبد الكاظم عبيد	استاذ مساعد	جغرافيا سياسية	العراق
35	ميثم منفى كاظم العميدي	استاذ مساعد	قانون عام	العراق
36	كمال محمد محفوظ	دكتوراه	هندسة مدنية	فلسطين
37	نغم علي حسن	استاذ مساعد	هندسة العمارة والتخطيط	فلسطين
38	يحيى جعفري	استاذ دكتور	التاريخ المعاصر	الجزائر.

م	الاسم	الدرجة العلمية	التخصص	الدولة
39	عبد الفتاح عبد ربه	استاذ دكتور	علوم الأحياء	فلسطين
40	زياد أبوهين	استاذ مشارك	علوم الأرض والبيئة	فلسطين
41	خالد الدهليز	استاذ مشارك	علوم إدارية واقتصادية	عُمان
42	هبة الرحمن أحمد	دكتوراه	هندسة المواد	مصر
43	علي تايه	استاذ دكتور	هندسة مدنية	فلسطين
44	حجاج محمد الحبيب	استاذ محاضر	لغة عربية	الجزائر
45	راجي يوسف محمود	دكتوراه	العلاقات الدولية والدبلوماسية	العراق
46	ندى مهدي فوزي الجبلاوي	استاذ دكتور	الهندسة المستدامة	العراق
47	ثناء عبد الودود عبد الحافظ الشمري	استاذ مساعد	علم النفس التربوي	العراق.
48	بيداء ستار -العراق.	استاذ دكتور	إدارة الأعمال	العراق
49	أزهار عبد الله	استاذ دكتور	العلوم السياسية والدولية	العراق
50	وصال عبد الله	استاذ مساعد	التنمية الاقتصادية	العراق.

شروط النشر

- 1- أن يكون البحث أصيلاً ومعدداً خصيصاً للمجلة-ويمكن أن يكون مستقلاً من رسالة الماجستير أو أطروحة الدكتوراه بشرط ألا يكون قد نشر منها أي أبحاث أو أن تتم إعادة صياغة بنسبة لا تقل عن 60% من البحث.
- 2- تقبل البحوث والمقالات باللغة العربية مع ضرورة مراعاة الوضوح وسلاسة الكتابة وسهولة فهمها واجتناب الأخطاء النحوية الإملائية واللغوية.
- 3- لا تقبل الأبحاث التي تزيد فيها نسبة التشابهات البحثية عن 15%.
- 4- ألا يكون البحث قد نشر جزئياً أو كلياً في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية.
- 5- أن يرفق البحث بسيرة ذاتية للباحث تشمل (اسم الباحث ثلاثياً-مكان العمل-طريق التواصل، الدولة) باللغة العربية والإنجليزية أو الفرنسية.
- 6- مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي ببرلين وفريق الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص بـفلسطين مجلة متخصصة بالبحوث المتعلقة بالمجالات المحددة (إدارة الأزمات، إدارة الكوارث البشرية والطبية والمشاركة، إدارة الفرص، إدارة المعرفة، التنمية المستدامة، إدارة المعلومات، العلوم البيئية، السلامة والصحة المهنية، القوانين والتشريعات، إدارة الملاجئ والمأوى، إدارة السياسات والاستراتيجيات، إدارة الأحداث والطوارئ، إدارة السيناريوهات، إدارة الحكم الرشيد، إدارة البنية التحتية، إدارة الإعمار بعد الكوارث، إدارة المخاطر، العلوم البيئية، استخلاص الدروس والعظات والعبر).
- 7- أن يرسل الباحث البحث المنسق وفق القالب على شكل ملف مايكروسوفت وورد، إلى البريد الإلكتروني (jssdom@democraticac.de)
- 8- تخضع الأبحاث والترجمات إلى تحكيم سري من طرف هيئة علمية واستشارية دولية، والأبحاث المرفوضة يبلغ أصحابها مع إبداء الأسباب.
- 9- يبلغ الباحث باستلام البحث ويحوّل بحثه مباشرة للجنة العلمية الاستشارية.
- 10- يخطر أصحاب الأبحاث المقبولة للنشر بقرار اللجنة العلمية وبموافقة هيئة التحرير على نشرها.
- 11- الأبحاث التي ترى اللجنة أنها قابلة للنشر وعلى الباحثين إجراء تعديلات عليها، ويسلم للباحثين قرار المحكم مع مرفق خاص بالتعديلات، على الباحث الالتزام بالملاحظات وفق مدة تحددها هيئة التحرير.
- 12- يستلم كل باحث قام بالنشر شهادة نشر وهي وثيقة رسمية صادرة عن إدارة المركز الديمقراطي العربي وعن إدارة المجلة تشهد بنشر المقال العلمي الخاضع للتحكيم ويستلم الباحث شهادته بعد أسبوع كأقصى حد من تاريخ إصدار المجلة.
- 13- للمجلة إصدار إلكتروني حصري صادر عن المركز الديمقراطي العربي كما أنها حاصلة على الترميز الدولي ISSN 2629-2572 (Online)
- 14- لا تراعى الأسبقية في نشر المواد العلمية ضمن أعداد المجلة بحيث إن المعيار الأساسي لقبول النشر ضمن أعداد المجلة هو جودة وأصالة المادة العلمية وسلامة اللغة والعناية بالضوابط المنهجية في البحث العلمي.
- 15- أي تقرير من الهيئة العلمية إما يتعلق بالسرقة العلمية فسيحمل الباحث التبعات والإجراءات كما هو متعارف عليه في سياسات المجلة العلمية الدولية.
- 16- تعبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها.
- 17- يخضع ترتيب الأبحاث المنشورة إلى أهميتها والمحتوى العلمي.
- 18- تعرض المقالات على مدققين ومراجعين لغويين قبل صدورها في أعداد المجلة.
- 19- لغات المجلة هي: العربية -الانجليزية-الفرنسية.

20- في حالات الترجمة يرجى توضيح السيرة الذاتية لصاحب المقال الأصلي وجهة الإصدار باللغة الأصلية.

كيفية إعداد البحث للنشر:

يتوفر قالب موضح فيه نمط التوثيق المعتمد وكيفية كتابة الجداول والأشكال والهوامش.

عنوان جهة الباحث:

الملخص التنفيذي -باللغة العربية -الإنجليزية أو الفرنسية، ثم الكلمات المفتاحية من (4-7) لكلمات، ويكتب المخلص بجمل قصيرة ومفيدة وواضحة ودقيقة إلى جانب إشكالية البحث الرئيسية والأساليب العلمية والأدوات المستخدمة في البحث والنتائج التي توصل إليها الباحث.

- تقديم ملخص على شكل مفاهيم يوضح الدراسة البحثية الشاملة ويشمل عنوان الدراسة والمشكلة ويتفرع منها الأهداف والمنهجية وأهم النتائج والتوصيات التي توصل لها الباحث وأهم المقترحات والنماذج التي يمكن أن تكون إضافة علمية جديدة.

- تحديد مشكلة البحث، وأهدافها وأهميتها، وذكر الدراسات السابقة التي تطرقت للموضوع بما في ذلك آخر ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، ووضع التصور المفاهيمي، وتحديد مؤشرات الرئيسية، ووصف منهجية البحث، وتحليل النتائج والاستنتاجات.

- كما يجب أن يكون البحث مختتمًا بقائمة ببليوغرافية، تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث وتكتب المراجع نظام جمعية علماء النفس الأمريكيين (APA) الإصدار السابع، وترتب في آخر المقالة أبعديًا على شكل نقاط.

- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقًا لنظام الإحالة المرجعية الذي يعتمده المركز الديمقراطي العربي في أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع.

- تستخدم الأرقام المرتفعة عن النص للتوثيق في متن البحث ويذكر الرقم والمرجع المتعلق به في قائمة

المراجع.

ترتيب المراجع هجائيًا في القائمة وفقًا للآتي:

أ. إذا كان المرجع بحثًا في دورية: اسم الباحث (الباحثين)، سنة النشر، عنوان البحث، واسم الدورية، رقم المجلد، رقم العدد، أرقام الصفحات.

ب. إذا كان المرجع كتابًا: اسم المؤلف (المؤلفين)، سنة النشر، عنوان الكتاب، اسم الناشر وبلد النشر.

ج. إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه: يكتب اسم صاحب البحث، السنة، العنوان، يكتب رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه بخط مائل، اسم الجامعة.

د. إذا كان المرجع نشرة أو إحصائية صادرة عن جهة رسمية: يكتب اسم الجهة، سنة النشر، عنوان التقرير، أرقام الصفحات، الدولة.

هـ. إذا كان المرجع مقابلة: يكتب اسم الشخص، تاريخ المقابلة، الشخص الذي أجرى المقابلة، المسمى الوظيفي، البلد على أن تكتب تحت عنوان مقابلات.

و. إذا كان المرجع مجموعة بؤرية: يكتب أسماء المجموعة في ملحق، موضوع النقاش في المجموعة، جهة عقد المجموعة، تاريخ عقد المجموعة، المكان، السنة.

ز. بالنسبة لمواقع الانترنت: الاسم الكامل للكاتب، "عنوان المقال"، رابط المقال، تاريخ النشر، تاريخ دخول الموقع يتراوح عدد كلمات البحث من 3000 حتى 8000 كلمة وللمجلة أن تنشر بحسب تقديراتها بصورة استثنائية وحسب القيمة المعرفية، لبعض البحوث والدارسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.

يتم تنسيق الورقة على قياس (A4)، بحيث يكون كالتالي:

هوامش الصفحة: تكون كما يلي: أعلى 02، أسفل 02، يمين 02، يسار 02، رأس الورقة 5، أسفل الورقة 1.5.

عنوان المقال: (نمط الخط: sakkalmajalla، حجم الخط: 20) Title of the article in English (Police Times New Roman، Taille : 16)

الاسم الكامل للباحث: (نمط الخط sakkalmajalla، حجم الخط: 15) الدرجة العلمية للباحث (نمط الخط sakkalmajalla، حجم الخط: 13) مؤسسة الانتماء كاملة والبلد (نمط الخط sakkalmajalla، حجم الخط: 13) البريد الإلكتروني للباحث (نمط الخط: Times New Roman حجم الخط: 12) الملخص (باللغة العربية): يشترط في الملخص أن لا يزيد عن 200 كلمة ولا يقل عن 150 كلمة، (نمط الخط sakkalmajalla، حجم الخط: 14، مائل).

الكلمات المفتاحية (باللغة العربية): بين 4 و 7 كلمات، (نمط الخط sakkalmajalla، حجم الخط: 14، مائل).
Abstract: (in English)(Between 150 words and 200 words,; Times New Roman, Taille : 13, Italics)

Key words: (in English) (Between 05 and 08 words,; Times New Roman, Taille : 13, Italics)

- مقدمة: (نمط الخط sakkalmajalla، حجم الخط: 15، بين السطور: 1.15).
- المحتوى والمضمون: (نمط الخط sakkalmajalla، حجم الخط: 14، بين السطور: 1.15)
- 1-العنوان الرئيسي الأول: نمط الخط غليظ sakkalmajalla، غليظ، حجم الخط: 17، بين السطور: 1.15
- 1-1-العنوان الفرعي الأول: نمط الخط غليظ sakkalmajalla، غليظ، حجم الخط: 15، بين السطور: 1.15
- 2-1-العنوان الفرعي الثاني: نمط الخط غليظ sakkalmajalla، حجم الخط: 15، بين السطور: 1.15
- 2-العنوان الرئيسي الثاني: نمط الخط غليظ sakkalmajalla، حجم الخط: 17، بين السطور: 1.15
- 1-2- العنوان الفرعي الأول: المحتوى والمضمون: نمط الخط غليظ sakkalmajalla، حجم الخط: 15، بين السطور: 1.15
- 2-2- العنوان الفرعي الثاني: المحتوى والمضمون: نمط الخط غليظ sakkalmajalla، حجم الخط: 15، بين السطور: 1.15
- 1.15 الخاتمة: نتائج الدراسة والتوصيات (نمط الخط sakkalmajalla، حجم الخط: 15، بين السطور: 1.15)
- قائمة المصادر والمراجع: (نمط الخط sakkalmajalla، حجم الخط: 13، بين السطور: مفرد)

تعتمد مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكمة، وتصدر المجلة بشكل ربع دوري "كل ثلاثة أشهر" ولها هيئة تحرير تخصصية وهيئة استشارية علمية دولية فاعلة تشرف على عملها، وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها والعلاقة بينها وبين الباحثين، كما تستند إلى لائحة داخلية تنظم عمل التحكيم وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في كافة الاختصاصات.

تتشكل الهيئة الخاصة بالمجلة من مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين ذوي الاختصاص من الدول العربية والأجنبية حيث التحكيم اختياري المشاركة في تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة، إذ أن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسة الاقتصادية جهة مجلة إصدار مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص" بالشراكة مع فريق الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص بفلسطين.

Berlin 10315 GensingerStr: 112

Tel: 0049-Code Germany

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

mobiltelefon : 00491742783717

المحتويات

م	الباحث	عنوان المقالة	الصفحة
1	د كمال محمد محفوظ. د. شادي حلس	أثر تطبيق نظم المعلومات الإدارية على مستوى الالتزام بمتطلبات السلامة والصحة المهنية "منشآت منطقة غزة الصناعية كحالة دراسة-غزة /فلسطين"	47-12
2	د. مصطفى عبد السلام خليفة العيساوي	مخاطر النفايات الطبية وطرق إدارتها-مستشفى غريان المركزي التعليمي نموذجاً	65-48
3	د. عرفات محمد بن محمد	التعرية المطرية والأخدودية باستخدام التقنيات الجيومكانية في حوض وادي عدم محافظة حضرموت/اليمن	92-66
4	د. عبد الله محمد سالم بن حويل د. صالح عمرو كرامة الجبري	أثر الرأس المال النفسي الإيجابي في الأداء الإبداعي لعينة من أعضاء الهيئة التعليمية لكلية العلوم الإدارية لدى جامعة عدن- اليمن	120-93
5	أ. اسويسي عبد الله محمد أ. خديجة مفتاح مسعود	دور مصرف التنمية في دعم وتمويل المشروعات الصغرى خلال الفترة (2000-2015)م	138-121
6	د. ميلاد صالح خليفة عبد الرحمن د. محمد أبو بكر امحمد بوكر	تكافؤ الفرص التجارية وأثره في تحقيق المنافسة في السوق الليبي "دراسة تطبيقية على تجار الجملة في مدينة طرابلس"	156-139
7	أ. عبد الرزاق اعبيزة	الأسس القانونية والآليات المؤسسية للتدبير الملكي للأزمات بالمغرب	177-157



مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management



أثر تطبيق نظم المعلومات الإدارية على مستوى الالتزام بمتطلبات السلامة والصحة المهنية

"منشآت منطقة غزة الصناعية كحالة دراسة- غزة / فلسطين"

The effect of applying management information systems on
the level of compliance with occupational health and safety
requirements

"Gaza Industrial Area Facilities as a Case Study - Gaza / Palestine"

د. شادي محمد حلس

Dr. Shady M. Helles

د. كمال محمد محفوظ

Dr. Kamal M. Mahfuth*

وزارة العمل الفلسطينية

Ministry of Palestinian Labour

[*eng_kamal2015@hotmail.com](mailto:eng_kamal2015@hotmail.com)

يوثق هذا البحث كـ: محفوظ، كمال محمد & وحلس، شادي محمد (2023): أثر تطبيق نظم المعلومات الإدارية على مستوى الالتزام بمتطلبات السلامة والصحة المهنية، "منشآت منطقة غزة الصناعية كحالة دراسة- غزة / فلسطين"، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المجلد (5)، العدد (17)، برلين، ص 12-47.

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق نظم المعلومات الإدارية على مستوى الالتزام بمتطلبات السلامة والصحة المهنية في قطاع غزة بفلسطين، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتصميم الاستبانة كأداة للدراسة، مستخدماً طريقة العينة العشوائية، حيث بلغت العينة المستطلع آراؤها 217 عاملاً في منشآت منطقة غزة الصناعية، وبلغ عدد الاستبانات المستردة 193. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها أن مستوى إجابات المبحوثين حول تطبيق نظم المعلومات الإدارية بلغت (79.8%)، في حين جاءت نتائج مستوى إجابات المبحوثين حول الالتزام بمتطلبات السلامة والصحة المهنية في المنشآت بلغت (76.0%). وقد أظهرت الدراسة وجود أثر لتطبيق نظم المعلومات الإدارية على مستوى الالتزام بمتطلبات السلامة والصحة المهنية بموجب المعادلة التالية: $0.21 \times \text{نظام قواعد البيانات} + 0.15 \times \text{نظام الشبكات} + 0.29 \times \text{نظام البرمجيات} + 0.26 \times \text{نظام الأفراد} + 0.75 = \text{السلامة والصحة المهنية}$ $0.35 \times \text{نظام الأجهزة}$. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها، ضرورة تطوير شبكات ووسائل الاتصالات والمعلومات وربطها بوسائل السلامة والصحة المهنية، وتطوير حوسبة نظام الأفراد في المنشآت كوسيلة لتحسين الالتزام بمتطلبات السلامة والصحة المهنية، وزيادة فاعلية الدور الرقابي للجهات المسؤولة عن السلامة والصحة المهنية وإلزام أصحاب العمل بالامتثال لاشتراطاتها، وضرورة اجراء الفحوصات الطبية الابتدائية والدورية للعاملين والعمل على أرشفة هذه الفحوصات ضمن نظم معلومات المنشأة.

الكلمات المفتاحية: الصحة، المهنية، نظم المعلومات

Abstract

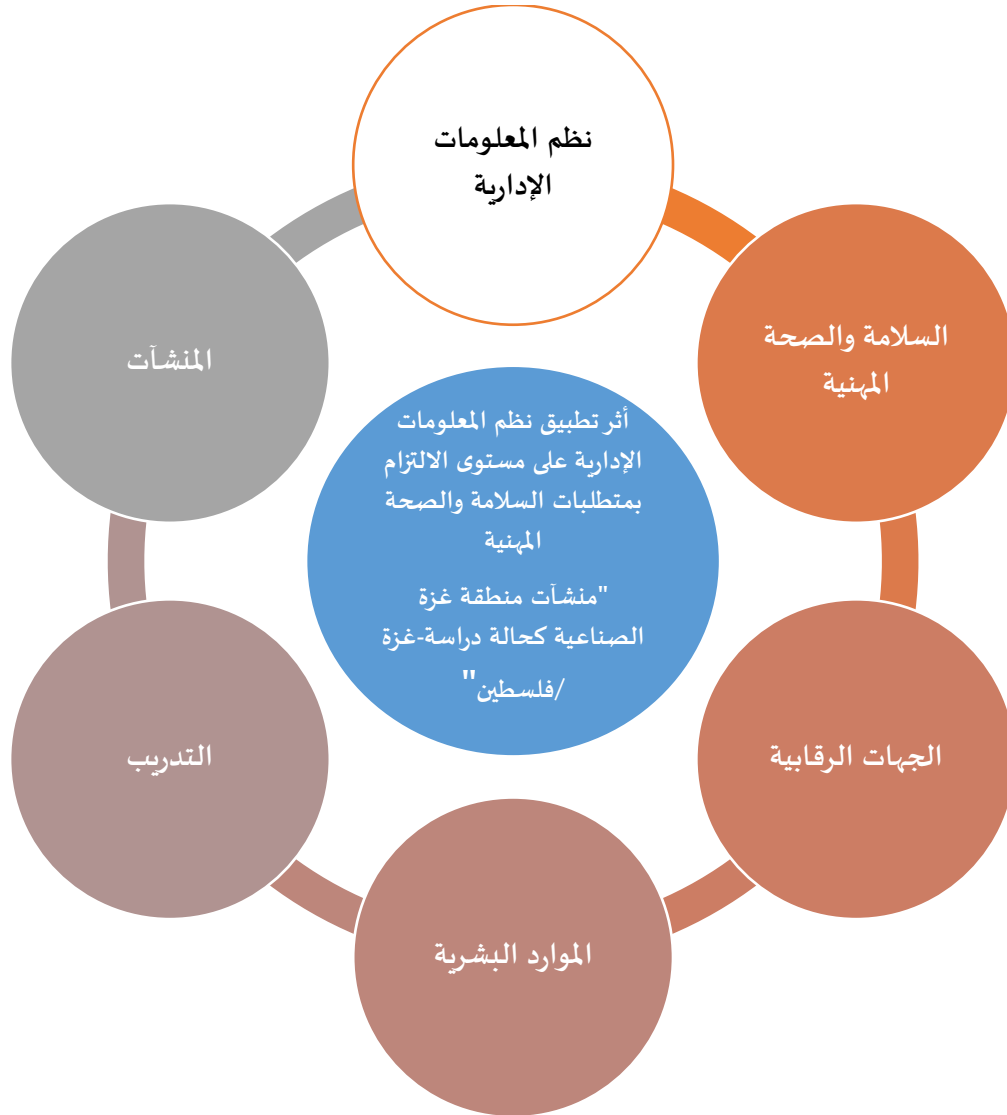
The study aimed to identify the impact of applying management information systems on the level of compliance with occupational safety and health requirements in the Gaza Strip, Palestine. The analytical descriptive approach and the design of the questionnaire were used as a tool for the study, using the random sample method. the sample surveyed reached 217 workers in the Gaza Industrial Zone facilities. The number of questionnaires retrieved was 193, with a recovery rate of 88.9%. The researchers also took the Gaza industrial area facilities as a case study. The study showed that there is an effect of the application of management information systems on the level of compliance with occupational safety and health requirements according to the following equation: $OHS = 0.75 + (0.35 \times \text{hardware system}) + (0.29 \times \text{software system}) + (0.26 \times \text{individuals' system}) + (0.21 \times \text{database system}) + (0.15 \times \text{network system})$. The study concluded a set of recommendations, the most important of which are: The need to develop networks and means of communication and information and link them to means of occupational safety and health in the facilities, Developing and computerizing the personnel system in the facilities as a means of improving compliance with occupational safety and health requirements, Increasing the effectiveness of the oversight role of the authorities responsible for occupational safety and health, and requiring employers to comply with their requirements, The need to conduct primary and periodic medical examinations for workers and work on archiving these checks within the facility's information systems.

Keywords: health, occupational, information systems

الملخص المفاهيمي

تعتبر المنشآت الصناعية أحد الروافد الاقتصادية التي تساهم في تطوير التنمية الوطنية، وتهتم الدول في بناء المنظومات الإدارية والمعلوماتية بما يساهم في تعزيز مسارات التنمية، لذا تتميز مؤشرات تقييم أداء المنشآت الصناعية بمستويات تطبيقها للسلامة والصحة المهنية، وبيئة عمل آمنة ولأثقة، وتعزيز الأنشطة التدريبية والتطويرية التي تساهم في تحسين الموارد البشرية بما ينعكس على جودة الانتاج والأداء في العمل والحد من حوادث العمل.

الشكل التالي يوضح الملخص المفاهيمي لتطبيق نظم المعلومات الإدارية على مستوى الالتزام بمتطلبات السلامة والصحة المهنية



والشكل التالي يوضح ملخص للدراسة البحثية وأهم النتائج والمقترحات لتطبيق نظم المعلومات الإدارية على مستوى الالتزام بمتطلبات السلامة والصحة المهنية

أثر تطبيق نظم المعلومات الإدارية على مستوى الالتزام بمتطلبات السلامة والصحة المهنية

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق نظم المعلومات الإدارية على مستوى الالتزام بمتطلبات السلامة والصحة المهنية

المنهجية والأدوات: المنهج الوصفي التحليلي، الاستبيان، المقابلات، الزيارات الميدانية، مراجعة الأدبيات السابقة، البرنامج الإحصائي،

يشير مركز الإحصاء الفلسطيني بأن هناك ارتفاع كبير في حوادث العمل وانتهاكات حقوق العمل حيث تلخص مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال التالي: هل توجد علاقة بين تطبيق نظم المعلومات الإدارية وبين مستوى الالتزام بمتطلبات السلامة والصحة المهنية بالمنشآت الصناعية في قطاع غزة بفلسطين؟

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تربط مستوى الالتزام بالسلامة والصحة المهنية ودرجة تطبيق نظم المعلومات الإدارية وفقاً للمعادلة: أن مستوى الالتزام بالسلامة والصحة المهنية = $0.75 + (0.35 \times \text{نظام الأجهزة}) + (0.29 \times \text{نظام البرمجيات}) + (0.26 \times \text{نظام الأفراد}) + (0.21 \times \text{نظام قواعد البيانات}) + (0.15 \times \text{نظام الشبكات})$.

أوصت الدراسة بتطوير وحوسبة نظم المعلومات في المنشآت كوسيلة لتحسين الأداء وإسهامها في حماية العاملين، وأن ينسجم نظام الأفراد مع حقوق العاملين في توفير وسائل السلامة والصحة المهنية، وزيادة الحملات التوعوية للعاملين حول أهمية الالتزام بتطبيق وسائل السلامة والصحة المهنية.

تطلعات مستقبلية:

العمل على إجراء الدراسات البحثية التالية:

- معوقات تطبيق نظم المعلومات الإدارية في المنشآت الصناعية.
- أثر نظم المعلومات الإدارية على قرارات أنماط القيادة.
- دور النقابات العمالية في تعزيز السلامة والصحة المهنية.

1. الإطار العام:

1.1 مقدمة:

تعمل نظم المعلومات الإدارية في المؤسسات على توفير الوقت والجهد، وتزيد من كفاءة المؤسسة، وتساعد على تقديم الخدمة بأفضل جودة، ومع زيادة الاعتماد على نظم المعلومات الإدارية في شتى المجالات، تأثرت حقوق العاملين في هذه المؤسسات، لا سيما أن هذه النظم لها علاقة مباشرة في تنفيذ العمليات التشغيلية للمؤسسات، الأمر الذي سيلقي بظلاله على مستوى الالتزام بمتطلبات السلامة والصحة المهنية.

وقد ناشدت منظمة العمل الدولية الدول بضرورة تحقيق متطلبات السلامة والصحة المهنية في العمل، وذلك عبر العديد من المؤتمرات والندوات والاتفاقيات، وسعت إلى وضع برامج تهدف إلى تعزيز مستوى السلامة والصحة المهنية لدى العاملين في المنشآت، ويلقى على عاتق الدول والمنشآت تطبيق هذه السياسات آخذةً بعين الاعتبار ضرورة اختيار الطرق المثلى لحماية هذه الحقوق وفقاً للتطور التكنولوجي لنظم المعلومات الإدارية.

لذلك جاءت هذه الدراسة للتحقق من أثر تطبيق نظم المعلومات الإدارية على مستوى الالتزام بمتطلبات السلامة والصحة المهنية.

1.2 المشكلة البحثية وتساؤلاتها:

ومع زيادة الاعتماد على نظم المعلومات الإدارية في شتى المجالات، تأثرت حقوق العاملين في هذه المؤسسات بشكل أو بآخر، لا سيما أن هذه النظم لها علاقة مباشرة في تنفيذ العمليات التشغيلية للمؤسسات على صعيد الأعمال اليومية الأمر الذي سيلقي بظلاله على طبيعة شروط وظروف العمل.

وفقاً لتقارير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فقد ارتفعت وتيرة الانتهاكات المتعلقة بحقوق العمال في قطاع غزة والمتمثلة في الأجور وساعات العمل والاجازات وغيرها من الحقوق، وربما يكون أحد أسباب هذه الانتهاكات هو عدم التزام المنشآت الصناعية بالتطبيق الأمثل لنظم المعلومات الإدارية، لذلك فإن مشكلة الدراسة تلخص في الإجابة عن الأسئلة التالية:

هل توجد علاقة بين تطبيق نظم المعلومات الإدارية (نظام الأجهزة-نظام البرمجيات-نظام الشبكات-نظام الأفراد-نظام قواعد البيانات-نظام الأقراص الصلبة) وبين مستوى الالتزام بمتطلبات السلامة والصحة المهنية بالمنشآت الصناعية في قطاع غزة بفلسطين؟

وتلخصت فرضيات الدراسة في:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق نظم المعلومات الإدارية (نظام الأجهزة-نظام البرمجيات-نظام الشبكات-نظام الأفراد-نظام قواعد البيانات-نظام الأقراص الصلبة) وبين

مستوى الالتزام بمتطلبات السلامة والصحة المهنية بالمنشآت الصناعية في قطاع غزة بفلسطين. (منشآت منطقة غزة الصناعية كحالة دراسة).

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ لتطبيق نظم المعلومات الإدارية على مستوى الالتزام بالسلامة والصحة المهنية في منشآت منطقة غزة الصناعية.

1.3 أهداف الدراسة:

التعرف على أثر تطبيق نظم المعلومات الإدارية (نظام الأجهزة، نظام البرمجيات، نظام الشبكات، نظام الافراد، نظام قواعد البيانات، نظام الأقراص الصلبة) على مستوى الالتزام بمتطلبات السلامة والصحة المهنية بالمنشآت الصناعية في قطاع غزة بفلسطين (منشآت منطقة غزة الصناعية كحالة دراسة)

1.4 أهمية الدراسة:

1.4.1 الأهمية العلمية: الحاجة إلى معرفة علاقة نظم المعلومات الإدارية بالسلامة والصحة المهنية، لاستخدامها كأداة لتقليل المخاطر والحوادث في العمل.

2.4.1 الأهمية التطبيقية: يمثل الموضوع أولوية كونه متعلق بسلامة العاملين والحفاظ على الممتلكات، كما أن البحوث والدراسات المتعلقة بهذا الموضوع مرتبطة إلى حد كبير بالاقتصاد المحلي والعالمي.

1.5 منهجية الدراسة:

اعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، لكونه أنسب المناهج لمثل هذه الدراسة، حيث تصفها وصفاً دقيقاً وتعبر عنها كيفاً وكماً، ومن ثم استخلاص النتائج وتقييمها واختبار فرضيات الدراسة بهدف التوصل إلى توصيات واضحة وعملية، وقد تم الاعتماد على 3 أنواع من البيانات وهي:

- البيانات الأولية: وتتمثل في البيانات الخاصة بمفردات عينة الدراسة، وللوصول لهذه البيانات لجأ الباحثان إلى الجانب الميداني، وذلك عن طريق توزيع استبانات صممت خصيصاً لهذا الغرض، وتم حصر وتجميع البيانات اللازمة في موضوع البحث، ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج Statistical Package for Social Science (SPSS) واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

- البيانات التحليلية: وتتمثل في البيانات ذات الطابع الفني والمهني، وللوصول لهذه البيانات لجأ الباحثان إلى المقابلات الشخصية مع ذوي الاختصاص، لإثراء الجوانب التحليلية لموضوع البحث.

- البيانات الثانوية: اعتمد الباحثان في معالجته للجانب النظري من الدراسة على البحث في مصادر البيانات الثانوية المتمثلة في مراجعة الكتب والمراجع العربية والأجنبية والدوريات والمقالات والتقارير والأبحاث المنشورة في المجالات العلمية المتخصصة والمحكمة، والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بالإضافة إلى الاطلاع والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

1.6 حدود الدراسة:

1.6.1 الحدود الزمانية: عام 2022

2.6.1 الحدود المكانية: تم تطبيق هذه الدراسة في منشآت "منطقة غزة الصناعية" حالة دراسية - فلسطين.

3.6.1 الحدود الموضوعية: تم تطبيق هذه الدراسة على العاملين في كافة المنشآت في منطقة غزة الصناعية خلال العام 2022م في موضوع السلامة والصحة المهنية.

1.7 الدراسات السابقة:

تتوفر العديد من الدراسات التي تناولت موضوع نظم المعلومات الإدارية، وكذلك متطلبات السلامة والصحة المهنية، وقد قام الباحثان بانتقاء 9 دراسات في موضوع البحث، تناولت 6 دراسة منها المتغير المستقل وهو نظم المعلومات الإدارية، في حين تناولت 3 دراسات المتغير التابع وهو متطلبات السلامة والصحة المهنية، واختلفت هذه الدراسات في عدة جوانب منها: متغيرات الدراسة، مجتمع الدراسة، منهجية الدراسة، وغير ذلك من الاختلافات التي ميّزت هذه الدراسات عن بعضها البعض، ومن أهم هذه الدراسات ما يلي:

7.1.1 الدراسات المتعلقة بالمتغير المستقل (نظم المعلومات الإدارية):

- دراسة (عبيد، 2018): "علاقة أنظمة المعلومات الادارية في تحسين الأداء الوظيفي في مؤسسات القطاع العام في فلسطين"

هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة توافر أبعاد أنظمة المعلومات في مؤسسات القطاع العام من وجهة نظر موظفيها، وتحديد العلاقة بين درجة توافر أبعاد أنظمة المعلومات وبين تحسين الأداء الإداري في مؤسسات القطاع العام من وجهة نظر موظفيها. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتم اختيار عينة بطريقة عشوائية، بلغ حجمها (282) موظف، وكانت أهم نتائج الدراسة وجود مؤشرات على توافر نظم المعلومات والأداء، ووجود علاقة لكافة أبعاد أنظمة المعلومات وتحسين الأداء الإداري في مؤسسات القطاع العام من وجهة نظر موظفيها، وأوصت الدراسة بضرورة استمرار أصحاب القرار وموظفي مؤسسات القطاع العام في الاعتماد على أنظمة معلومات حديثة ومتجددة كوسيلة لتحسين العمل والأداء الوظيفي، وأن تعمل مؤسسات القطاع العام على تدريب موظفيها على آلية التعامل مع أنظمة المعلومات.

- دراسة (توفيق، 2019): "إعادة هندسة أنظمة المعلومات الإدارية وأثرها على مدى فاعليتها-دراسة استطلاعية لآراء عينة من مستفيدي أنظمة المعلومات الإدارية في جامعة الموصل"

هدفت الدراسة إلى استطلاع معالم البيئة التنظيمية التي تعزز إعادة هندسة أنظمة المعلومات الإدارية في المنظمة المبحوثة، وتقديم تصور عملي لكيفية استخدام إعادة هندسة أنظمة المعلومات الادارية في تعزيز فاعلية أنظمة المعلومات الإدارية، واتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وكانت أهم نتائج الدراسة أن إعادة هندسة أنظمة

المعلومات الإدارية مدخلا جديدا وفعالا لتحقيق الفاعلية، كما توجد علاقة ارتباط معنوية بين إعادة هندسة أنظمة المعلومات الادارية وفعاليتها.

وأوصت الدراسة بضرورة تحديد احتياجات المستفيدين النهائيين بدقة عند تنفيذ عمليات إعادة هندسة أنظمة المعلومات الإدارية وإعادة هندسة أنظمة المعلومات الادارية واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها والتي تتفق وطبيعة تطبيق هذا النهج الجديد، وضرورة دعم الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات الحديثة على النحو الذي يساهم في تحقيق تحول جذري في عمل انظمة المعلومات الادارية.

- دراسة(صلاح،2018): "دور نظم المعلومات الإدارية في تحسين الأداء الوظيفي في وزارة التربية والتعليم في الأردن"

هدفت الدراسة إلى التعرف على متطلبات نظم المعلومات الإدارية في تحسين الأداء الوظيفي في وزارة التربية والتعليم في الأردن، والكشف عن أثر المستلزمات المتعلقة بنظم المعلومات الإدارية على الأداء الوظيفي. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وقد استخدمت الباحثة استمارة أعدت خصيصاً لهذا الغرض، حيث بلغت عينة الدراسة 90 موظفاً من المدرء ورؤساء الأقسام. وكانت أهم النتائج توفر مستلزمات نظم المعلومات الإدارية في وزارة التربية والتعليم ووجود أثر بارز لمستلزمات نظم المعلومات الإدارية على الأداء الوظيفي. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز اهتمام إدارة وزارة التربية والتعليم لاستخدام نظم المعلومات الإدارية بجميع مكوناتها وعناصرها كونها متغير هام يساهم في التأثير في الأداء الوظيفي للعاملين والعمل على تحديث البرمجيات واشراك العاملين في عملية التطوير.

- دراسة(خليل،2018): "نظم المعلومات الإدارية ودورها في دعم استراتيجيات استدامة الشركات الصغيرة والمتوسطة دراسة استطلاعية في عينة من شركات تعبئة المياه المعدنية في إقليم كردستان العراق"

هدفت الدراسة إلى تحديد الدور الذي تمارسه نظم المعلومات الإدارية في دعم استراتيجيات الاستدامة في الشركات الصغيرة والمتوسط وبيان القيم المتحققة للشركات التي توظف نظم المعلومات الإدارية في برامج الاستراتيجيات واستطلاع أبعاد العلاقة بين نظم المعلومات الإدارية واستراتيجيات الاستدامة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الباحث أسلوب الاستبانة لجمع البيانات وذلك من خلال عينة استطلاعية في الشركات والبالغ عددها (6) شركات، اختيرت فيها القيادات الإدارية المسؤولة عن عمليات تخطيط الإستراتيجيات وهم المشرفين على تنفيذها والبالغ عددهم (75) شخصاً، وكانت أهم النتائج وجود علاقة ارتباط معنوية بين نظام المعلومات الإدارية وبين إستراتيجيات الاستدامة، بالإضافة إلى وجود تأثير ذا دلالة معنوية لنظم المعلومات الإدارية على استراتيجيات الاستدامة. وأوصت الدراسة بأنه يتوجب على الشركات تطوير اهتمامها بأنظمة المعلومات وتطوير تطبيقاتها، وذلك لتعزيز قدرتها على التنافس والاستجابة لمتطلبات البيئة.

– دراسة (حكيمبور وخيريادي، 2018): "تأثير نظم المعلومات الإدارية على جودة القرارات الإدارية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير استخدام نظم المعلومات الإدارية والأبعاد النظرية لجودة المعلومات على جودة القرارات الإدارية في المؤسسات العامة في إيران، ومعرفة علاقة نظام المعلومات الإدارية بجودة القرار الإداري. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الباحث استمارة أعدت خصيصاً لهذا الغرض، وتم تحليلها باستخدام برنامج تحليل الشبكات الاصطناعية (ANN). بلغت عينة الدراسة 250 من مديري 17 مؤسسة عامة تم اختيارهم عشوائياً. وكانت أهم النتائج وجود تأثير إيجابي لنظم المعلومات الإدارية والبعد المفاهيمي لجودة المعلومات على جودة القرار الإداري، وأوصت الدراسة بضرورة ضمان دقة البيانات المدخلة على نظم المعلومات، وزيادة الوعي لدى مستخدمي نظم المعلومات لضمان الارتقاء بدقة وجودة القرارات التي تعتمد على نظم المعلومات الإدارية.

– دراسة (الحبري وسونانوي و، 2016): "أثر نظم المعلومات الإدارية على قرارات مدراء الشركات الصناعية في الهند"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير نظم المعلومات الإدارية على قرارات المديرين في الشركات الصناعية في الهند، ومعرفة إذا ما كانت الشركات تعطي الأولوية لتطوير وتنفيذ نظم المعلومات الإدارية. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وأجريت الدراسة في خمس وأربعين شركة تصنيع وكانت الردود من مدراءها الذين يتمتعون بسلطة اتخاذ القرارات، وكانت أهم النتائج غالبية مديري أو مالكي الشركة الذين لديهم سلطة اتخاذ القرار يدركون طبيعة نظم المعلومات الإدارية ومزاياها في أداء الأعمال، بينما غالبية المدراء يقرون بأن نظام المعلومات الإدارية توفر المعلومات الصحيحة في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات الفعالة، ومعظم الشركات تعطي الأولوية لتطوير وتنفيذ نظم المعلومات الإدارية. وأوصت الدراسة بأنه ينبغي على الشركات أن تأخذ وظائف الأعمال الخمس (الإنتاج والتمويل والتسويق والموارد البشرية والمواد الخام) في الاعتبار أثناء التطوير والتنفيذ لأن الكثير من الشركات تشتري برامج جاهزة للمعاملات المحاسبية فقط، مع ضرورة تدريب مالكي هذه الشركات على نظم المعلومات الإدارية ووسائل التكنولوجيا المختلفة.

7.1.2 الدراسات المتعلقة بالمتغير التابع (السلامة والصحة المهنية):

– دراسة: (أبو جبارة، 2016 م) " تقييم إجراءات الصحة والسلامة المهنية في المنظمات باستخدام المعيار العالمي OHSAS 18000 "

هدفت الدراسة إلى تقييم إجراءات الصحة والسلامة المهنية باستخدام المعيار العالمي OHSAS 18000 من وجهة نظر العاملين الميدانيين في قطاع الكهرباء بمحافظات غزة. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واعتمد الاستبانة كأداة للدراسة مستخدماً العينة العشوائية الطبقية، وقد بلغ حجم مجتمع الدراسة 400 موظفاً من العاملين في قطاع الكهرباء. وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج منها: وجود درجة متوسطة من الموافقة على جميع فقرات وبنود المعيار الدولي للسلامة والصحة المهنية، كما وجدت أن هناك تنوعاً في الاستجابة والموافقة على فقرات وبنود المعيار الدولي للسلامة حسب متغيرات السن والمستوى التعليمي وطبيعة العمل وسنوات الخبرة. وأوصت

الدراسة بضرورة اهتمام الإدارة العليا في قطاع الكهرباء بمحافظات غزة بتوفير كميات كافية ومناسبة من الموارد اللازمة لتنفيذ إجراءات الصحة والسلامة المهنية، وأهمية تجهيز بيئة العمل بشكل آمن وسليم، وضرورة وضع خطة عمل للتعامل مع الحالات الطارئة التي قد تواجه العاملين.

- دراسة: (سعيد، 2015 م): "فاعلية وأثر تطبيق إجراءات السلامة والصحة المهنية في أداء العاملين – مشفى الخرطوم التعليمي"

هدفت الدراسة إلى تقييم إجراءات السلامة والصحة المهنية في المشافي السودانية من وجهة نظر العاملين وأثرها في تحسين أداء العاملين. حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم اختيار مشفى الخرطوم التعليمي كدراسة حالة، وقد تم إعداد استبانة لجمع البيانات اللازمة من مجتمع الدراسة "العاملين في المشفى"، وقد تم استخدام العينة الطبقية العشوائية في جمع البيانات الميدانية، حيث بلغ حجم العينة 60 شخصاً. توصلت الدراسة للعديد من النتائج منها: أن التزام الإدارة العليا يؤثر بدرجة كبيرة في وجود إجراءات السلامة والصحة المهنية في المشفى، وأن توفير قواعد ووسائل السلامة والوقاية في بيئة العمل يؤثر بدرجة متوسطة على التزام العاملين بإجراءات السلامة والصحة المهنية، كما توصلت إلى أن العاملين لم يتلقوا تدريبات كافية حول كيفية استخدام وسائل وأدوات السلامة المهنية. وقدمت الدراسة العديد من التوصيات منها: ضرورة إنشاء قسم متخصص لإدارة السلامة والصحة المهنية داخل المؤسسات الصحية، وضرورة الاهتمام بتدريب العاملين لتعزيز الوعي وتطوير المهارات لديهم، وضرورة العمل على تطبيق كافة القوانين واللوائح المتعلقة بسلامة وحماية العاملين داخل المؤسسات الصحية.

- دراسة: (Nordolf and others, 2017) "العوامل المؤثرة في ممارسة إدارة الصحة والسلامة المهنية في الشركات"

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل التي تؤثر في ممارسات السلامة والصحة المهنية في الشركات مثل: حجم الشركة وثقافة السلامة والأداء المالي. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم إعداد استبانة لجمع المعلومات الأولية حول مواضيع الدراسة، وقد كان مجتمع الدراسة شركات التصنيع السويدية التي يعمل بها 10 عاملين فأكثر، وتم تخصيص مدير واحد ومندوب السلامة من كل شركة، وبلغ عدد العينة 238 وكانت الاستجابة 197 شركة بمعدل 82%. توصلت الدراسة للعديد من النتائج منها: أن هناك علاقة ارتباط بين حجم الشركة وممارسات السلامة والصحة المهنية، فكلما زاد حجم الشركة كان أداء ممارسات السلامة في الشركات أفضل والعكس صحيح، كما أوضحت الدراسة أن ثقافة السلامة في الواقع قابلة للقياس، وأنها تؤثر على إدارة الصحة والسلامة المهنية في المنظمات. قدمت الدراسة العديد من التوصيات منها: تعزيز العوامل التي تؤثر في الشركات بشكل ايجابي في ممارسات السلامة والصحة المهنية، والقيام بمزيد من الأبحاث لمعرفة المزيد من العوامل التي تؤثر على وممارسات السلامة والصحة مع تغيير طبيعة عمل الشركات المستهدفة.

7.1.3 التعقيب على الدراسات المتعلقة بالمتغير المستقل (نظم المعلومات الإدارية) :

أظهرت الدراسات المحلية والعربية والأجنبية أهمية نظم المعلومات الإدارية وتأثيرها الإيجابي على تحسين الأداء الإداري والاقتصادي وترشيد القرارات وتحقيق المنافسة، وفيما يلي عرض ملخص لأوجه الاختلاف والاتفاق بين الدراسات السابقة:

- أظهرت دراسة كل من (عبيد، 2018) و(صلاح، 2018) تأثير نظم المعلومات الإدارية الايجابي على تحسن أداء المؤسسات.
- أظهرت دراسة (توفيق، 2019) تأثير نظم المعلومات الإدارية الايجابي على جودة وفعالية تنفيذ المهام.
- أظهرت دراسة (خليل، 2018) تأثير نظم المعلومات الإدارية الايجابي على استدامة عمل الشركات.
- أظهرت دراسة كل من (حكيمبور وخيريادي، 2018) و(الحبري وسونانوي و، 2016) التأثير الايجابي لنظم المعلومات الإدارية على جودة القرارات الإدارية.
- استخدم جميع الباحثين المنهج الوصفي التحليلي في دراساتهم وهي الوسيلة الأنجع في دراسة الظاهرة، حيث اعتمدوا في البيانات الثانوية على..الكتب والمراجع العلمية والرسائل البحثية، أما في جمع البيانات الأولية فقد استخدموا استمارات أعدت خصيصاً لهذا الغرض.

7.1.4 التعقيب على الدراسات المتعلقة بالمتغير التابع (السلامة والصحة المهنية):

أظهرت الدراسات المحلية والعربية والأجنبية ضرورة الاهتمام بالسلامة والصحة المهنية لما في ذلك من الأثر الايجابي في تنمية المجتمع وتحسين أداء العاملين، وفيما يلي عرض ملخص لأوجه الاختلاف والاتفاق بين الدراسات السابقة:

- تناولت دراسة (أبو جبارة، 2016 م) جانباً واحداً من السلامة والصحة المهنية حيث هدفت إلى تقييم إجراءات الصحة والسلامة المهنية في الشركات.
- في حين تناولت دراسة (سعيد، 2015 م) تقييم إجراءات السلامة والصحة المهنية في المشافي السودانية وقياس أثرها على تحسين أداء العاملين.
- أما دراسة (Nordolf and others, 2017) تناولت العوامل التي تؤثر في ممارسات إدارة السلامة والصحة المهنية في الشركات مثل: حجم الشركة وثقافة السلامة والأداء المالي.
- استخدم جميع الباحثين المنهج الوصفي التحليلي في دراساتهم، حيث تناولت معظم الدراسات تقييم إجراءات السلامة والصحة المهنية وبالتالي فإن الاستبانة كانت الأداة لجمع البيانات الأولية.

7.1.5 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تناولت معظم الدراسات السابقة نظم المعلومات الإدارية وأثر تطبيقها على تحسين الأداء الإداري وتحسين طريقة اتخاذ القرارات مع وجود اختلاف في مجتمع الدراسة، في حين لم تتطرق الدراسات إلى أثر تطبيق نظم المعلومات الإدارية على مستوى الالتزام بمتطلبات السلامة والصحة المهنية، وبالتالي يعتبر الربط بين متغيرات هذه الدراسة

موضوع جديد يستحق بذل الجهد والعناء لدراسة أثره، لا سيما انه يتعلق بمواضيع تلامس حقوق الإنسان والتنمية المجتمعية والاقتصادية.

2. الإطار النظري:

ويشمل كل أدبيات الدراسة وما يتعلق بنظريات الدراسة الادبية.

2.1 مصطلحات الدراسة:

- نظم المعلومات الإدارية: عبارة منظومة تتكون من الكوادر البشرية والتجهيزات والإجراءات والوثائق والاتصالات التي تجمع وتلخص وتعالج وتخزن البيانات لاستخدامها في التخطيط والموازنة والحسابات والسيطرة والعمليات الإدارية الأخرى. (العبادلي وآخرون، 2012).
- السلامة والصحة المهنية: مجموعة من الاجراءات والقواعد والنظم في إطار تشريعي، تهدف إلى الحفاظ على العامل من خطر الإصابة، والحفاظ على الممتلكات من خطر التلف والضياع (بركات، 2017).

2.2 نظم المعلومات الإدارية

تعرف جمعية نظم المعلومات الأمريكية نظام المعلومات الإدارية بأنه نظام معلومات آلي يقوم بجمع وتنظيم وإيصال وعرض المعلومات لاستعمالها من قبل الإدارة في مجالات التخطيط والرقابة للأنشطة التي تمارسها الوحدة التنظيمية (السالمي، 2012)، ويعرفها دافيس Davis وأولسون Olson بأنها نظام متكامل يستخدم الآلات وهو مصمم من أجل تقديم المعلومات التي تدعم السيطرة العملياتية والتحكم في الإدارة ووظائف اتخاذ القرار في مؤسسة (بسيوني، 2019). وعرف آخرون نظام المعلومات الإداري بأنه نظام منهجي محوسب قادر على تكامل البيانات بقصد توفير المعلومات الضرورية لصنع القرارات (الحميدي وآخرون، 2018).

ويرى الباحثان من خلال التعريفات أعلاه أن القاسم المشترك بين معظم المؤلفين هو اعتمادهم بشكل أساسي على المزج بين تعريفى موارد نظم المعلومات والإدارة، وبالتالي يمكن تعريف نظم المعلومات الإدارية بأنها مجموعة من الموارد البشرية والمادية والبرمجية والبيانية تتفاعل فيما بينها وفق معايير وأسس واضحة بهدف الاستفادة من مخرجاتها في عمليات الرقابة والتخطيط والتطوير.

2.2.1 أهمية نظم المعلومات الإدارية

تكمن أهمية نظم المعلومات الإدارية في قدرتها على توفير المعلومات اللازمة لكافة المستويات الإدارية بالوقت المناسب ومن خلال قنوات الاتصال الفاعلة، بحيث يتم انجاز المهام المطلوبة بكفاءة عالية وتكلفة مناسبة. ويمكن توضيح أهمية نظم المعلومات الإدارية من خلال إسهامها فيما يلي (عبد الهادي وآخرون، 2019):

- مساعدة الإدارة في اتخاذ قرارات ناجحة وفاعلة مستندة الى المعلومات في التوقيت المناسب، فضلا عن القدرة على حفظ المعلومات ذات الصلة بأنشطة المنظمة وتخزينها وتحديثها وإمكانية استرجاعها عند الحاجة اليها.

- تحديد وتوضيح قنوات الاتصال أفقياً وعمودياً بين أقسام المنظمة لتسهيل عملية استرجاع وتبادل المعلومات.
- تقديم معلومات إلى المستويات الإدارية لغرض ممارسة وظائفها، فضلاً عن تقييم أعمال المنظمة وتقييم النتائج بغية تصحيح الانحرافات.
- تقديم المعلومات بالنسبة للأفراد داخل المنظمة من خلال جمع البيانات وتحليلها باستخدام الحاسوب.
- تجنب إدارة المنظمة من الوقوع في أخطاء التخطيط والتنظيم وتخصيص الأعمال، إذ تعمل على توفير معلومات تصف أنشطة المنظمة بشأن ما حدث في الماضي وما يحدث الآن وما متوقع في المستقبل.

2.2.2 مستلزمات نظم المعلومات الإدارية:

يشمل نظام المعلومات المعاصر أربعة من العناصر الأساسية التي تشكل الموارد الضرورية المطلوبة، وهي المستلزمات البشرية، والمستلزمات المادية، والمستلزمات البرمجية، والمستلزمات التنظيمية. وتتمثل مؤشرات نجاح نظم المعلومات الإدارية في جودة المعلومات، جودة النظام، رضا المستخدم، استخدام النظام (Chevers, 2012).

يرى الباحثان أن المختصين في نظم المعلومات الإدارية لم يتطرقوا إلى دورها في الالتزام بمتطلبات السلامة والصحة المهنية إلا بشكل ثانوي، مع العلم أن نظم المعلومات الإدارية في الآونة الأخيرة تطورت بشكل ملحوظ في كافة مستلزماتها، فعلى صعيد المستلزمات المادية تم استحداث أجهزة للرقابة على منظومة السلامة والصحة المهنية كأجهزة إطفاء الحريق وكواشف الدخان والحرارة وقياس التلوث والضوضاء، وترتبط هذه الأجهزة بمستلزمات برمجية وأخرى تنظيمية من خلال منح الصلاحيات للمسؤولين، ومن هذا المنطلق فإن الباحثان يرى أنه من الممكن وجود أثر لتطبيق نظم المعلومات الإدارية بشكلها الحديث على مستوى الالتزام بمتطلبات السلامة والصحة المهنية.

2.3 السلامة والصحة المهنية في قطاع غزة

2.3.1 نشأة السلامة والصحة المهنية:

شكلت السلامة والصحة المهنية محور الاهتمام العالمي في بداية الحقبة الصناعية منذ 200 عام تقريباً، وفي ظل توافر الشروط والظروف غير الصحية التي عانى منها العمال مع تزايد أعداد الحوادث والأمراض في مكان العمل، بدأ الضغط العام يتزايد من أجل توفير حماية أفضل للعمال من الأخطار الناجمة من أساليب العمل الجديدة. ثم جاءت التشريعات الوطنية في بعض البلدان قبل بلدان أخرى، بسبب اختلاف وتيرة التغير الصناعي. لكن في جميع الأحوال، بادرت جميع البلدان إلى اعتماد تشريعات لحماية العمال من الإصابات والأمراض المهنية، في إطار اهتمام المنظمات الدولية بصحة العاملين وسلامتهم ولتحقيق أهداف السلامة والصحة المهنية؛ فقد أصدرت منظمة العمل الدولية التوصية رقم 112 لسنة 1959، والتي تهدف إلى وقاية العاملين والارتقاء بالمستوى الصحي لهم.

ولتحقيق الصحة والسلامة في بيئة العمل في مواجهة المخاطر المهنية وغير المهنية التي يتعرض لها العاملون، كان من الضروري وضع برامج محددة للوصول إلى هذا الهدف وذلك من خلال إعلان التقدم والإنماء في الميدان الاجتماعي 1969 على المواد التالية:

المادة (10): تهيئة شروط وظروف العمل العادلة والملائمة للجميع، بما في ذلك تحسين الظروف المتعلقة بالصحة والسلامة، وكفالة العدل في المكافأة على العمل دون أي تمييز وضمان أجر أدنى يكون كافياً لتوفير العيش الكريم.

المادة (20): تحسين الظروف المتعلقة بصحة العمال وسلامتهم، باتخاذ التدابير التقنية والتشريعية المناسبة وتوفير المقومات المادية اللازمة لتنفيذ تلك التدابير، اعتماد تدابير مناسبة لإقامة علاقات صناعية منسجمة. (بركات، 2017).

2.3.2 السلامة والصحة المهنية وفقاً للتشريع الفلسطيني:

أقر المشرع الفلسطيني العديد من النصوص القانونية لإلزام أصحاب العمل بتوفير بيئة عمل لائقة وأمنة للعمال، وذلك استناداً للمواد 90-91 من قانون العمل الفلسطيني رقم 7 لسنة 2000 (قانون العمل الفلسطيني، 2001): وبناءً على اقتراح الوزير بالتنسيق مع جهات الاختصاص أصدر مجلس الوزراء عدد من الأنظمة الخاصة بالصحة والسلامة المهنية وبيئة العمل متضمنة بصفة خاصة ما يلي: وسائل الحماية الشخصية والوقاية للعاملين من أخطار العمل وأمراض المهنة، الشروط الصحية اللازمة في أماكن العمل، وسائل الإسعاف الطبي للعمال في المنشأة، الفحص الطبي الدوري للعمال.

2.3.3 الحق في التعويض عن إصابات العمل والأمراض المهنية:

لم يغفل المشرع الفلسطيني عن حق العامل في التعويض في حال تعرضه لمرض مهني أو إصابته بالعمل ووفقاً للمواد (116-118) من قانون العمل الفلسطيني فإنه (قانون العمل الفلسطيني، 2001):

- يجب على صاحب العمل أن يؤمن جميع عماله عن إصابات العمل لدى الجهات المرخصة في فلسطين.
- عند وقوع إصابة عمل على صاحب العمل القيام بما يلي: تقديم الإسعافات الأولية اللازمة للمصاب ونقله إلى أقرب مركز للعلاج، تبليغ الشرطة فور وقوع أية إصابة أدت إلى وفاة العامل أو ألحقت به ضرراً جسيماً حال دون استمراره بالعمل، إخطار الوزارة والجهة المؤمن لديها خطياً عن كل إصابة عمل خلال 48 ساعة من وقوعها ويسلم المصاب صورة عن الإخطار.
- وفقاً لأحكام القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه يتكفل صاحب العمل بما يلي: علاج العامل المصاب إلى أن يتم شفاؤه، وتغطية كافة النفقات العلاجية اللازمة بما فيها نفقات الخدمات التأهيلية ومستلزماتها، جميع الحقوق المترتبة على الإصابة ولو اقتضت مسؤولية طرف ثالث.

2.3.4 الجهات الرقابية على استيفاء متطلبات السلامة والصحة المهنية في فلسطين:

تقوم الإدارة العامة للتفتيش وحماية العمل في وزارة العمل بالدور الهام والرئيسي في الرقابة السابقة واللاحقة على المنشآت بما يحقق أعلى معايير السلامة والوقاية من مخاطر وقوع إصابات العمل وأمراض المهنة، بالإضافة إلى الرقابة على تطبيق شروط العمل. وقد نص قانون العمل على وجوب قيام وزير العمل بتشكيل هيئة خاصة تسمى هيئة تفتيش العمل من عدد ملائم من المفتشين والمؤهلين أكاديمياً العمل بمتابعة تطبيق تشريعات العمل، خاصة

ما يتعلق بشروط العمل وظروفه بكافة الوسائل المشروعة وفقاً للمادة 107 من قانون العمل، بما في ذلك استقبال الشكاوى والبلاغات، وتزويد أصحاب العمل والعمال بالمعلومات والإرشادات الفنية التي تساعد في تنفيذ أحكام القانون وإبلاغ الجهات المختصة بأوجه النقص والمخالفات التي يكتشفها مفتشو العمل أثناء عملهم. (قانون العمل الفلسطيني، 2001)

ويتمتع أعضاء هيئة التفتيش العمالي في ممارستهم لمهامهم بصلاحيات الضبطية القضائية وفقاً للمادة 107 من قانون العمل، كما يتمتع المفتش بالصلاحيات التالية وفقاً للمادة 111: دخول أماكن العمل الخاضعة للتفتيش بحرية تامة أثناء العمل دون سابق إنذار مع وجوب إشعار صاحب العمل أو ممثله عند دخول المنشأة، الاستفسار من صاحب العمل أو من العمال مجتمعين أو منفردين أو بحضور شهود بشأن تطبيق أحكام وتشريعات العمل، الاطلاع على السجلات والدفاتر وأية وثائق أخرى تتعلق بشروط العمل وأخذ صور أو مستخرجات منها، أخذ عينات من المواد المستعملة لغرض التحليل للتأكد من مدى ملاءمتها لسلامة وصحة العمال مع صاحب العمل أو ممثله بذلك ويكون ذلك وفقاً لأنظمة خاصة تضعها الوزارة، إصدار الأوامر والتعليمات لإزالة أوجه النقص في الأجهزة والمعدات المستعملة أو لإزالة الضرر الناتج عن استخدامها على صحة وسلامة العمال وله أن يطلب التنفيذ الفوري للإجراءات التي يراها لازمة لدرء خطر محقق.

ولمفتش العمل اتخاذ إجراءات بحق المخالف وذلك بما يتلاءم وطبيعة خطورتها والمتمثلة فيما يلي: إسداء النصح والإرشاد، توجيه تنبيه شفهي لإزالة المخالفة خلال مدة محددة، التوصية لهيئة تفتيش العمل بتوجيه إنذار خطي بشأن المخالفة.

3. الإطار العملي ومنهج الدراسة:

3.1 نظم المعلومات الإدارية في منطقة غزة الصناعية:

تعتبر منطقة غزة الصناعية واحدة من المناطق الصناعية التابعة للهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة، تبلغ مساحتها الإجمالية 500 دونم، وقد بدأ تشغيلها منذ العام 1999 م، تقع إلى الشرق من مركز مدينة غزة وتمتاز بنظامها الخدماتي وبنيتها التحتية المتكاملة، بالإضافة إلى تقديمها العديد من الحوافز الخاصة للمستثمرين فيها.

تضم منطقة غزة الصناعية العديد من الأبنية الصناعية الجاهزة التي يتم تأجيرها لأصحاب العمل لإقامة مخازنهم ومصانعهم ومزاولة أعمالهم فيها، بالإضافة إلى مساحات مفتوحة يستخدم بعضها للتخزين المكشوف.

ولإدارة هذه المنظومة وتوفير خدمات الترخيص والتأجير وتأمين كافة المستلزمات المادية واللوجستية، تتوفر في هيئة المدن الصناعية ومصانعها نظم للمعلومات الإدارية تتمثل في:

- المستلزمات المادية: حيث يتوفر لدى الهيئة والمصانع الأجهزة والمعدات اللازمة للعمل، من حيث تجهيزات بيئة العمل الآمنة وأجهزة الحاسوب والأثاث المكتبي وشبكات الانترنت والاتصالات وغيرها من المتطلبات.

- المستلزمات البشرية: وهم موظفو هيئة المدن الصناعية والعاملين في منطقة غزة الصناعية.
- المستلزمات البرمجية: تتوفر لدى الهيئة والمصانع التطبيقات البرمجية اللازمة للعمل، ويستخدم الموظفون تطبيقات شبكة الانترنت مثل الايميل للتواصل مع بعضهم البعض وللتواصل مع المنشآت العاملة في منطقة غزة الصناعية.
- المستلزمات التنظيمية: يوجد هيكلية واضحة للعمل، وبناءً عليها يتم التواصل وفقاً للتسلسل الإداري بين الموظفين وفقاً للصلاحيات، بالإضافة إلى اتباع تسلسل الاجراءات المعتمدة في مركز الخدمات الخاص بإجراءات منح التراخيص وتوفير المعلومات اللازمة للمستثمرين.

3.2 متطلبات السلامة والصحة المهنية في منطقة غزة الصناعية:

نظراً لطبيعة المنشآت العاملة في منطقة غزة الصناعية وتنوع أنشطتها الاقتصادية وحرصاً من وزارة العمل على توفير بيئة عمل لائقة وأمنة للعمال أينما كانوا، تنفذ الإدارة العامة للتفتيش وحماية العمل وبالتنسيق مع هيئة المدن الصناعية حملة تفتيشية على كافة المصانع والمخازن داخل منطقة غزة الصناعية بهدف التأكد من استيفائها لشروط العمل ولاشتراطات السلامة والصحة المهنية حسب قانون العمل رقم 7 لسنة 2000 م، وذلك تمهيداً لاستكمال إجراءات ترخيص تلك المنشآت لدى الهيئة.

3.3 المنشآت الاقتصادية العاملة في منطقة غزة الصناعية (تقرير وزارة العمل، 2022):

يوضح الجدول رقم (1) عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في منطقة غزة الصناعية وعدد العاملين فيها خلال فترة الدراسة

الجدول رقم (1): النشاطات الاقتصادية للمنشآت العاملة في المنطقة الصناعية

النشاط الاقتصادي	الصناعات الغذائية	الصناعات البلاستيكية	الصناعات الخشبية	الصناعات الكيماوية	صناعة الورقيات	صناعة الملابس	مطابع	مستودعات
عدد المنشآت	9	6	8	1	1	1	1	11
عدد العمال	197	70	60	35	5	40	5	91

المصدر: تقرير وزارة العمل، "حملة تفتيشية على منشآت منطقة غزة الصناعية"، يوليو 2022م، ص 2.

3.4 أدوات الدراسة:

قام الباحثان بإعداد استبانة تدور حول "أثر تطبيق نظم المعلومات الإدارية في الحد من انتهاك السلامة والصحة المهنية في منطقة غزة الصناعية" حيث تتكون استبانة الدراسة من ثلاثة أقسام وهي على النحو التالي:

- القسم الأول: المعلومات الشخصية، ويتكون من 10 فقرات.
- القسم الثاني: نظم المعلومات الادارية، ويتكون من 6 محاور مكونة من 30 فقرة وهي: نظام الأجهزة، نظام البرمجيات، نظام الأفراد، نظام قواعد البيانات، نظام الشبكات، نظام الأقراص الصلبة (تخزين البيانات).

• القسم الثالث: السلامة والصحة المهنية وتتكون من 8 فقرات.

وتمت الإجابة على كل فقرة من المحاور السابقة وفق مقياس (ليكرت) الخماسي متدرج الأهمية

3.4.1 صدق أداة الدراسة:

يعبر صدق الاستبانة عن قياس فقرات الاستبانة ما أعدت لقياسه، وقد تم التحقق من صدق الاستبانة من خلال التالي:

- صدق المحكمين "الصدق الظاهري": من خلال عرضها في صورتها الأولية على 12 محكم.
- صدق الاتساق الداخلي: وقد أظهرت النتائج صدق الاتساق الداخلي لجميع الفقرات، وعلى سبيل المثال الجدول رقم (2) يبين نتائج معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "نظام الأجهزة" والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين معاملات الارتباط دالة احصائياً، حيث أن القيمة الاحتمالية (Sig) أقل من 0.05 وبذلك يتبين أن فقرات المحور صادقة.

جدول (2): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "نظام الأجهزة" والدرجة الكلية للمحور

م	الفقرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	تتوفر أجهزة حاسوب حديثة وملامعة لإتمام العمل المطلوب.	0.77	*0.000
2	تتوفر في المنشأة آلات ومعدات حديثة تتناسب مع حاجة العمل.	0.77	*0.000
3	تتوفر أجهزة حديثة لمراقبة سير العمل وحماية العمال (كاميرات- مجسات- معدات وقاية...إلخ)	0.79	*0.000
4	يتم صيانة الأجهزة بشكل دوري من قبل المختصين.	0.75	*0.000
5	تهتم الإدارة بتوفير الأجهزة اللازمة بما يتناسب مع حاجة العمل.	0.79	*0.000

المصدر: اعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2022.

* الارتباط دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$

كما يبين الجدول رقم (3) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "السلامة والصحة المهنية" والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين معاملات الارتباط دالة احصائياً، حيث أن القيمة الاحتمالية (Sig) أقل من 0.05 وبذلك يتبين أن فقرات المحور صادقة.

جدول (3): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "السلامة والصحة المهنية" والدرجة الكلية للمحور

م	الفقرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	يتم إجراء الفحص الطبي الابتدائي والدوري للعاملين في المنشأة	0.51	*0.000
2	يوفر صاحب العمل دورات المياه وأماكن الاغتسال وفق اشتراطات القانون.	0.64	*0.000
3	التهوية والاضاءة ودرجة الحرارة ضمن المستويات المطلوبة والحدود المسموح بها	0.70	*0.000
4	يوفر صاحب العمل صندوق الإسعاف الطبي ويحتوي على الوسائل المطلوبة.	0.69	*0.000
5	توفر المنشأة معدات الوقاية والحماية الشخصية المناسبة والملامعة لطبيعة العمل	0.69	*0.000
6	توجد وسائل كافية لحماية العاملين من مخاطر بيئة العمل(الميكانيكية-الكهربائية-كيميائية..)	0.72	*0.000
7	تتوفر لوحات إرشادية وإشارات تحذيرية للمخاطر الموجودة في بيئة العمل	0.70	*0.000
8	تساهم نظم المعلومات الإدارية في الارتقاء بمنظومة السلامة والصحة المهنية.	0.55	*0.000

المصدر: اعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2022.

* الارتباط دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$

- **الصدق البنائي:** يبين الجدول التالي أن معاملات الارتباط لكل محور دالة احصائياً، حيث أن القيمة الاحتمالية (Sig) أقل من 0.05، وبذلك تعتبر محاور الدراسة صادقة في تمثيلها لما وضعت لقياسه.

جدول (4): معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الاستبانة والدرجة الكلية للمحور التابعة له

المحور	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
نظم المعلومات الإدارية		
المحور الأول: نظام الأجهزة.	0.74	*0.000
المحور الثاني: نظام البرمجيات.	0.78	*0.000
المحور الثالث: نظام الأفراد.	0.74	*0.000
المحور الرابع: نظام قواعد البيانات.	0.73	*0.000
المحور الخامس: نظام الشبكات.	0.85	*0.000
المحور السادس: نظام الأقراص الصلبة (تخزين البيانات).	0.69	*0.000
المحور: السلامة والصحة المهنية.	0.81	*0.000

المصدر: اعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2022.

* الارتباط دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$

3.4.2 ثبات الاستبانة:

تم حساب ثبات الاستبانة بطريقتين:

- **الثبات بطريقة ألفا – كرونباخ:**

يبين الجدول التالي أن جميع معاملات ألفا كرونباخ أكبر من (0.6)، حيث بلغ معامل ألفا كرونباخ لجميع فقرات الاستبانة (0.94)، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بمعامل ثبات مرتفع.

جدول (5): طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
نظم المعلومات الادارية		
المحور الأول: نظام الأجهزة.	30	0.91
المحور الثاني: نظام البرمجيات.	5	0.83
المحور الثالث: نظام الأفراد.	5	0.72
المحور الرابع: نظام قواعد البيانات.	5	0.68
المحور الخامس: نظام الشبكات.	5	0.74
المحور السادس: نظام الأقراص الصلبة (تخزين البيانات).	5	0.80
المحور: السلامة والصحة المهنية.	8	0.75
جميع فقرات الاستبانة	38	0.9
		0.94

المصدر: اعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2022.

3.4.3 الأساليب الإحصائية:

تم تفرغ وتحليل الاستبانة، من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS)، وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- إحصاءات وصفية منها: النسبة المئوية، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري، والوزن النسبي.
- معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation Coefficient): لقياس صدق فقرات الاستبانة.
- معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة.
- معامل ارتباط سبيرمان براون للتجزئة النصفية المتساوية لقياس ثبات الاستبانة.
- اختبار التوزيع الطبيعي: اختبار كولموجروف- سمرنوف، لمعرفة ما إذا كانت البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي أم لا.
- اختبار (T) لعينة واحدة (One Sample T Test) لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الإجابة يساوي قيمة معينة وهي الدرجة المتوسطة وتساوي (6).
- اختبار تحليل الإنحدار الخطي باستخدام طريقة (Linear Stepwise Regression).
- اختبار (Independent - Sample T-Test) لقياس الفروق بين مجموعتين.
- اختبار (تحليل التباين الأحادي – one- Way ANOVA) لقياس الفروق بين ثلاث مجموعات أو أكثر.
- اختبار (LSD) للتعرف على طبيعة الفروق.

3.5 تحليل النتائج

3.5.1 تحليل البيانات الشخصية:

بناءً على موضوع الدراسة وأهدافها فإن المجتمع المستهدف يتمثل في العاملين في منشآت منطقة غزة الصناعية، والبالغ عددهم (503) مفردة، وذلك حسب إحصائية (وزارة العمل الفلسطينية، 2022م). وتم استخدام أسلوب العينة العشوائية المنتظمة، وبلغت عينة الدراسة حسب معادلة حساب العينة (217)، وقد قام الباحثان بتوزيع استبانة الدراسة، وبلغ عدد المستجيبين (193) مفردة، أي بنسبة استجابة (88.9%)، وبعد تفحص الاستجابات لم يستبعد أي منها؛ نظراً لتحقيق الشروط المطلوبة، وبالتالي تم تحليل (193) استبانة.

$$n = \frac{M}{\left[\left(S^2 \times (M - 1) \right) \div pq \right] + 1}$$

معادلة روبيرت ماسون
لتحديد حجم العينة

حيث أن:

M	حجم المجتمع
S	قسمة الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة 0.95 أي قسمة 1.96 على معدل الخطأ 0.05
p	نسبة توافر الخاصية وهي 0.50
q	النسبة المتبقية للخاصية وهي 0.50

وتوضح الجداول التالية الوصف الإحصائي لعينة الدراسة باختلاف متغيرات: الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، الخبرة العملية، مجال عمل المنشأة، نظم المعلومات الإدارية في المنشأة، وذلك وفقاً لما يلي:

3.5.2 بيانات العينة:

جدول (6): بيانات العينة

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة %
الجنس	ذكر	175	90.7
	أنثى	18	9.3
العمر	من 15 إلى أقل من 18 سنة	8	4.6
	من 18 إلى أقل من 30 سنة	92	47.7
	من 30 إلى أقل من 40 سنة	58	30.1
	من 40 إلى أقل من 50 سنة	32	16.6
	أكثر من 50 سنة	2	1.0
	أعزب	67	34.7
الحالة الاجتماعية	متزوج	120	62.2
	أرمل	4	2.1
	مطلق	2	1.0
	أقل من ثانوية عامة	13	6.7
المؤهل العلمي	ثانوية عامة	48	24.9
	دبلوم	44	22.8
	بكالوريوس	85	44.0
	ماجستير	3	1.6
	أقل من 5 سنوات	54	28.0
الخبرة العملية	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	103	53.4
	من 10 إلى أقل من 15 سنة	24	12.4
	أكثر من 15 سنة	12	6.2
	عامل	94	48.7
المسمى الوظيفي	سكرتير	19	9.8
	محاسب	24	12.4
	مهندس	19	9.8
	اداري	19	9.8
	مدير	7	3.6
	غير ذلك	11	5.7
	الصناعات الغذائية	53	27.5
مجال العمل	الصناعات الخشبية	32	16.6
	الصناعات الكيماوية	24	12.4
	صناعة الملابس	21	10.9
	الصناعات البلاستيكية	40	20.7
	غير ذلك	23	11.9

المصدر: اعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2022.

3.5.3 توزيع عينة الدراسة حسب متغير مدى وجود نظم معلومات ادارية في المنشأة:

جدول (7): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير مدى وجود نظم معلومات ادارية في المنشأة

الإجابة	التكرار	النسبة %
نعم	189	97.9
لا	4	2.1
المجموع	193	100.0

المصدر: اعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2022.

تبين من خلال النتائج الموضحة في جدول (7) أن 97.9% من أفراد عينة الدراسة يرون وجود نظم معلومات ادارية في المنشأة التي يعملون بها، بينما 2.1% لا يرون ذلك، ويرى الباحثان أن اجابات المبحوثين تتناسب مع واقع تطور المنشآت في منطقة غزة الصناعية من خلال توفر مستلزمات نظم المعلومات الإدارية إلى حد كبير.

3.5.4 توزيع عينة الدراسة حسب متغير شكل نظم المعلومات الاداري في المنشأة:

جدول (8): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير شكل نظم المعلومات الادارية في المنشأة

الإجابة	التكرار	النسبة %
محووسة بشكل كلي	52	27.5
محووسة بشكل جزئي	131	69.3
غير محووسة	6	3.2
المجموع	189	100.0

المصدر: اعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2022.

تبين من خلال النتائج الموضحة في جدول (8) أن 27.5% من أفراد عينة الدراسة يرون بأن نظم المعلومات الادارية في المنشأة محووسة بشكل كلي، بينما 69.6% يرونها محووسة بشكل جزئي، و3.2% يرونها غير محووسة، ويرى الباحثان أن اجابات المبحوثين في هذا المحور تنسجم مع اجاباتهم في المحور أعلاه، حيث أن معظمهم يرى أن نظم المعلومات متوفرة وإن كانت محووسة بشكل جزئي.

3.5.5 تحليل محاور الاستبانة:

النتائج التالية توضح التحليل الإحصائي لجميع محاور الاستبانة، باستخدام اختبار (T) لعينة واحدة (One Sample T Test) لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاجابة يساوي قيمة معينة وهي الدرجة المتوسطة وتساوي (3). وتكون العبارة ايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون على محتواها عندما تكون القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 60%، والعكس صحيح، وفيما يلي نتائج تحليل محاور الدراسة:

أولاً: تحليل محاور نظم المعلومات الادارية:

استخدم الباحثان الاختبارات الوصفية المناسبة: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية، والترتيب لمحاور نظم المعلومات الادارية والدرجة الكلية، ثم قام الباحثان بتحليل بيانات كل محور من محاور نظم المعلومات الادارية على حده:

جدول (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية والترتيب لكل محور من محاور نظم المعلومات الادارية والدرجة الكلية

م	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	قيمة اختبار (T)	القيمة الاحتمالية (sig)	الترتيب
1	نظام الأجهزة.	4.19	0.46	83.7	35.502	0.000	1
2	نظام البرمجيات.	3.96	0.51	79.1	26.009	0.000	5
3	نظام الأفراد.	3.65	0.55	73.1	16.369	0.000	6
4	نظام قواعد البيانات.	4.04	0.42	80.9	34.415	0.000	4
5	نظام الشبكات.	4.05	0.47	81.0	30.939	0.000	2
6	نظام الأقراص الصلبة (تخزين البيانات).	4.05	0.50	81.0	29.118	0.000	2
	الدرجة الكلية	3.99	0.37	79.8	37.202	0.000	

المصدر: اعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2022.

يتبين من جدول (9) أن الوزن النسبي للدرجة الكلية لاستجابات المبحوثين على فقرات نظم المعلومات الادارية كان بدرجة كبيرة وبلغ (79.8%)، حيث احتل محور نظام الأجهزة الترتيب الأول بوزن نسبي (83.7%)، بينما جاء محوري نظام الشبكات ونظام الأقراص الصلبة في الترتيب الثاني بوزن نسبي (81%)، ثم محور نظام قواعد البيانات بالترتيب الرابع بوزن نسبي (80.9%)، بينما جاء محور البرمجيات بالترتيب الخامس بوزن نسبي (79.1%)، في حين جاء محور نظام الأفراد في الترتيب السادس والأخير وبوزن نسبي (73.1%)، ويعزو الباحثان ذلك إلى: وجود جهات مانحة مثل وكالة التنمية الامريكية والبنك الدولي ، وبنك الاستثمار الاوروبي، تقوم بالتعاون مع الشركة المطورة لمنطقة غزة الصناعية (PIEDCO)، بتنفيذ مشاريع لتطوير الأجهزة والشبكات والبرمجيات في منطقة غزة الصناعية بما ينعكس إيجاباً على نظم المعلومات الإدارية في المنشآت. وتتوافق استجابة المبحوثين لنظم المعلومات الإدارية مع نتائج دراسة(عبيد،2018) مع اختلاف مجتمع الدراسة في كل منهما حيث أن مجتمع دراسة عبيد كان موظفي المؤسسات الحكومية في فلسطين، وتوضح الجداول التالية تحليل كل محور من محاور نظم المعلومات الادارية:

● تحليل فقرات محور: نظام الأجهزة:

جدول (10) : تحليل فقرات محور نظام الأجهزة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	قيمة اختبار (T)	القيمة الاحتمالية (sig)	الترتيب
1	تتوفر أجهزة حاسوب حديثة وملئمة لإتمام العمل المطلوب.	4.16	0.53	83.2	30.398	0.000	3
2	تتوفر في المنشأة آلات ومعدات حديثة تتناسب مع حاجة العمل.	4.28	0.60	85.7	29.708	0.000	1

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	قيمة اختبار (T)	القيمة الاحتمالية (sig)	الترتيب
3	تتوفر أجهزة حديثة لمراقبة سير العمل وحماية العمال (كاميرات- مجسات- معدات وقاية...إلخ)	4.16	0.63	83.2	25.624	0.000	3
4	يتم صيانة الأجهزة بشكل دوري من قبل المختصين.	4.26	0.62	85.2	28.358	0.000	2
5	تهتم الإدارة بتوفير الأجهزة اللازمة بما يتناسب مع حاجة العمل.	4.06	0.61	81.2	24.223	0.000	5
	الدرجة الكلية	4.19	0.46	83.7	35.502	0.000	

المصدر: اعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2022

- بشكل عام بلغ الوزن النسبي لمحور "نظام الأجهزة" (83.7%)، وقيمة احتمالية (0.000) وهي أقل من $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن هذا المحور يحظى بدرجة كبيرة من الموافقة، ويعزو الباحثان ذلك إلى توفر تقنيات حديثة وأجهزة متطورة لدى المنشآت من خلال التسهيلات التي يمنحها القانون للمنشآت التي تستثمر في المناطق الصناعية، بالإضافة إلى وجود عامل المنافسة بين المنشآت القائمة في المنطقة الصناعية.
- تحليل فقرات محور: نظام البرمجيات:

جدول (11): تحليل فقرات محور نظام البرمجيات

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	قيمة اختبار (T)	القيمة الاحتمالية (sig)	الترتيب
1	تتميز البرامج والتطبيقات المتوفرة بسهولة الاستخدام.	4.07	0.59	81.5	25.226	0.000	3
2	تساعد البرامج المستخدمة في تخزين المعلومات واسترجاعها بالسرعة المطلوبة.	4.15	0.59	82.9	26.743	0.000	1
3	يتم تحديث البرمجيات بما يتناسب مع متطلبات العمل.	4.11	0.69	82.3	22.419	0.000	2
4	يتم توفير جميع التعليمات اللازمة لتشغيل البرامج التي يحتاجها العاملون.	4.02	0.75	80.4	18.914	0.000	4
5	تتوفر برامج خاصة بإدارة حقوق العاملين (ساعات العمل-الاجازات-الأجور...إلخ)	3.43	1.02	68.6	5.835	0.000	5
	الدرجة الكلية	3.96	0.51	79.1	26.009	0.000	

المصدر: اعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2022

- بشكل عام بلغ الوزن النسبي لمحور "نظام البرمجيات" (79.1%)، وقيمة احتمالية (0.000) وهي أقل من $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن هذا المحور يحظى بدرجة كبيرة من الموافقة، ويعزو الباحثان ذلك إلى توفر العديد من البرمجيات الحديثة التي دخلت في كافة المجالات الصناعية وهي ليست ذات تكلفة عالية، الأمر الذي سهل تطور البرمجيات في المجال الصناعي بما يخدم نظم المعلومات الإدارية.

• تحليل فقرات محور: نظام الأفراد:

جدول (12) : تحليل فقرات محور نظام الأفراد

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	قيمة اختبار (T)	القيمة الاحتمالية (sig)	الترتيب
1	النظام الحالي للأفراد يتضمن حقوق العاملين وواجباتهم التي نص عليها القانون.	3.03	1.04	60.6	0.415	0.679	5
2	الهيكلية الحالية تمنح العاملين الصلاحيات الكاملة لأداء مهامهم على أكمل وجه.	3.70	0.85	74.0	11.439	0.000	3
3	يتلقى العاملون دورات تدريبية كافية لتمكينهم من أداء مهامهم.	3.62	0.89	72.4	9.664	0.000	4
4	يوجد عدد كافي من العاملين المختصين في مجال الحاسوب ونظم المعلومات.	3.96	0.72	79.2	18.483	0.000	1
5	يقدم المختصون في نظم المعلومات الخدمات الفنية المطلوبة في جميع الأوقات.	3.95	0.60	79.1	22.161	0.000	2
	الدرجة الكلية	3.65	0.55	73.1	16.369	0.000	

المصدر: اعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2022.

بشكل عام بلغ الوزن النسبي لمحور "نظام الأفراد" (73.1%)، وقيمة احتمالية (0.000) وهي أقل من $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن هذا المحور يحظى بدرجة كبيرة من الموافقة، ويعزو الباحثان ذلك إلى توفر معظم الكوادر البشرية من كافة الاختصاصات والمؤهلات في سوق العمل المحلي بما يسمح للمنشآت ان يكون لديها نظام أفراد متميز.

• تحليل فقرات محور: نظام قواعد البيانات:

جدول (13) : تحليل فقرات محور نظام قواعد البيانات

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	قيمة اختبار (T)	القيمة الاحتمالية (sig)	الترتيب
1	تناسب وسائل إدخال/إخراج البيانات مع احتياجات العمل في المنشأة	3.96	0.56	79.3	23.803	0.000	5
2	تتوفر قاعدة بيانات لكافة النشاطات التي تقوم بها المنشأة	4.03	0.71	80.5	20.065	0.000	3
3	توجد رقابة على قواعد البيانات بهدف ضمان دقتها وحمايتها من الاختراق.	4.10	0.56	82.0	27.045	0.000	2
4	يتم تحديث البيانات بشكل دوري من قبل المختصين.	4.13	0.59	82.6	26.813	0.000	1
5	يتم تخزين البيانات واسترجاعها من خلال أنظمة المعلومات المحوسبة.	4.01	0.56	80.1	24.776	0.000	4
	الدرجة الكلية	4.04	0.42	80.9	34.415	0.000	

المصدر: اعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2022.

بشكل عام بلغ الوزن النسبي لمحور "نظام قواعد البيانات" (80.9%)، وقيمة احتمالية (0.000) وهي أقل من $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن هذا المحور يحظى بدرجة كبيرة من الموافقة، ويرى الباحثان أن تطور قواعد البيانات مرتبط إلى حد كبير بتطور البرمجيات والأجهزة وقدرات الأفراد، وبالتالي فإن نتائج هذا المحور تنسجم مع المحاور السابقة.

• تحليل فقرات محور: نظام الشبكات:

جدول (14) : تحليل فقرات محور نظام الشبكات

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	قيمة اختبار (T)	القيمة الاحتمالية (sig)	الترتيب
1	يتوفر في المنشأة شبكات اتصالات/ معلومات حديثة تتناسب مع متطلبات العمل.	3.99	0.60	79.8	22.773	0.000	5
2	تتابع المستويات الإدارية سير العمل من خلال استخدام نظام الشبكات المحوسب.	4.01	0.60	80.1	23.295	0.000	4
3	تنتقل البيانات والمعلومات بين المستويات الإدارية المختلفة بشكل سهل وسريع.	4.11	0.61	82.3	25.362	0.000	1
4	يوفر النظام طرق تواصل فعالة وسريعة لتقديم الدعم الفني.	4.09	0.62	81.9	24.412	0.000	2
5	يوفر النظام شبكة لإدارة منظومة السلامة والصحة المهنية في المنشأة.	4.05	0.71	81.0	20.507	0.000	3
	الدرجة الكلية	4.05	0.47	81.0	30.939	0.000	

المصدر: اعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2022.

بشكل عام بلغ الوزن النسبي لمحور "نظام الشبكات" (81%)، وقيمة احتمالية (0.000) وهي أقل من $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن هذا المحور يحظى بدرجة كبيرة من الموافقة، ويعزو الباحثان ذلك إلى تطور شبكات الاتصالات وتبادل المعلومات في المنطقة بشكل عام، الأمر الذي انعكس بشكل ايجابي في القطاع الصناعي وجعل لشبكات الاتصال دور كبير في تسهيل تنفيذ المهام وتسريع الاجراءات.

• تحليل فقرات محور: نظام الأقراص الصلبة (تخزين البيانات):

جدول (15) : تحليل فقرات محور نظام الأقراص الصلبة (تخزين البيانات)

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	قيمة اختبار (T)	القيمة الاحتمالية (sig)	الترتيب
1	تتوفر في النظام مساحات تخزين مناسبة وكافية للبيانات والمعلومات المستخدمة.	4.05	0.64	80.9	22.728	0.000	3
2	يتم استخدام الأقراص الصلبة في نقل البيانات وتداولها.	4.02	0.82	80.4	17.373	0.000	4

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	قيمة اختبار (T)	القيمة الاحتمالية (sig)	الترتيب
3	يتم تخزين البيانات في الأقراص الصلبة كنسخ احتياطية تفاديا لفقد البيانات نتيجة الأعطال.	4.10	0.66	82.1	23.190	0.000	1
4	تساهم الأقراص الصلبة في زيادة جودة الأمن المعلوماتي.	4.09	0.72	81.9	21.224	0.000	2
5	تساهم الأقراص الصلبة في رفع كفاءة نظم المعلومات.	3.98	0.68	79.7	20.093	0.000	5
	الدرجة الكلية	4.05	0.50	81.0	29.118	0.000	

المصدر: اعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2022.

بشكل عام بلغ الوزن النسبي لمحور "نظام الأقراص الصلبة (تخزين البيانات)" (81%)، وقيمة احتمالية (0.000) وهي أقل من $0.05 \leq \alpha$ ، مما يدل على أن هذا المحور يحظى بدرجة كبيرة من الموافقة، ويعزو الباحثان ذلك إلى الكم الهائل من البيانات والمعلومات التي تحتاج المنشأة إلى تخزينها بل واخذ نسخ احتياطية منها، الأمر الذي جعل الأقراص الصلبة ووسائل التخزين جزءاً من المتطلبات الأساسية لنظم المعلومات.

ثانياً: تحليل محور مستوى الالتزام بالسلامة والصحة المهنية:

استخدم الباحثان الاختبارات الوصفية المناسبة: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية، والترتيب لفقرات السلامة والصحة المهنية كما هو موضح في جدول رقم 39/4

جدول (16) : تحليل فقرات محور مستوى الالتزام بالسلامة والصحة المهنية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	قيمة اختبار (T)	القيمة الاحتمالية (sig)	الترتيب
1	يتم إجراء الفحص الطبي الابتدائي والدوري للعاملين في المنشأة	3.00	1.12	60.0	0.000	0.999	8
2	يوفر صاحب العمل دورات المياه وأماكن الاغتسال وفق اشتراطات القانون.	3.85	0.82	77.1	14.437	0.000	5
3	التهوية والاضضاء ودرجة الحرارة ضمن المستويات المطلوبة والحدود المسموح بها	4.07	0.67	81.5	22.396	0.000	2
4	يوفر صاحب العمل صندوق الإسعاف الطبي ويحتوي على الوسائل المطلوبة.	4.09	0.62	81.8	24.431	0.000	1
5	توفر المنشأة معدات الوقاية والحماية الشخصية المناسبة والملائمة لطبيعة العمل	4.05	0.61	81.0	23.948	0.000	3
6	توجد وسائل كافية لحماية العاملين من مخاطر بيئة العمل(الميكانيكية-الكهربائية-كيميائية..)	3.90	0.74	77.9	16.926	0.000	4

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	قيمة اختبار (T)	القيمة الاحتمالية (sig)	الترتيب
7	تتوفر لوحات إرشادية وإشارات تحذيرية للمخاطر الموجودة في بيئة العمل	3.85	0.93	77.0	12.671	0.000	5
8	تساهم نظم المعلومات الإدارية في الارتقاء بمنظومة السلامة والصحة المهنية.	3.59	0.93	71.8	8.808	0.000	7
	الدرجة الكلية	3.80	0.52	76.0	21.524	0.000	

المصدر: اعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2022.

يتضح من خلال الجدول (16) ما يلي:

- الفقرة التي تنص على "يوفر صاحب العمل صندوق الإسعاف الطبي ويحتوي على الوسائل المطلوبة" حصلت على الترتيب الأول من بين باقي الفقرات بوزن نسبي (81.8%)، وقيمة احتمالية (0.000) وهي أقل من $\alpha \leq 0.05$ ، وهذا يشير إلى وجود درجة كبيرة من الموافقة على هذه الفقرة.
- الفقرة التي تنص على "يتم إجراء الفحص الطبي الابتدائي والدوري للعاملين في المنشأة" حصلت على الترتيب الأخير من بين باقي الفقرات بوزن نسبي (60%)، وقيمة احتمالية (0.999) وهي أكبر من $\alpha \leq 0.05$ ، وهذا يشير إلى وجود درجة متوسطة من الموافقة على هذه الفقرة، ويعزو الباحثان ذلك إلى عدم معرفة العمال بمواد القانون التي تنص على ذلك، بالإضافة إلى عدم قيام المفتشين بدورهم في إلزام أصحاب العمل بالتقيد بهذه المادة من قانون العمل.
- وبشكل عام بلغ الوزن النسبي لمحور "مستوى الالتزام بالسلامة والصحة المهنية" (76%)، وقيمة احتمالية (0.000) وهي أقل من $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن هذا المحور يحظى بدرجة كبيرة من الموافقة، ويرى الباحثان أن التزام المنشآت بمتطلبات السلامة والصحة المهنية يأتي نتيجة لإلزام أصحاب العمل بتطبيق اشتراطات الجهات ذات العلاقة بمنظومة السلامة والصحة المهنية قبل منحهم الترخيص.

4. النتائج ومناقشتها:

4.1 اختبار فرضيات الدراسة

4.1.1 الفرضية الرئيسية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق نظم المعلومات الادارية ومستوى الالتزام بمتطلبات السلامة والصحة المهنية في منشآت منطقة غزة الصناعية.

لاختبار هذه الفرضية تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون لدراسة العلاقة $\alpha \leq 0.05$ بين نظم المعلومات الادارية ومستوى الالتزام بمتطلبات السلامة والصحة المهنية في منشآت منطقة غزة الصناعية، وفيما يلي مصفوفة الارتباط:

جدول (17): مصفوفة الارتباط لدراسة العلاقة بين تطبيق نظم المعلومات الادارية ومستوى الالتزام بمتطلبات السلامة

والصحة المهنية في منشآت منطقة غزة الصناعية غزة

المحور	نظم المعلومات الادارية	نظام الاجهزة	نظام البرمجيات	نظام الأفراد	نظام قواعد البيانات	نظام الشبكات	نظام الأقراص الصلبة
معامل الارتباط	*0.54	*0.31	*0.42	*0.54	*0.40	*0.43	*0.34

المصدر: اعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2022.

* الارتباط دال احصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

تبين من النتائج الموضحة في جدول (17) أن قيم الاحتمال كانت أقل من مستوى الدلالة (0.05)، أي أن معاملات الارتباط دالة إحصائياً، أي أنه: توجد علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية بين محاور نظم المعلومات الادارية ومستوى الالتزام بمتطلبات السلامة والصحة المهنية في منشآت منطقة غزة الصناعية، وبذلك يمكن قبول الفرضية الرئيسية وفرضياتها الفرعية التالية:

- الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين نظام الأجهزة ومستوى الالتزام بمتطلبات السلامة والصحة المهنية في منشآت منطقة غزة الصناعية.
 - الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين نظام البرمجيات ومستوى الالتزام بالسلامة والصحة المهنية في منشآت منطقة غزة الصناعية.
 - الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين نظام الأفراد ومستوى الالتزام بالسلامة والصحة المهنية في منشآت منطقة غزة الصناعية.
 - الفرضية الفرعية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين نظام قواعد البيانات ومستوى الالتزام بالسلامة والصحة المهنية في منشآت منطقة غزة الصناعية.
 - الفرضية الفرعية الخامسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين نظام الشبكات ومستوى الالتزام بالسلامة والصحة المهنية في منشآت منطقة غزة الصناعية.
 - الفرضية الفرعية السادسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين نظام الأقراص الصلبة ومستوى الالتزام بالسلامة والصحة المهنية في منشآت منطقة غزة الصناعية.
- 4.1.2 الفرضية الرئيسية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ لتطبيق نظم المعلومات الادارية على مستوى الالتزام بالسلامة والصحة المهنية في منشآت منطقة غزة الصناعية.

تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لاختبار أثر المتغيرات المستقلة (نظام الأجهزة، نظام البرمجيات، نظام الأفراد، نظام قواعد البيانات، نظام الشبكات، نظام الأقراص الصلبة) على المتغير التابع (مستوى الالتزام بالسلامة والصحة المهنية في المنشأة)، وإيجاد معادلة تربط بينهما.

جدول (18): أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع

المتغير	قيمة المعامل	قيمة (T)	القيمة الاحتمالية	معامل التحديد R^2 %	قيمة اختبار (F) للنموذج	R^2 للنموذج
المقدار الثابت	0.75	2.583	*0.011			
نظام الأجهزة	0.35	6.000	*0.000	32.0		
نظام البرمجيات	0.29	3.905	*0.000	22.0		
نظام الأفراد	0.26	3.703	*0.000	20.0		
نظام قواعد البيانات	0.21	2.925	*0.000	18.0		
نظام الشبكات	0.15	1.979	*0.049	15.0		
نظام الأقراص الصلبة	0.06	0.6388	//0.201	2.0		
					*53.969	0.79

المصدر: اعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2022.

* القيمة الاحتمالية دالة إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$

// القيمة الاحتمالية غير دالة إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$

من خلال جدول (18) تم استخدام طريقة "stepwise" لإيجاد أفضل معادلة لخط الانحدار المتعدد وقد تبين أن محاور (نظام الأفراد، نظام البرمجيات، نظام الأجهزة، نظام قواعد البيانات، نظام الشبكات) حسب الترتيب تؤثر بصورة جوهرية على (مستوى الالتزام بالسلامة والصحة المهنية في المنشأة) حسب طريقة "stepwise"، حيث لوحظ أن القيمة الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 0.05. وهذا يدل على وجود أثر ذو دلالة احصائية لنظام الأفراد على ومستوى الالتزام بالسلامة والصحة المهنية في المنشأة، ووجود أثر ذو دلالة احصائية لنظام البرمجيات على ومستوى الالتزام بالسلامة والصحة المهنية في المنشأة، ووجود أثر ذو دلالة احصائية لنظام الأجهزة على ومستوى الالتزام بالسلامة والصحة المهنية في المنشأة، ووجود أثر ذو دلالة احصائية لنظام قواعد البيانات على ومستوى الالتزام بالسلامة والصحة المهنية في المنشأة، ووجود أثر ذو دلالة احصائية لنظام الشبكات على ومستوى الالتزام بالسلامة والصحة المهنية.

ويوضح الجدول السابق قيمة (اختبار F) حيث يلاحظ أنها دالة إحصائياً مما يدل على القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد من الناحية الإحصائية.

كما أن معامل التحديد (R^2) يساوي 0.79 وهذا يعني أن محاور نظم المعلومات الادارية المتمثلة في (نظام الأفراد، نظام البرمجيات، نظام الأجهزة، نظام قواعد البيانات، نظام الشبكات) فسرت 79% من التباين الكلي في (مستوى

الالتزام بالسلامة والصحة المهنية في المنشأة) والباقي يرجع لعوامل أخرى، ويمكن صياغة معادلة الانحدار في الصورة التالية:

$$Y = \alpha + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \dots + e$$

مستوى الالتزام بالسلامة والصحة المهنية = 0.75 + (0.35 x نظام الأجهزة) + (0.29 x نظام البرمجيات) + (0.26 x نظام الأفراد) + (0.21 x نظام قواعد البيانات) + (0.15 x نظام الشبكات)

وبذلك يمكن قبول الفرضية الرئيسية الثانية وفرضياتها الفرعية التالية:

- الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين نظام الأجهزة ومستوى الالتزام بالسلامة والصحة المهنية في منشآت منطقة غزة الصناعية.

وبالنظر إلى نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد في جدول (18) نلاحظ أن نظام الأجهزة جاء في المرتبة الأولى من حيث التأثير في مستوى الالتزام بالسلامة والصحة المهنية، حيث بلغ معامل التحديد لنموذج الانحدار 0.35، في حين بلغ معامل التحديد لنموذج الانحدار البسيط 0.32 وهذا يعني أن متغير نظام الأفراد يفسر 32% من تباين متغير مستوى الالتزام بالسلامة والصحة المهنية في منطقة غزة الصناعية.

ويعزو الباحثان أثر الأجهزة على مستوى السلامة والصحة المهنية من خلال دورها في كشف الحرائق وعوامل الخطر والضوضاء والتلوث وغيرها من المخاطر الموجودة في بيئة العمل.

- الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين نظام البرمجيات ومستوى الالتزام بالسلامة والصحة المهنية في منشآت منطقة غزة الصناعية.

وبالنظر إلى نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد في جدول (18) نلاحظ أن نظام البرمجيات جاء في المرتبة الثانية من حيث التأثير في مستوى الالتزام بالسلامة والصحة المهنية، حيث بلغ معامل التحديد لنموذج الانحدار 0.29، في حين بلغ معامل التحديد لنموذج الانحدار البسيط 0.22 وهذا يعني أن متغير نظام الأفراد يفسر 22% من تباين متغير مستوى الالتزام بالسلامة والصحة المهنية في منطقة غزة الصناعية.

ويعزو الباحثان ذلك إلى كون جزء من نظام البرمجيات مخصص للتحكم بالأجهزة والمعدات وبالتالي فإن له علاقة مباشرة بالسلامة والصحة المهنية.

- الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين نظام الأفراد ومستوى الالتزام بالسلامة والصحة المهنية في منشآت منطقة غزة الصناعية.

وبالنظر إلى نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد في جدول (18) نلاحظ أن نظام الأفراد جاء في المرتبة الثالثة من حيث التأثير في مستوى الالتزام بالسلامة والصحة المهنية، حيث بلغ معامل التحديد لنموذج الانحدار 0.26،

- في حين بلغ معامل التحديد لنموذج الانحدار البسيط 0.20 وهذا يعني أن متغير نظام الأفراد يفسر 20% من تباين متغير مستوى الالتزام بالسلامة والصحة المهنية في منطقة غزة الصناعية.
- ويعزو الباحثان تأثير نظام الأفراد في نظم المعلومات الإدارية على مستوى الالتزام بالسلامة والصحة المهنية بسبب ارتباط الهيكل الوظيفي والمسميات الوظيفية والصلاحيات بمنظومة السلامة والصحة المهنية.
- **الفرضية الفرعية الرابعة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين نظام قواعد البيانات ومستوى الالتزام بالسلامة والصحة المهنية في منشآت منطقة غزة الصناعية.
- وبالنظر إلى نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد في جدول (18) نلاحظ أن نظام قواعد البيانات جاء في المرتبة الرابعة من حيث التأثير في مستوى الالتزام بالسلامة والصحة المهنية، حيث بلغ معامل التحديد لنموذج الانحدار 0.21، في حين بلغ معامل التحديد لنموذج الانحدار البسيط 0.18 وهذا يعني أن متغير نظام الأفراد يفسر 18% من تباين متغير السلامة والصحة المهنية في منطقة غزة الصناعية.
- ويعزو الباحثان ذلك إلى كون جزء من قواعد البيانات مخصص لحفظ أرشيف حقوق الموظفين المتمثل بالأجور والعلاوات والفحوصات الطبية واصابات العمل من الحقوق العمالية.
- **الفرضية الفرعية الخامسة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين نظام الشبكات ومستوى الالتزام بالسلامة والصحة المهنية في منشآت منطقة غزة الصناعية.
- وبالنظر إلى نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد في جدول (42/4) نلاحظ أن نظام الشبكات جاء في المرتبة الخامسة من حيث التأثير في مستوى الالتزام بالسلامة والصحة المهنية، حيث بلغ معامل التحديد لنموذج الانحدار 0.15، في حين بلغ معامل التحديد لنموذج الانحدار البسيط 0.15 وهذا يعني أن متغير نظام الأفراد يفسر 15% من تباين متغير مستوى الالتزام بالسلامة والصحة المهنية في منطقة غزة الصناعية.
- ويعزو الباحثان ذلك إلى كون نظام الشبكات له علاقة بنقل البيانات والتي جزء منها يتعلق بالسلامة والصحة المهنية بالإضافة إلى علاقته المباشرة بأنظمة الإنذار والاطفاء والسلامة والصحة المهنية.
- **الفرضيات التي ليس لها دلالة إحصائية:**
- **الفرضية الفرعية السادسة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين نظام الأقراص الصلبة ومستوى الالتزام بالسلامة والصحة المهنية في منشآت منطقة غزة الصناعية.
- **وبالنظر إلى نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد في جدول (18) نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لنظام الأقراص الصلبة 0.201// وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.**
- ويعزو الباحثان ذلك إلى كون تخزين البيانات الآن أصبح بطرق متعددة، وأن أثر الأقراص الصلبة على منظومة السلامة والصحة المهنية أصبح أقل ارتباطاً ووضوحاً.

4.1.3 الفرضية الرئيسية الثالثة: توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات تقدير اجابات عينة الدراسة حول نظم المعلومات الإدارية تعزى للمتغيرات الديموغرافية التالية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، الخبرة العملية).

للتحقق من هذه الفرضية تم استخدام اختبار (T) للكشف عن دلالة الفروق بين متوسطات درجات استجابة عينتين مستقلتين، واختبار (تحليل التباين الأحادي، One Way Anova) للتعرف على دلالة الفروق بين متوسطات درجات ثلاث مجموعات من أفراد العينة فأكثر. الجدول 19 يوضح نتائج تحليل اختبار (T) لنظم المعلومات الادارية وفقاً لمتغير الجنس.

جدول (19): نتائج اختبار (T) لكشف الفروق في متوسطات استجابات الباحثين حول نظم المعلومات الادارية وفقاً لمتغير الجنس

الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار (T)	القيمة الاحتمالية
ذكر	3.99	0.38	0.870	//0.391
أنثى	4.04	0.21		

المصدر: اعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2022.

// القيمة الاحتمالية غير دالة إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$

تبين من النتائج الموضحة في الجدول السابق أن القيمة الاحتمالية (sig) المقابلة لاختبار (T) أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وهذا يدل على أنه: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقدير اجابات عينة الدراسة حول نظم المعلومات الإدارية تعزى لمتغير الجنس، ويعزو الباحثان ذلك إلى أن كلا الجنسين مطلع على تفاصيل نظم المعلومات الإدارية ويستطيع تقييمها وإبداء رأيه بالخصوص.

4.1.4 الفرضية الرئيسية الرابعة:

توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات تقدير اجابات عينة الدراسة حول مستوى الالتزام بالسلامة والصحة المهنية في المنشأة تعزى للمتغيرات الديموغرافية التالية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، الخبرة العملية).

للتحقق من هذه الفرضية تم استخدام اختبار (T) للكشف عن دلالة الفروق بين متوسطات درجات استجابة عينتين مستقلتين، واختبار (تحليل التباين الأحادي، One Way Anova) للتعرف على دلالة الفروق بين متوسطات درجات ثلاث مجموعات من أفراد العينة فأكثر. والجدول التالي نتائج تحليل اختبار (T) للسلامة والصحة المهنية في المنشأة وفقاً لمتغير الجنس.

جدول (20): نتائج اختبار (T) لكشف الفروق في متوسطات استجابات الباحثين حول مستوى الالتزام بالسلامة والصحة

المهنية في المنشأة وفقاً لمتغير الجنس

الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار (T)	القيمة الاحتمالية
ذكر	3.57	0.48	0.737	//0.469
أنثى	3.65	0.45		

المصدر: اعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2022.

// القيمة الاحتمالية غير دالة إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$

تبين من النتائج الموضحة في الجدول السابق أن القيمة الاحتمالية (sig) المقابلة لاختبار (T) أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وهذا يدل على أنه: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقدير اجابات عينة الدارسة حول مستوى الالتزام بالسلامة والصحة المهنية في المنشأة تعزى لمتغير الجنس.

4.2 الاستنتاجات

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أشارت نتائج الدراسة إلى أن مستوى إجابات المبحوثين حول تطبيق نظم المعلومات الادارية كان بدرجة كبيرة وبلغ (79.8%) وجاء ترتيب محاور نظم المعلومات الادارية على النحو التالي:

- احتل محور نظام الأجهزة الترتيب الأول بوزن نسبي (83.7%).
- جاء محوري نظام الشبكات ونظام الأقراص الصلبة في الترتيب الثاني بوزن نسبي (81%).
- احتل محور نظام قواعد البيانات بالترتيب الرابع بوزن نسبي (80.9%).
- جاء محور البرمجيات بالترتيب الخامس بوزن نسبي (79.1%).
- جاء محور نظام الأفراد في الترتيب السادس والأخير وبوزن نسبي (73.1%).

- أشارت نتائج الدراسة إلى أن مستوى إجابات المبحوثين بأن الالتزام بمتطلبات السلامة والصحة المهنية بوزن نسبي (76%).

- أظهرت نتائج الدراسة أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظم المعلومات الادارية ومستوى الالتزام بمتطلبات السلامة والصحة المهنية في منشآت منطقة غزة الصناعية.

- أظهرت نتائج الدراسة أنه يوجد أثر لنظم المعلومات الادارية على مستوى الالتزام بالسلامة والصحة المهنية في منشآت منطقة غزة الصناعية وذلك من خلال المحاور التالية (نظام الأفراد، نظام البرمجيات، نظام الأجهزة، نظام قواعد البيانات، نظام الشبكات).

- أظهرت نتائج الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقدير اجابات عينة الدارسة حول نظم المعلومات الإدارية تعزى للمتغيرات الديموغرافية التالية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، الخبرة العملية).

- أظهرت نتائج الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقدير اجابات عينة الدارسة حول مستوى الالتزام باشتراطات السلامة والصحة المهنية في المنشأة تعزى للمتغيرات الديموغرافية التالية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي).

4.3 التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، خلص الباحثان إلى عدد من التوصيات التي تتعلق بنظم المعلومات الإدارية، بالإضافة إلى بعض الجوانب التي تساهم في الارتقاء بواقع السلامة والصحة المهنية وفيما يلي أهمها:

- ضرورة تطوير وحوسبة نظم المعلومات في المنشآت كوسيلة لتحسين الأداء وإسهامها في حماية العاملين.
- ضرورة أن ينسجم نظام الأفراد في نظم المعلومات الإدارية مع حقوق العاملين ومنها حقهم في توفير وسائل السلامة والصحة المهنية.
- ضرورة تطوير برمجيات نظم إدارة الموارد البشرية، بحيث يتم من خلالها تقديم الشكاوى والرقابة الإدارية والفنية.
- العمل على تخصيص جزء من قواعد البيانات لأرشفة الحقوق العمالية المتمثلة بإجراءات الفحص الطبي الابتدائي والدوري وإصابات العمل والأمراض المهنية.
- تطوير شبكة الاتصالات والمعلومات وربطها بوسائل السلامة والصحة المهنية في المنشأة.
- زيادة الاهتمام بتدريب العمال وأصحاب العمل على استخدام التقنيات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في نظم المعلومات الإدارية.
- قياس فاعلية نظم المعلومات الإدارية المحوسبة في المنشآت بشكل دوري للمساهمة في تطويرها باستمرار.
- زيادة الحملات التوعوية للعاملين حول أهمية الالتزام بتطبيق وسائل السلامة والصحة المهنية.
- زيادة فاعلية الدور الرقابي للجهات المسؤولة عن السلامة والصحة المهنية.
- تفعيل دور النقابات العمالية والمؤسسات الحقوقية بما يسهم في تحسين مستوى الالتزام بمتطلبات السلامة والصحة المهنية.
- ضرورة إجراء الفحص الطبي الابتدائي والدوري للعاملين للحد من خطر الإصابة بالأمراض المهنية.
- تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين ممثلي العمال وأصحاب العمل والحكومة والمنظمات الأهلية للارتقاء بواقع السلامة والصحة المهنية.

4.4 تطلعات مستقبلية:

إجراء دراسات مستقبلية بالعناوين التالية:

- معوقات تطبيق نظم المعلومات الإدارية في المنشآت الصناعية.
- أثر نظم المعلومات الإدارية على قرارات أنماط القيادة.
- دور النقابات العمالية في تعزيز السلامة والصحة المهنية.

5. المراجع

أولاً: المراجع العربية

- صابر بركات، "دليل معايير العمل الدولية"، القاهرة، مصر، منظمة العمل الدولية: 2017.
- نجم عبد الله الحميدي، سلوى أمين السامرائي، عبد الرحمن العبيد، نظم المعلومات الإدارية- مدخل معاصر، عمان الأردن: دار وائل للنشر، 2005.
- نجم عبد الله الحميدي، عبد الرحمان الأحمد العبيد، سلوى أمين السامرائي: نظم المعلومات الإدارية – مدخل معاصر، الطبعة الثانية، الأردن: جامعة الإسراء الأهلية، مؤسسة الوراق: 2009.
- هشام العبادي، جليل العارضي، نظم إدارة المعلومات -منظور استراتيجي، عمان الأردن: دار الصفا للنشر والتوزيع، 2012.
- أحمد عارف صلاح، دور نظم المعلومات الإدارية في تحسين الأداء الوظيفي في وزارة التربية والتعليم في الأردن، مجلة جامعة النجاح للأبحاث: العلوم الإنسانية. مج. 32، ع. 3، 2018م
- حسين حكيمبور، محمد خيربادي، "نظم المعلومات الإدارية، تأثير جودة المعلومات على جودة القرارات الإدارية"، المجلة العالمية للإدارة، المجلد 6 العدد 4 سنة 2018م.
- حمزة عبد الرحمن الحبري ومادوليك سوناوان، "أثر نظم المعلومات الإدارية على قرارات مدراء الشركات الصناعية في الهند"، دراسة دكتوراه 2016، جامعة شمال ماهاراشترا، الهند، المجلة الدولية للإدارة (IJM) المجلد 7، العدد 4، مايو - يونيو 2016.
- خالد زيدان عبد الهادي، عادل عبد الله عزيز الراشدي، مكونات نظم المعلومات الإدارية ودورها في تعزيز الثقة التنظيمية دراسة استطلاعية لآراء عينة من الأفراد في البنك المركزي العراقي /بغداد، مجلة تنمية الرافدين العدد 121 المجلد 38 لسنة 2019.
- ديوان الفتوى والتشريع، مجلة الوقائع الفلسطينية، طبعة حكومية 1998م، العدد السابع والعشرون.
- محمد عبد الرزاق خليل، "نظم المعلومات الإدارية ودورها في دعم استراتيجيات استدامة الشركات الصغيرة والمتوسطة دراسة استطلاعية في عينة من شركات تعبئة المياه المعدنية في إقليم كردستان العراق"، مجلة تنمية الرافدين المجلد 37 العدد 119 سنة 2018م، جامعة الموصل، العراق
- سامر أبو جبارة، "تقييم إجراءات الصحة والسلامة المهنية في المنظمات باستخدام المعيار العالمي OHSAS 18000" رسالة ماجستير 2016م، جامعة الأزهر غزة.
- سارة سعيد، فاعلية وأثر تطبيق إجراءات السلامة والصحة المهنية في أداء العاملين – مشفى الخرطوم التعليمي" رسالة ماجستير 2015م، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- الموقع الرسمي لمنظمة العمل العربية، <https://alolabor.org/aboutalo/> 202/9/15 تاريخ الزيارة 2022/3/15
- الموقع الرسمي الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة، فلسطين، <http://www.mne.ps/newmne/editor/institutionofminister/5.html> تاريخ الزيارة 2022/3/15.
- موقع هيئة المدن الصناعية، الحوافز الاستثمارية، https://www.piefza.ps/pfs/?page_id=499 ، تاريخ الزيارة 2022/3/23م

- موقع هيئة المدن الصناعية، النافذة الاستثمارية الموحدة. https://www.piefza.ps/pfs/?page_id=558 تاريخ الزيارة 2022/3/23م
- الموقع الرسمي لديوان الفتوى والتشريع. <https://www.lab.pna.ps/> تاريخ الزيارة 2022/6/15
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية لعام 2018، طبعة 2019.
- تقرير وزارة العمل، "حملة تفتيشية على منشآت منطقة غزة الصناعية"، يوليو 2020م.
- تقرير وزارة العمل، "تحليل نتائج الحملة التفتيشية على منشآت منطقة غزة الصناعية"، أغسطس 2020م.
- وزارة العمل، "هيكلية وزارة العمل" إصدار مجلس الوزراء عام 2020م نسخة خاصة بالوزارة.
- وزارة العدل، قانون العمل الفلسطيني رقم 7 لسنة 2000م، النسخة الرسمية طباعة 2002م.
- وزارة العمل، قانون العمل الفلسطيني والتشريعات الثانوية الصادرة بالاستناد إليه، الطبعة السادسة، رام الله، فلسطين، مركز الديمقراطية وحقوق العاملين: 2014.
- مقابلة مع م. باجس الدلو، مدير دائرة خدمات المستثمرين والتراخيص بهيئة المدن الصناعية في منطقة غزة الصناعية، تاريخ المقابلة 2022/3/6م
- مقابلة مع أ. رامي انشاصي، مدير دائرة شروط العمل بوزارة العمل، تاريخ المقابلة 2022/3/5م

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Nordlöf, H., Wiitavaara, B., Högberg, H., & Westerling, R. (2017). Across-sectional study of factors influencing occupational health and safety management practices in companies. *Safety science*, 95 (2017), 92-103.
- Chevers, Delroy A., Duggan, Evan W. and Moore, Stanford E (2012) Factors that influence the quality and success of information systems in firms within the English - speaking Caribbean. *Academy of Business Research Journal*, Vol. 4. Issue 2012



مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management



مخاطر النفايات الطبية وطرق إدارتها-مستشفى غريان

المركزي التعليمي نموذجاً

Medical waste hazards and management methods - Gharyan Central Teaching Hospital as a model

مصطفى عبد السلام خليفة العيساوي

Mustafa Abdul Salam Khalifa Al-Issawi

محاضر، ورئيس قسم علوم البيئة والموارد الطبيعية، كلية العلوم، جامعة غريان، ليبيا

Lecturer, and Head of the Department of Environmental Sciences and Natural Resources,
Faculty of Science, Gharyan University, Libya.

Fadyhadda777@gmail.com

يوثق هذا البحث ك: العيساوي، مصطفى عبد السلام خليفة (2023): مخاطر النفايات الطبية وطرق إدارتها-مستشفى غريان المركزي التعليمي نموذجاً، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المجلد (5)، العدد (17)، برلين، ص 48-65.

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مخاطر النفايات الطبية على الإنسان والبيئة، وتبيان الطرق السليمة لإدارتها، من جمعها ونقلها، ومن ثم التخلص منها بطريقة آمنة، وذلك باتخاذ مستشفى غريان التعليمي في ليبيا نموذجاً للدراسة. واعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال المقابلة الشخصية كأداة رئيسية لجمع المعلومات والبيانات والحقائق عن المستشفى، للتوصل إلى حل لهذه المشكلة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها: أن واقع النفايات الطبية في مستشفى غريان المركزي التعليمي غير مطابق للقوانين والتعليمات، وعدم توفر نظام متكامل لإدارة النفايات الخطرة في المستشفى، وأنه لا يتم تشغيل المحرقة المخصصة للنفايات الطبية في المستشفى، وأنه لا تتوفر لدى المستشفى أدوات وإجراءات السلامة للعاملين في النظافة أثناء جمع تلك النفايات الخطرة. وأوصت الدراسة بضرورة إنشاء نظام متكامل لإدارة النفايات الطبية في مستشفى غريان المركزي التعليمي، يشمل توفير الآلات والمعدات الخاصة بالتخلص من النفايات الطبية مع تفعيل المحرقة المخصصة للنفايات الخطرة، وتدريب العاملين عليها، وتوفير القطع الناقصة واللازمة لتشغيلها على أكمل وجه.

الكلمات المفتاحية: النفايات، أضرار النفايات الطبية، إدارة النفايات الطبية، مستشفى غريان المركزي التعليمي.

Abstract:

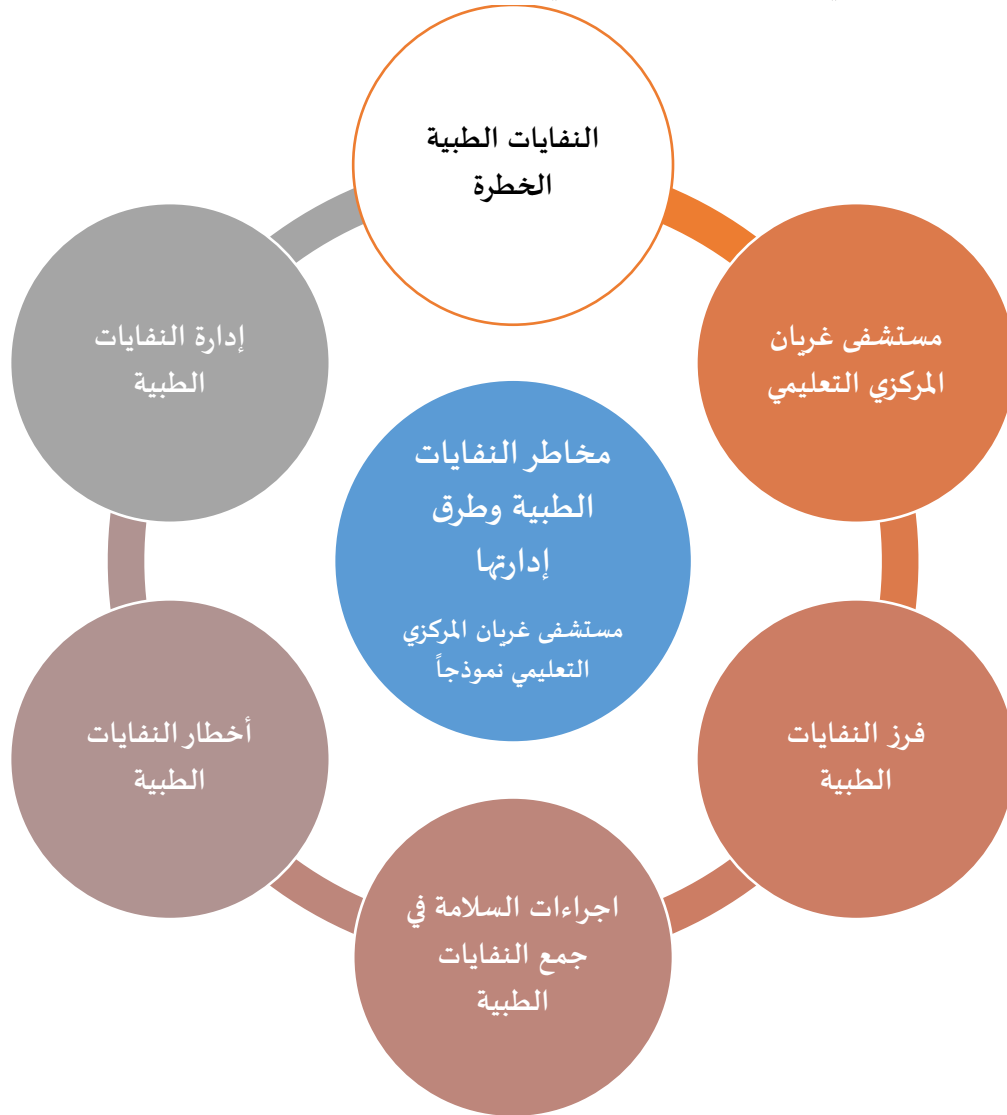
***This study aimed to** identify the dangers of medical waste to humans and the environment, and to show proper methods for managing it, from collecting and transporting it, and then disposing of it in a safe manner, by taking the Gharyan Teaching Hospital in Libya as a model for the study. **The study relied on the use of the analytical descriptive approach**, through the personal interview as a main tool for collecting information, data and facts about the hospital, in order to find a solution to this problem. **The study reached several results**, the most important of which were: that the medical waste situation in Gharyan Central Teaching Hospital does not conform to the laws and instructions, and it was also found that there is no integrated system for managing hazardous waste in the hospital, and the incinerator designated for medical waste is not operated in the hospital due to the lack of some parts for treatment. Gases resulting from incineration, and the hospital does not have safety tools and procedures for cleaning workers while collecting these hazardous wastes. **The study reached a number of recommendations**, the most important of which were: the need to establish an integrated system for medical waste management in Gharyan Central Teaching Hospital, which includes the provision of machinery and equipment for the disposal of medical waste with the activation of the incinerator designated for hazardous waste, training of workers on it, and the provision of missing and necessary parts for its full operation.*

Keywords: waste, medical waste damage, medical waste management, Gharyan Central Teaching Hospital.

الملخص المفاهيمي

تعتبر النفايات الطبية من أهم العوامل المؤثرة على الصحة العامة للسكان والبيئة، حيث تمثل هذه النفايات خطراً على الأفراد والمجتمع ككل، وخاصة العاملين بالمستشفيات، إذ أنها تحتوي على أمراض وأوبئة سريعة الانتشار، وتدعو العديد من الدول إلى القيام بدراسة الحلول العملية واستخدام الأساليب الوقائية وتطوير تدابير الرقابة لإجبار المؤسسات الصحية على السيطرة على هذه النفايات وتقليل مخاطرها، مع العمل على وضع خطة شاملة للتعامل مع إدارتها والتخلص منها.

الشكل التالي يوضح الملخص المفاهيمي يمكن زيادة عدد الدوائر المنبثقة عن الشكل



والشكل التالي يوضح ملخص للدراسة البحثية وأهم النتائج والمقترحات لمخاطر النفايات الطبية وطرق إدارتها بمستشفى غريان المركزي التعليمي

مخاطر النفايات الطبية وطرق إدارتها-مستشفى غريان المركزي التعليمي نموذجاً

التعرف على مخاطر النفايات الطبية على حياة الإنسان والبيئة، وتبيان الطرق السليمة لإدارتها، من جمع ونقل، ومن ثم عملية التخلص منها بطريقة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة سيقوم الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة، تتضمنها والآثار التي تحدثها وذلك من خلال المقابلة كأداة رئيسة للدراسة.

تعد مشكلة النفايات الطبية في مستشفى غريان المركزي التعليمي من أكثر المشاكل بروزاً، وأشدّها احتياجاً إلى وجود إدارة لها، وذلك بمعرفة الطرق التي يتم اتباعها في الجمع والفرز والتخلص الآمن من هذه النفايات.

وتوصلت الدراسة إلى أن واقع النفايات الطبية في مستشفى غريان المركزي التعليمي غير مطابق للقوانين والتعليمات، كما تبين عدم توفر نظام متكامل لإدارة النفايات الخطرة في المستشفى، كما أنه لا تتوفر لدى المستشفى أدوات وإجراءات السلامة للعاملين في النظافة أثناء جمع تلك النفايات الخطرة.

أوصت الدراسة بضرورة إنشاء نظام متكامل لإدارة النفايات الطبية في مستشفى غريان المركزي التعليمي، يشمل توفير الآلات والمعدات الخاصة بالتخلص من النفايات الطبية مع تفعيل المحرقة المخصصة للنفايات الخطرة، وتدريب العاملين عليها، وتوفير القطع الناقصة واللازمة لتشغيلها على أكمل وجه.

تطلعات مستقبلية:

- تطوير أساليب جديدة لجمع وإدارة النفايات الطبية الخطرة تركز على الحد من المخاطر الصحية والبيئية.
- تحسين التعامل مع النفايات الطبية الخطرة في المستشفيات والمراكز الطبية للحد من المخاطر التي يمكن أن تتعلق بها.
- العمل على سن القوانين اللازمة لتحسين التدابير التنظيمية المتعلقة بالنفايات الطبية الخطرة.
- تطوير تكنولوجيا حديثة للمساعدة في إدارة النفايات الطبية الخطرة وتقديم الحلول الأكثر كفاءة.
- الوصول إلى نقطة تعزيز الوعي العام بشأن النفايات الطبية الخطرة ودورها في البيئة والصحة العامة.

1. الإطار العام:

1.1 مقدمة:

تعتبر النفايات الطبية من أهم العوامل المؤثرة على الصحة العامة للسكان والبيئة، حيث تمثل هذه النفايات خطراً على الأفراد والمجتمع ككل، وخاصة العاملين بالمستشفيات، إذ أنها تحتوي على أمراض وأوبئة سريعة الانتشار، وتدعو العديد من الدول إلى القيام بدراسة الحلول العملية واستخدام الأساليب الوقائية وتطوير تدابير الرقابة لإجبار المؤسسات الصحية على السيطرة على هذه النفايات وتقليل مخاطرها، مع العمل على وضع خطة شاملة للتعامل مع إدارتها والتخلص منها.

ومع التوسع الكبير الحاصل في مجال الخدمات الصحية بمختلف أنواعها: علاجية، وتشخيصية، وقائية، ومع تقدم مستوى التكنولوجيا الحديثة التي تستخدم في المعالجات الصحية كافة؛ فقد أصبحت النفايات الطبية الناتجة عن المراكز الصحية والمستشفيات محور اهتمام بالغ، لمعرفة كيفية معالجتها والتصرف بها وتلافي أثارها قدر المستطاع، والتي تعتبر سبباً في تلوث البيئة بشكل عام، وتؤثر على صحة الفرد والمجتمع من خلال نشر العدوى، أو أي شكل من الأشكال الأخرى؛ إذ تعتبر النفايات الطبية الخاصة بالمرافق الصحية من أشد أنواع النفايات خطورة؛ وذلك لاحتوائها على الكائنات الدقيقة الصغيرة سريعة التفشي، والأدوات التي تتسم بالحدة الفائقة، والتي يتم استعمالها بشكل كبير في العمليات الجراحية، كما تحتوي أيضاً على مواد كيميائية خطيرة للغاية، وكل ذلك يعد سبباً لمجموعة مختلفة من الأمراض (الأمين، 2016).

كما أن الأخطار الصحية التي قد تنجم عن النفايات الطبية لا تشمل جل العاملين بالقطاع الصحي بكل شرائحه، من عناصر طبية، وطبية مساعدة، وعمال الخدمات والنظافة في المرافق الصحية فقط، بل غالباً ما تمتد لتشمل أفراداً آخرين من المجتمع، وهم الذين يقعون في دائرة التعرض لتأثير تلك النفايات، بسبب التقدم في حملات التطعيم الميدانية وخدمات الرعاية الصحية المنزلية، وخصوصاً في المؤسسات التعليمية ومؤسسات الرعاية الصحية الخصوصية خارج المرافق الصحية، وما يتطلب ذلك من حاجة ماسة إلى استخدام الأدوات والمواد الطبية خارج نطاق المراكز الصحية والمستشفيات، ذلك الأمر الذي يعمل على جعل خطر النفايات الطبية وتأثيراتها على الصحة العامة محتملاً للوصول إلى خارج حدود تلك المؤسسات الصحية، وبالتالي يزيد عدد من يصبحون عرضة للعديد من الأمراض، مضافاً إلى ذلك الخطورة المحتملة للعدوى بالأمراض للعديد من الناس بواسطة بعض الحيوانات الأليفة، والتي قد تحتك من خلال اللعب بالمخلفات الطبية (بالنور، 2015).

بناءً على ما سبق، وبناء على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع النفايات الطبية، مثل دراسة: (قريشي، 2021)، و(عزام، 2019)، و(بالنور، 2015)، وغيرهم، ويلاحظ الباحث زيادة الاهتمام والتركيز على المخاطر البيئية للنفايات الطبية، وتأثيرها على البيئة الصحية ككل، حيث أصبحت مجال اهتمام كبير للعديد من الباحثين، من خلال دراستها، والبحث عن طرق آمنة لمعالجتها والتعامل معها، وتجنب أثارها الخطيرة.

2.1 المشكلة البحثية وتساؤلاتها:

تعتبر النفايات الطبية من أخطر ما يمكن للبشر أن يتعاملون معه من بين النفايات الأخرى، والتي يتعامل معها عامة المجتمع في الحياة اليومية، وذلك بسبب تنوعها وكثرتها، إذ أنها قد توجد حتى في المنازل، ناهيك عن وجودها الدائم في المرافق الصحية أيضاً (الدباسي، 2012). ومع تزايد عدد الوافدين إلى مستشفى غريان المركزي التعليمي لتلقي العلاج، أدى ذلك إلى ارتفاع كمية المخلفات الناتجة عن المستشفى دون أي معالجة صحيحة لهذه المخلفات، مما يؤثر حتماً على صحة الإنسان والبيئة.

حيث تعد مشكلة النفايات الطبية في مستشفى غريان المركزي التعليمي من أكثر المشاكل بروزاً، وأشدّها احتياجاً إلى وجود إدارة لها، وذلك بمعرفة الطرق التي يتم اتباعها في الجمع والفرز والتخلص الآمن من هذه النفايات. ويمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما مخاطر النفايات الطبية، وما طرق إدارتها في مستشفى غريان المركزي التعليمي؟

وتتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مخاطر النفايات الطبية على صحة الإنسان والبيئة؟
- ما مصادر النفايات الطبية المتداولة في مستشفى غريان المركزي التعليمي؟
- هل توجد إدارة سليمة للتعامل مع النفايات الطبية في مستشفى غريان المركزي التعليمي من فرز وتخزين وصولاً إلى التخلص منها بطريقة آمنة؟

3.1 أهداف الدراسة:

- التعرف على مخاطر النفايات الطبية على حياة الإنسان والبيئة، وتبيان الطرق السليمة لإدارتها، من جمع ونقل، ومن ثم عملية التخلص منها بطريقة آمنة.
- معرفة مدى وجود إدارة سليمة للتعامل مع النفايات الطبية في مستشفى غريان المركزي التعليمي، والتعرف على مصادر وطرق وآليات إدارة النفايات الطبية التي يتم العمل بها في المستشفى.
- مساعدة المختصين في مستشفى غريان المركزي التعليمي في معرفة فوائد تطبيق المبادئ الصحيحة في إدارة النفايات الطبية والتخلص الآمن منها، الأمر الذي سينعكس بالضرورة بالفائدة عليهم إذا ما تم تطبيقهم لها.

4.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

1.4.1 الأهمية العلمية:

- إثراء المكتبة العلمية والبحث العلمي في موضوع النفايات الطبية الخطرة، وطرق إدارتها.

- يأمل الباحث أن تسهم هذه الدراسة في العمل على إثراء المكتبة العلمية والدراسة العلمي في موضوع النفايات الطبية، كما يتوقع أن تسهم في زيادة معرفته وإثراء معلوماته في هذا المجال، وأن تصنف هذه الدراسة كإضافة علمية جديدة للمكتبة الليبية والعربية.

2.4.1 الأهمية التطبيقية:

- تنبع أهمية الدراسة بأنها تسلط الضوء على واحدة من أهم المواضيع التي تحتاجها المؤسسات الصحية لتجنب الآثار الضارة للنفايات الطبية الخطرة.
- تنبع أهمية الدراسة بمساهمتها المتوقعة في حل مشكلة الدراسة وذلك من خلال تناولها بالدراسة والتحليل واقع التخزين والتخلص الفاعل من النفايات الطبية الخطيرة في مستشفى غريان المركزي التعليمي، والخطط الموضوعية لذلك، وذلك ما تمثله هذه المؤسسة من دور حيوي من المفترض فيه الحفاظ علي حياة المواطنين وتقديم خدمات صحية آمنة لهم.
- معرفة الأزمات والمشكلات التي يمر بها قسم النفايات الطبية في مستشفى غريان المركزي التعليمي والمساهمة في الحلول للحد منها.
- من الممكن أن تكون هذه الدراسة مرجعاً يسترشد به المدراء والرؤساء العاملون في المؤسسات الصحية المشابهة.
- تستمد الدراسة أهميتها من الفائدة المستقبلية المتوقعة، ومقدار الفائدة الذي يمكن أن تحققها في حال تم الالتزام بالمعايير والطرق الآمنة للتخلص من تلك النفايات.

5.1 منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة سيقوم الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها، والعلاقة بين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها وذلك من خلال المقابلة كأداة رئيسة للدراسة، صممت خصيصاً لهذا الغرض، وذلك حسب ما تطلبت الدراسة.

ويعرف المنهج الوصفي التحليلي بأنه "المنهج الذي يسعى لوصف الظواهر أو الأحداث المعاصرة، أو الراهنة"، فهو أحد أشكال التحليل والتفسير المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة، ويقدم بيانات عن خصائص معينة في الواقع، وتتطلب معرفة المشاركين في الدراسة والظواهر التي ندرسها والأوقات التي نستعملها لجمع البيانات" (الحمداني، 2006).

6.1 حدود الدراسة:

1.6.1 الحدود الزمانية: 2022م -2023م.

2.6.1 الحدود المكانية: دولة ليبيا.

3.6.1 الحدود الموضوعية: اقتصرَت الدراسة على موضوع مخاطر النفايات الطبية وطرق إدارتها في مستشفى غريان المركزي التعليمي.

7.2 الدراسات السابقة:

1.7.1 دراسة (قريشي، 2021)، بعنوان: "دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين إدارة النفايات الطبية: دراسة حالة عينة من مؤسسات الصحة في الجزائر".

هدفت الدراسة إلى إبراز دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصحية من خلال مجالاتها المتعددة تجاه العاملين، والمجتمع والبيئة، والمرضى، وارتباط ذلك بتطوير إدارة ومعالجة النفايات الطبية للحد من أخطارها وانعكاساتها السلبية على البيئة والإنسان، ووضحت الدراسة الأبعاد النظرية لمتغيراتها واعتمدت في تطبيقها على المنهج التحليلي الوصفي والاستدلالي، وعلى الاستبانة كأداة رئيسية، وذلك من خلال عينة من الأفراد المعنيين بإدارة ومعالجة النفايات الطبية، الذين يعملون في المؤسسات الصحية في الجزائر. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن إدارة ومعالجة النفايات الطبية في المؤسسات محل الدراسة ما زالت تعاني من نقص حاد في الوسائل والسلوكيات والتقنيات بحسب المعايير الدولية، وأنه يوجد ارتباط إيجابي ما بين التزام المؤسسات الصحية بالمسؤولية الاجتماعية في مجالاتها المختلفة، وما بين موضوع النفايات الطبية فيها، مما يسهم في تطوير إدارتها ومعالجتها.

2.7.1 دراسة (مدهش، 2020)، بعنوان: "النفايات الطبية في (مدينة تعز) باليمن وأثرها على الإنسان والبيئة: دراسة في جغرافية البيئة".

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر النفايات الطبية على البيئة والإنسان في محافظة تعز في دولة اليمن، والتعرف على طريقة جمع ونقل تلك النفايات والتخلص منها بطرق سليمة وآمنة، واعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي والتحليلي والمنهج البيئي. واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي، من خلال المقابلة الشخصية والاستبيان والملاحظة كأدوات لجمع البيانات والمعلومات والحقائق من المؤسسات الصحية للتوصل إلى حل تلك المشكلة. وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد نظام كامل لإدارة النفايات الطبية يتضمن عملية الفرز والتجميع والنقل، ثم المعالجة بطريقة الحرق أو الترميد أو أي وسيلة أخرى مناسبة، كما أن هناك قصور واضح في الوعي العام لدى العاملين وعامة الناس بمخاطر تلك النفايات.

3.7.1 دراسة (عزام، 2019)، بعنوان: "واقع إدارة النفايات الطبية في عيادات الأسنان: دراسة حالة عيادة الأسنان في محافظة خانيونس".

هدفت الدراسة إلى تقييم الواقع الخاص بإدارة النفايات الطبية في عيادات الأسنان بمحافظة خانيونس من حيث عمليات الفرز والتجميع والنقل للنفايات الطبية الخطرة. وقام الباحثان باستخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال الملاحظة المباشرة للعيادة والمقابلة الميدانية. وكان من أهم نتائج الدراسة أنه لا توجد عملية فرز بطريقة سليمة للنفايات الطبية، وعدم الالتزام التعليمات الخاصة بقوانين منظمة الصحة العالمية المتعلقة بإدارة النفايات بطريقة صحيحة، وأن يتم التخلص منها عن طريق المحارق التابعة لوزارة الصحة في محافظات غزة.

4.7.1 دراسة (الأمين، 2016)، بعنوان: "إنتاج وتسيير نفائات المؤسسات الصحية: دراسة مقارنة لحالة الجزائر مع بعض الدول العربية".

هدفت هذه الدراسة إلى تناول أحد أهم محاور التنمية المستدامة في تسيير المؤسسات الصحية، والمتمثل في عملية إنتاج وتسيير النفائات الصحية، من حيث مفهومها، وأصنافها، والإطار التنظيمي لها. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال الملاحظة المباشرة، واستبانة أعدت لهذا الغرض، حيث تم تتبع حالة إنتاج وتسيير نفائات المؤسسات الصحية في الجزائر. وكان من أهم نتائج الدراسة أنه قد تبين أن التحولات الحاصلة في القطاع الصحي الجزائري يرافقه تزايد متصاعد في كمية النفائات المنتجة من النشاطات العلاجية، الشيء الذي يضع الجزائر في خانة الدول العربية الأكثر إنتاجاً لها، مع وجود سوء إدارة في تطبيق نظام تسيير تلك النفائات على الرغم من التطور الحاصل في الأطر التنظيمية واللوائح التشريعية التي تم وضعها من قبل الدولة.

5.7.1 دراسة (بالنور، 2015)، بعنوان: "النفائات الطبية، تأثيراتها وكيفية إدارتها: دراسة تطبيقية على بلدية الخمس / ليبيا".

هدفت الدراسة إلى التعرف على النفائات الطبية بتأثيراتها وطريقة إدارتها، وذلك من حيث: مفهومها وأنواعها وأخطارها وطرق معالجتها. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال أداتي المقابلة والاستبانة لمجموعة من المشافي الموجودة داخل إطار بلدية الخمس في ليبيا. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الكثير من المرافق الصحية، تقوم بوضع نفائاتها الخطرة في الأوعية المعدة كلما توفرت لهم تلك الأوعية، ثم تقوم بحرقها، كما أنه لا يوجد أي برامج توعوية وتثقيفية وتوعوية لطواقم المؤسسات الصحية بصفة عامة أو للعاملين بمجال النفائات الطبية بصفة خاصة.

6.7.1 التعقيب على الدراسات السابقة ومقارنتها مع نتائج الدراسة الحالية:

بعد اطلاع الباحث على الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة، تم ترتيب الدراسات حسب تسلسلها الزمني من الأحدث إلى الأقدم، وتم استعراض هذه الدراسات وتحليلها من خلال توضيح أهداف الدراسة، والمنهج المتبع، وأهم النتائج التي توصلت إليها.

وتم التطرق في سياق الدراسات السابقة إلى مجموعة من الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وقد تم الاطلاع على خمس دراسات، وتمثلت أهمية هذه الدراسات السابقة في إثراء المعرفة واعتبارها لبنة في الصرح العلمي الإنساني، وخاصة أنها تناولت موضوعاً مهماً ألا وهو موضوع النفائات الطبية الخطرة.

وقد تطرقت بعض الدراسات السابقة إلى تناول موضع النفائات الطبية، وطرق التخلص منها، مثل دراسة (قريشي، 2021)، والتي تناولت دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين إدارة النفائات الطبية من خلال دراسة حالة عينة من مؤسسات الصحة في الجزائر، ودراسة (مدهش، 2020)، والتي تناولت النفائات الطبية في (مدينة تعز) باليمن وأثرها على الإنسان والبيئة: دراسة في جغرافية البيئة، ودراسة (عزام، 2019)، والتي تناولت واقع إدارة النفائات الطبية في عيادات الأسنان من خلال دراسة حالة عيادة الأسنان في محافظة خانيونس، ودراسة (الأمين، 2016)، والتي تناولت إنتاج وتسيير نفائات المؤسسات الصحية من خلال دراسة مقارنة لحالة الجزائر مع بعض الدول العربية. ودراسة

(بالنور، 2015)، والتي تناولت النفايات الطبية، تأثيراتها وكيفية إدارتها من خلال دراسة تطبيقية على بلدية الخمس في ليبيا.

وقد تشابهت نتائج الدراسات السابقة التي سردها الباحث مع نتائج الدراسة الحالية، من حيث أن إدارة ومعالجة النفايات الطبية في المؤسسات محل الدراسة في الدراسات السابقة والدراسة الحالية ما زالت تعاني من نقص حاد في الوسائل والسلوكيات والتقنيات بحسب المعايير الدولية، كما أنه لا يوجد لديها نظام كامل لإدارة النفايات الطبية يتضمن عملية الفرز والتجميع والنقل، ثم المعالجة بطريقة الحرق أو الترميد أو أي وسيلة أخرى مناسبة، كما أن هناك قصور واضح في الوعي العام لدى العاملين وعامة الناس بمخاطر تلك النفايات، كما أنه لا يوجد أي برامج توعوية وتثقيفية لتوعية لطواقم المؤسسات الصحية بصفة عامة أو للعاملين بمجال النفايات الطبية بصفة خاصة.

2. الإطار النظري:

1.2 النفايات والنفايات الطبية

1.1.2 النفايات:

أولاً: تعريفها:

تعرف النفايات على أنها: "مواد تحتوي على فضلات زائدة أو أشياء ليس لها حاجة لدى الإنسان، بالإضافة إلى أي مواد قد تنتج عن عمليات إنتاجية، أو أي أشياء أو مواد تالفة" (Blenkham, 2008).

كما تعرف على أنها: "كل ما تخلفه عملية إنتاج أو استعمال أو تحويل، وكل منتج أو مادة أو بصفة أشمل: هو كل شيء منقول يتم إهماله أو يقوم صاحبه بالتخلي عنه" (الحجار، 2004).

ويعرفها الباحث بأنها: "أي مواد زائدة، صلبة أو سائلة أو غازية، ناتجة عن أي عملية إنتاجية أو استهلاكية، ولا تصلح للاستخدام في وضعها الحالي، وليس لأحد حاجة في إبقائها لديه".

ثانياً: أنواعها: تختلف النفايات الناتجة عن الاستهلاك البشري في أنواعها، وتعبّر بشكل عام عن المخلفات الخاصة بالأنشطة والعمليات العديدة المختلفة، وغالباً ما تنقسم إلى ثلاثة أنواع (عزام، 2019):

- نفايات صلبة: وهي التي تنتج من الأنشطة الصناعية والزراعية، ومخلفات المنازل والحدائق ومخلفات البناء والهدم ومخلفات المعامل والمستشفيات ومخلفات الحيوانات، وتزداد خطورة تلك المخلفات تبعاً لتأثيرها المؤذي والخطير على الإنسان والبيئة.
- نفايات سائلة: مثل سوائل الصرف الصحي والصرف الزراعي والصناعي.
- نفايات غازية: وهي التي تتولد من عمليات الاحتراق المعتادة، مثل عوادم المصانع والسيارات (Sarsour. et. al, 2014).

ويرى الباحث أنه من الممكن تقسيمها أيضاً إلى: نفايات قابلة لإعادة الاستخدام من خلال إعادة التصنيع بعد تنقيتها بالطرق السليمة، ونفايات مستهلكة وغير قابلة لإعادة الاستخدام، ويلزم إتلافها بطرق تعمل على انتهائها بشكل كامل.

2.1.2 النفايات الطبية:

أولاً: تعريفها:

تعرفها (الدباسي، 2012) بأنها: "المخلفات الهالكة الصادرة عن المختبرات ومؤسسات الرعاية الصحية ومراكز الأبحاث، وتشتمل أيضاً على النفايات الناتجة عن المصادر المتفرقة والثانوية كمثل ما ينتج من نفايات الرعاية الصحية المنزلية، كعمليات غسيل الكلى مثلاً".

ويعرفها (Blenkham, 2008) بأنها: " هي كل المخلفات التي تم انتاجها من خلال الممارسات الطبية، أو الأنشطة التي تتصل بها من المرافق والمؤسسات الصحية، والتي تتمثل في فضلات مواد التطهير والتعقيم، وفضلات غرف عزل أو إيواء المرضى، وفضلات الأمصال والدم، وفضلات غرف العمليات التي تنتج عن العمليات الجراحية والتشريح، والأدوات المستخدمة في ذلك، مثل المشارط والإبر الطبية و غيرها، وبعض النفايات الطبية التي تنتج عن الصناعات الدوائية، ومخلفات الأدوية التي تشتمل على الأدوية غير المطابقة للمواصفات، وغيرها منتهية الصلاحية أيضاً.

ويعرفها الباحث إجرائياً بأنها: "المخلفات الصلبة والسائلة الناتجة عن العمليات اليومية في جميع أقسام مستشفى غريان المركزي التعليمي، والتي يسبب تواجدها في مهلكة صحية كبيرة في حال عدم التخلص منها بسرعة، وبطرق آمنة وسليمة، بعيد ن إمكانية التعرض لها من قبل الإنسان والحيوان".

ثانياً: تصنيفاتها:

من الممكن تصنيف النفايات الطبية على النحو التالي:

- النفايات الطبية غير الخطرة: وهي تتمثل في النفايات المتماثلة مع المخلفات المنزلية، مثل نفايات المطبخ، وبقايا الوجبات الغذائية، ومواد التغليف والتعبئة، والمخلفات العضوية، وتشتمل أيضاً على مواد لم يتم استخدامها من قبل المرضى بصورة مباشرة، وغير ذلك من النفايات المشابهة للنفايات المنزلية. وتقدر كمية هذه النفايات من 75% إلى 80 % من الكمية الكلية للنفايات الطبية، مع العلم أنها لا تشكل خطراً مباشراً على صحة الإنسان أو البيئة (الحجار، 2004).
- النفايات الطبية الخطرة: وهي تتمثل في نفايات الرعاية الصحية، وهذا النوع يشتمل على مخاطر صحية كبيرة، وتلحق الضرر بالإنسان؛ وتضم هذه النفايات الأنواع التالية (داوود، 2011):
 - النفايات المعدية.
 - النفايات المشعة.
 - النفايات الباثولوجية.

○ النفايات المضغوطة.

○ النفايات الحادة.

○ النفايات السامة للجينات.

○ النفايات الكيميائية.

○ النفايات الصيدلانية.

ويرى الباحث أنه من الصعب بمكان أن يتم على أرض الواقع فصل حقيقي بين النفايات الطبية الخطرة وغير الخطرة، إذ أنها تتواجد في مكان واحد، ويتعامل معها عاملو النظافة غير المختصين في الغالب.

ثالثاً: أخطارها:

إن خطر النفايات الطبية هائل جداً على المستويين البيئي والصحي، فقد يتعرض الكل لأن يصاب بهذه الأمراض بسبب تلك النفايات، سواء كانوا عاملين في مؤسسات طبية، أو مرضى يتلقون الرعاية، أو زوار لهم، أو حتى عامة الناس، حيث أن جميعهم معرض لخطر الإصابة تلك (Ziqubu, 2020)، فقد تحتوي هذه المخلفات الطبية على العديد من أنواع الكائنات الحية الدقيقة التي تعتبر مسبباً رئيسياً للأمراض، والتي من الممكن أن تظل نشطة لفترة كبيرة، ويمكنها بالفعل أن تنقل العدوى للإنسان (أبو محسن، 2014).

ويرى الباحث أن من أهم عوامل خطورة تلك النفايات: إمكانية احتوائها على مواد بلاستيكية من المحتمل القيام بجمعها وإعادة تدويرها إلى منتجات قابلة للاستخدام الشخصي، كالأكواب البلاستيكية، وألعاب الأطفال، بما تحتويه من أمراض وقابلية كبيرة للعدوى، وهذا ما يحدث فعلاً في البلدان النامية.

3.1.2 مصفوفة تحليل مخاطر النفايات الطبية

في ضوء أداة الدراسة، والنتائج التي تم التوصل إليها، قام الباحث بعمل مصفوفة لتحليل المخاطر للنفايات الطبية في مستشفى غريان المركزي التعليمي: وهي على النحو التالي:

مؤكد جداً	ملازمة عمال نظافة للنفايات أثناء جمعها باليد دون ارتداء القفازات.	إمكانية سقوط بعض النفايات أثناء وضعها في مكبات مفتوحة.	انبعاث الغازات السامة في محيط المستشفى أثناء الحرق في مكب النفايات.
أحياناً	قيام بعض الأطفال وغير المدركين بإعادة استخدام بعض النفايات الناقلة للعدوى مثل كؤوس شرب المياه الملوثة من مرضى سابقين.	احتمالية تسرب بعض المواد المعدية مثل الدم لعدم توفر حاويات محكمة لجمع النفايات الخطرة.	إمكانية تعرض عمال النظافة للجرح وانتقال العدوى إليهم.
غير مؤكد	قيام بعض النفايات الخطرة بإصدار غازات قد تنقل العدوى في حال استنشاقها.	قيام جامعي القمامة ببيع بعض من أنواع النفايات الطبية لأصحاب صناعات التدوير.	انتقال العدوى من الحيوانات الأليفة التي تحتك بالنفايات إلى الإنسان.
التأثير	منخفض	معتدل	مرتفع

○ تقييم المخاطر:

مرتفع	معتدل	منخفض

2.2 إدارة النفايات الطبية:

1.2.2 طرق إدارة النفايات الطبية:

يحتاج هذا النوع من النفايات إلى تعامل حذروخاص، وذلك لخطورتها الشديدة، بالتالي من الواجب القيام بإتباع الطرق الصحيحة للتخلص منها، بحيث يتم تفادي كثيراً من المشاكل الاقتصادية والصحية الناجمة عنها، وبالرغم من أن كميات كبيرة من المخلفات الصلبة يتم الاستفادة منها وخاصةً في الدول المتقدمة، إلا أن الاستفادة من النفايات الطبية تكاد تكون شبه معدومة (بدران، 2010).

وهناك خطوات رئيسية من الأفضل أن تتم حتى نتأكد من تمام التخلص من تلك النفايات، وهي (Abu lebda, 2010):

- فرز النفايات الطبية عند مصدر الانتاج، بحيث يمكن الاحتفاظ بكل نوع منها بشكل منفصل عن الآخر في أنية أو وعاء، كما يمكن أن نقوم بفصل المحاقن البلاستيكية عن الإبر باستخدام مشروط أو أداة لفصل الإبر، ثم يتم وضعها في صناديق معدنية أو بلاستيكية غير قابلة للخرق، ليتم التخلص منها بعد ذلك في حفرة يتم تخصيصها للأدوات الحادة، أو في مدفن آخر خاضع للمراقبة.
- عملية الجمع والنقل الداخلي لأواني وأوعية وأكياس النفايات من كافة المعامل والأقسام وحجرات العمليات، وغيرها، لمواقع التخزين، بحيث يتم تجميع تلك النفايات الطبية في حاويات بلاستيكية ليست قابلة للخرق لتجنب إصابة العاملين بجروح.
- العمل على تحديد المسارات والأوقات إلى غير ذلك، المطلوبة لنقل وجمع النفايات الطبية، ومن الواجب الحفاظ على أعلى درجات النظافة في جميع أوقات جمع تلك النفايات ونقلها.
- إكمال معالجة النفايات داخل المرفق الصحي، أو في مرفق صحي مجاور له، أو من خلال محطات معالجة يتم تخصيصها لذلك.

وتختلف طرق المعالجة للنفايات الطبية الخطرة، وذلك حسب كميتها ونوعها، ومن تلك الطرق ما يلي:

أولاً: الطمر أو الدفن: وتنتشر هذه الطريقة بشكل هائل، وبشكل خاص في دول العالم النامي، بحيث يتم فيها اختيار موقع ملائم يبعد عن الأحياء السكنية، وتؤدي العملية الخاصة بدفن النفايات الطبية بتلك الطريقة إلى العمل على هضم الكائنات الحية الدقيقة والميكروبات هضماً هوائياً ولا هوائياً، وذلك لتوافر المادة العضوية والسوائل في تلك النفايات (مهوس، 2016).

ثانيًا: الحرق أو الترميد: وهي عبارة عن طريقة يتم فيها للحرق للنفايات بطريقة جافة، وبوجود الأكسجين، ويتم ذلك بدرجات حرارة مرتفعة، وتهدف تلك الطريقة إلى إنقاص كمية النفايات، والعمل على تحويل المركبات العضوية والمواد القابلة للاحتراق فيها إلى مواد غير عضوية وغير قابلة للاحتراق، حيث تتم هذه الطريقة من خلال استخدام المحارق التي يتم تخصيصها لذلك، والتي في أغلب الأحيان توجد في المرافق الصحية، وتعتبر هذه الطريقة من أكثر الطرق استخداماً في عملية معالجة النفايات الطبية، وذلك لعدة أسباب منها: أنها تعتبر من أسهل الطرق استعمالاً، ومثلية جداً للتخلص الآمن من جميع النفايات المعدية، والتي غالباً ما تشكل خطورة على الأفراد والصحة العامة، كما أنها تعمل على تخفيض حجم تلك النفايات إلى أقصى حد (أبو العجين، 2012).

ثالثًا: التعقيم: وتعتمد هذه الطريقة على عملية تعقيم كامل لجميع نفايات المرافق الصحية، تحت درجة حرارة 138 درجة مئوية لمدة تبلغ ساعة زمنية، ثم يتم تعريضها لعمليات تخمر من خلال الخمائر، بالاستفادة مما بداخلها من عناصر غذائية ومواد عضوية، والنتائج النهائي عن ذلك هي كتلة حيوية من الممكن إعادة استخدامها للتربة الزراعية كسماد حيوي، أو أن يتم استخلاص كثير من المضادات الحيوية والأنزيمات والفيتامينات منها (الأي والأشقر، 2019).

رابعًا: المعالجة بالإشعاع: وفي هذه الطريقة يستعمل تركيز الإشعاع على النفايات الطبية للعمل على التخلص الآمن منها، مثل: أشعة الميكروويف والأشعة تحت الحمراء، أي أنها تعد عملية تعقيم بارد بدون استخدام جزئية الحرق، وهي عملية تتسم بالسهولة، ولكنها تحتاج لطاقة كهربائية عالية (عيواج، 2014).

2.2.2 إدارة النفايات الطبية في مستشفى غريان المركزي التعليمي:

أولاً: مستشفى غريان المركزي التعليمي:

يقع مستشفى غريان المركزي التعليمي في مدينة تغساس بدولة ليبيا، وقد تم تأسيس هذا المستشفى ليقوم بتلبية حاجات المرضى العلاجية في جميع التخصصات المتاحة، ويضم المستشفى قسماً للطوارئ، ومجمعاً للعيادات التخصصية، ومركز طبياً للعلاج الطبيعي، ويستقبل المستشفى آلاف الحالات بشكل يومي.



(المصدر: الشبكة العنكبوتية: <https://www.openstreetmap.org/way/301747438>)

ثانياً: إدارة النفايات الطبية في مستشفى غريان المركزي التعليمي:

من خلال مقابلة أجراها الباحثان مع أحد العاملين في النظافة في مستشفى غريان المركزي التعليمي، وبسؤاله عن الأقسام التي تعتبر من أكثر الأقسام إنتاجاً للنفايات الطبية في مستشفى غريان المركزي التعليمي، أفاد أنها على النحو التالي:

- قسم الإسعاف والطوارئ
- قسم العمليات الجراحية.
- قسم النساء والولادة.
- قسم الكلى الصناعية.
- قسم المختبرات الطبية.

وبسؤاله أيضاً عن عملية فرز النفايات الخطرة وغير الخطرة، وهل تتم بالشكل الصحيح في المستشفى؛ أجاب أنه لا يتم فرز النفايات الخطرة عن غير الخطرة، وإنما يتم وضعها فقط في عبوات بانتظار عملية إتلافها بالحرق. وبلاستفسار منه عن وجود معالجة أولية للمخلفات الخطرة قبل عملية التخلص النهائي منها من عدمه؛ أفاد أنه في بعض الأحيان فقط يتم إضافة بعض المواد الأولية لمعالجة النفايات الخطرة.

كما أفاد أن التخلص من النفايات في المستشفى يتم باستخدام محرقة مخصصة للنفايات، وليست المحرقة التي تم التبرع بها سابقاً في عام 2021م من قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة "UNDP"، وبسؤاله عن سبب عدم استخدام المستشفى للمحرقة المخصصة للنفايات الخطرة، أفاد أنها لا تستخدم حالياً، وأنها لم يتم استخدامها أصلاً، لنقص بعض القطع الخاصة بمعالجة الغازات الناتجة من الحرق.

كما أفاد أنه يوجد كادر فني متخصص في مجال إدارة النفايات الطبية في المستشفى، وذلك بالتعاون مع شركة النظافة المتعهدة للنظافة في المستشفى وفق اتفاقية سنوية مع وزارة الصحة.

وبسؤاله عن مدى توفر مبالغ مخصصة لعملية التخلص من النفايات الطبية في المستشفى، أجاب بالنفي عن ذلك على حد علمه.

وبسؤاله أيضاً عن رأيه في نظام فرز وإدارة النفايات الخطرة في المستشفى، وهل يعتبره نظاماً متكاملاً، وعن التحسينات المطلوبة من وجهة نظره، أجاب بأنه يرى أن النظام غير متكامل، وغير ملبي للحد الأدنى، وأنهم كعمال نظافة يعانون من عدم توفر القفازات وأدوات السلامة أثناء جمع تلك النفايات، مما يعرضهم لخطر الجرح والإصابة المتوقعة بأمراض خطيرة ومعدية.

ويرى الباحث من خلال المقابلة السابقة أن السبب الرئيسي في عدم توافر نظام متكامل لإدارة النفايات الطبية في المستشفى هو الإهمال فقط، حيث أنه لا يوجد سبب مقنع لعدم استخدام المستشفى للمحرقة المخصصة للنفايات الخطرة المحرقة التي تم التبرع بها سابقاً في عام 2021م من قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة "UNDP"،

4. النتائج والتوصيات:

1.4 النتائج:

- تبين أن واقع النفايات الطبية في مستشفى غريان المركزي التعليمي غير مطابق للقوانين والتعليمات.
- تبين عدم توفر نظام متكامل لإدارة النفايات الخطرة في مستشفى غريان المركزي التعليمي.
- لا توجد معالجة أولية للمخلفات الخطرة بالشكل الكافي والمستمر قبل عملية التخلص النهائي منها.
- يشكل قسم الإسعاف والطوارئ بمستشفى غريان المركزي التعليمي أكبر منتج للنفايات الطبية الخطرة، ويليه قسم العمليات الجراحية.
- لا تتوفر مبالغ مخصصة لعملية التخلص من النفايات الطبية في مستشفى غريان المركزي التعليمي.
- لا يتم تشغيل المحرقة المخصصة للنفايات الطبية في المستشفى لنقص بعض القطع الخاصة بمعالجة الغازات الناتجة من الحرق.
- لا تتوفر لدى مستشفى غريان المركزي التعليمي أدوات وإجراءات السلامة للعاملين في النظافة أثناء جمع تلك النفايات الخطرة، مما يعرضهم لخطر الجرح والإصابة المتوقعة بأمراض خطيرة ومعدية.

2.4 التوصيات:

- توعية عامة المجتمع بخطورة النفايات الطبية، وكيفية التعامل السليم معها، مع توعية العاملين في مستشفى غريان المركزي التعليمي بشكل خاص بخطورة النفايات الطبية وأثرها على الإنسان والبيئة.
- ضرورة وجود نظام للفرز ما بين النفايات الطبية الخطرة والنفايات الطبية الغير الخطرة من القسم قبل إخراجها بالطرق الصحية، والعمل على توفير حاويات مطابقة للمواصفات العالمية، ومحكمة الإغلاق.
- إنشاء نظام متكامل لإدارة النفايات الطبية في مستشفى غريان المركزي التعليمي، يشمل توفير الآلات والمعدات الخاصة بالتخلص من النفايات الطبية مع تفعيل المحرقة المخصصة للنفايات الخطرة داخل المستشفى، وتدريب العاملين عليها، وتوفير القطع الناقصة واللازمة لتشغيلها على أكمل وجه.
- ضرورة توفير مناطق تخزين مناسبة لطبيعة النفايات داخل مستشفى غريان المركزي التعليمي.
- العمل على توفير كافة إجراءات السلامة للعاملين في جمع النفايات وإدارتها في المستشفى، كالكفازات، والأحذية المناسبة وغيرها.
- العمل على إجراء فحوصات طبية دورية للعاملين في مجال النفايات الطبية في مستشفى غريان المركزي التعليمي.

5. تطلعات مستقبلية:

- تطوير أساليب جديدة لجمع وإدارة النفايات الطبية الخطرة تركز على الحد من المخاطر الصحية والبيئية.
- تحسين التعامل مع النفايات الطبية الخطرة في المستشفيات والمراكز الطبية للحد من المخاطر التي يمكن أن تتعلق بها.
- العمل على سن القوانين اللازمة لتحسين التدابير التنظيمية المتعلقة بالنفايات الطبية الخطرة.

- تطوير تكنولوجيا حديثة للمساعدة في إدارة النفايات الطبية الخطرة وتقديم الحلول الأكثر كفاءة.
- الوصول إلى نقطة تعزيز الوعي العام بشأن النفايات الطبية الخطرة ودورها في البيئة والصحة العامة.

6. المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- أبو العجين، رامي، بارود، نعيم. (2012). تقييم إدارة النفايات الصلبة في مدينة دير البلح "دراسة في جغرافية البيئة"، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث البيئية.
- أبو محسن، مريم. (2014). تقييم إدارة النفايات الطبية في المستشفيات الحكومية بمحافظات غزة، الجامعة الإسلامية -غزة. رسالة ماجستير، غزة.
- الأمين، فيلالى محمد. (2016). إنتاج وتسيير نفايات المؤسسات الصحية: دراسة مقارنة لحالة الجزائر مع بعض الدول العربية. مجلة العلوم الإنسانية، ع46، 513 - 530.
- الأي، محمد كامل زهدي، والأشقر، نظام محمود عبد الهادي. (2019). واقع التخزين والتخلص من النفايات الطبية الخطرة في مجمع الشفاء الطبي في قطاع غزة. مجلة إدارة المخاطر والأزمات، مج 1، ع 3. 43 - 34.
- بالنور، خالد محمد. (2015). النفايات الطبية، تأثيراتها وكيفية إدارتها: دراسة تطبيقية على بلدية الخمس / ليبيا. عالم التربية، س16، ع52، 1 - 22.
- بدران، إبراهيم محمد فريد، (2010)، إدارة مشكلة النفايات الطبية الخطرة، مجلة الإدارة، مج 47، ع 3. 77 - 68.
- الحجار، صلاح محمود، (2004)، إدارة المخلفات الصلبة (البدايل - الابتكارات - الحلول)، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى.
- الحمداني، موفق، (2006)، مناهج البحث العلمي، الأردن، عمان، مؤسسة الوراق للنشر.
- داوود، عبد السلام محمد، (2011)، إدارة النفايات الطبية في مستشفيات مدينة شندي، مجلة جامعة شندي، ع11، ص12.
- الدياسي، أمل، (2012)، التخلص من النفايات الطبية-دراسة فقهية، مركز التميز البحثي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
- عزام، اسراء مصباح كامل. (2019). واقع إدارة النفايات الطبية في عيادات الأسنان: دراسة حالة عيادة الأسنان في محافظة خانيونس. مجلة إدارة المخاطر والأزمات، مج 1، ع3، 1 - 17.
- عيواج، مختار، (2014)، تسيير النفايات الطبية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، ع9، 264-266.
- قريشي، محمد الصغير. (2021). دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين إدارة النفايات الطبية: دراسة حالة عينة من مؤسسات الصحة في الجزائر. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، مج 8، ع1، 59 - 76.
- مدهش، محمد مرشد ردمان. (2020)، النفايات الطبية في (مدينة تعز) باليمن وأثرها على الإنسان والبيئة: دراسة في جغرافية البيئة، مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، ع 8، 192 - 223.
- مقابلة: محمد أحمد خليفاي، 2022/12/7م، مصطفى عبد السلام خليفة العيساوي، محاضر، ورئيس قسم علوم البيئة والموارد الطبيعية في كلية العلوم بجامعة غريان، ليبيا.
- مهوس، على مصطفى، (2016)، تقييم صحي لكيفية التخلص من النفايات الطبية في مدينة القرنة 2015، حولية المنتدى للدراسات الإنسانية، ع 24، 193 - 215.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Anthony, Alexander. (2019). **Less Than Human: A Study of the Institutional Origins of the Medical Waste Recovered at the Milwaukee County Poor Farm Cemetery**. Degree: MS, Anthropology, University of Wisconsin – Milwaukee.
- Blenkham. J. I. 2008, **Clinical Waste in the community: Local authority management of clinical wastes from domestic premises**, p525.
- Hanus, Jan. (2019). **Systematic approach for medical waste-to-energy processing**. Master, Brno University of Technology.
- Jihad Ibrahim abu lebda, (2010), **Assessment of occupational Health and Safty Measures among Municipal Solid Waste Warkers in UNRWA Sanitation in Gaza Governorats**, Al –Quds Universtiy.
- Kalid, R.A. (2013). **Assessment of Solid Waste Management in Khan Younis Governorate (Study in Environment Geography)**. Master Thesis, IUG.
- Sarsour, A., Ayoub, A., Lubbad, I., Omran, A., Shahrour, I. (2014). Assessment of Medical Waste Management within Selected Hospitals in Gaza Strip Palestine: A Pilot Study, **International Journal of Scientific Research in Environmental Sciences**, 2(5).
- Ziqubu, Lihle Nomfundo. (2020). **Knowledge, attitude and practices of sharps waste disposal by diabetic patients at home settings in umzinyathi District Municipality**. Master, Durban University of Technology.



مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management



التعرية المطرية والأخدودية باستخدام التقنيات الجيومكانية

في حوض وادي عدم محافظة حضرموت/اليمن

Rain and Gully erosion using geospatial techniques In Wadi Edem Basin, Hadramout Governorate / Yemen

د. عرفات محمد بن محمد

Dr. Arafat Mohammed Bin Mohammed

أستاذ مشارك بقسم الجغرافيا، كلية الآداب – جامعة عدن

RS & GIS in Natural Resources Associate Professor Faculty of Arts – Department of Geography University of Aden

Arafat.alasari@aden-univ.net

يوثق هذا البحث ك: بن محمد، عرفات محمد (2023): التعرية المطرية والأخدودية باستخدام التقنيات الجيومكانية في حوض وادي عدم محافظة حضرموت/اليمن، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المجلد (5)، العدد (17)، ألمانيا، ص 92-66.

المستخلص

تعتبر التعرية المائية أحد المخاطر التي تهدد التربة الزراعية فتعمل على جرفها وتغيير خصائصها وإزالة أفاقها ذات الخصوبة العالية مما يؤدي إلى انخفاض قدرتها على الإنتاج، وتمازج التعرية المائية عملها بأشكال مختلفة كتعرية قطرات المطر المتناثرة والتعرية الأخدودية. الخ، ويتناول هذا البحث حجم التعرية المطرية والأخدودية في حوض وادي عدم حيث أشارت النتائج إلى انخفاض القدرة الحثية للأمطار في حوض وادي عدم (5.789) وانخفاض حجم تعرية المطر التناثرية في حوض وادي عدم (0.0069 م³/كم²/سنة) كنتيجة طبيعية لكمية الأمطار القليلة الساقطة سنوياً على منطقة الدراسة، أما التعرية الأخدودية فتشكل الخطر الأكبر للتربة الزراعية في حوض وادي عدم حيث تعمل مياه السيول على الحث الجانبي للتربة وتسبب في انهيارات كتل من الجروف الطينية، وقد صنفت التعرية الأخدودية في حوض وادي عدم إلى (خمسة) مستويات، أخطرهما المستوى الخامس نطاق التعرية الأخدودية العالية (1501-2700 م/كم²) التي تهدد التربة الزراعية بالانجراف.

الكلمات المفتاحية: التعرية المطرية، التعرية الأخدودية، التقنيات الجيومكانية، حوض وادي عدم.

Abstract

Water erosion is one of the risks threatening agricultural soil and is shut down and changing its characteristics and removes its high - fertilizer horizons, leading to a low production capacity, and practicing water erosion in various forms as scattered rain drops and gully erosion .. etc. This study deals with rain erosion and robusts in Wadi Edem basin indicated that the results were indicated at the low potential of rain in Wadi Edem basin (5.789) . The low volume of scattering rainfall in Wadi Edem basin estimated to be (0.0069 m³ / km² / year) as a natural result of the lower rain falling annually on the study area. The gully erosion is the greatest danger of agricultural soil in Wadi Edem basin , the runoff

effect erosion soil on the Sub-basins and caused by landslides clay soil. The gully erosion on Wadi Edem basin classified to (five) levels, the most dangerous level of highest estimated to be (1501-2700 m / km 2) threatening agricultural soil. **Keywords:** Rain Splash erosion, Gully erosion, geospatial techniques, Wadi Edem Basin.

الملخص المفاهيمي

تعتمد عملية التعرية على الخصائص الطبيعية والجيولوجية لمظاهر السطح والتربة والتغيرات المناخية مما يساهم في تآكل طبقات القشرة الأرضية، وتؤثر حجم قطرات المطر على زيادة عوامل التعرية وفق لخصائص التربة والعناصر الجيولوجية والصخرية، مما يتطلب وضع حلول تعالج التعرية. الشكل التالي يوضح الملخص المفاهيمي للتعرية المطرية والأخدودية في حوض وادي عدن بمحافظة حضرموت باليمن.



الشكل التالي يوضح ملخص للدراسة البحثية وأهم النتائج والمقترحات للتعرية المطرية والأخدودية باستخدام التقنيات الجيومكانية في حوض وادي عدن محافظة حضرموت/اليمن

التعرية المطرية والأخدودية باستخدام التقنيات الجيومكانية في حوض وادي عدم محافظة حضرموت/اليمن

هدف الدراسة هو الكشف عن العوامل التي تعمل على زيادة نشاط التعرية المائية وسبل الحد من اثارها الناجمة في حوض وادي عدم

اعتمد البحث على منهج التحليل الجيومكاني الذي يعتمد على الأساليب الكمية في نشأة الظواهر وتطورها وربط بعضها البعض باستخدام موديلات رياضية.

تناول مشكلة البحث دراسة ومعرفة القدرة الحثية لقطرات المطر التناثرية ومعرفة التعرية الاخدودية ومستوياتها وتقييم الانثار الناجمة عن التعرية المطرية والاخدودية في حوض وادي عدم، ومن هنا ظهر التساؤل التالي، ما هو دور التعرية المطرية والاخدودية على حوض وادي عدم بحظر موت باليمن؟

توصلت الدراسة إلى أنه يمكن التقليل والتخفيف من مخاطر انجراف التربة في حوض وادي عدم باتخاذ مجموعة من التدابير والوسائل التي تساعد في الحفاظ على التربة الزراعية والتي تتناسب وتلائم ظروف منطقة الدراسة، وأن التغيرات المناخية أحد العوامل المؤثرة على زيادة مؤشرات التعرية الجيومكانية للمناطق الزراعية.

أوصت الدراسة بإنشاء الحماية والدفاعات، إقامة سدود الإعاقاة في بطون الاودية، وإنشاء سدود الخزن المائي والحفاظ على النباتات الطبيعية في حوض وادي عدم، وإنشاء حواجز التحويل لمياه السيول أو تجديدها في أعالي الروافد المائية في الحوض؛ مما ينعكس على تقليل حدة النحت المائي للسيول.

تطلعات مستقبلية:

- الاهتمام باستخدام التقنيات الجيومكانية الحديثة المتمثلة في الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية.
- إعداد خرائط رقمية بالاعتماد على صور الأقمار الصناعية تبين فيها المناطق الزراعية المهددة بالانجراف بفعل التعرية.
- إنشاء محطات رصد مطرية وطوارئ في المناطق الزراعية المهددة بالانجراف.
- تطوير الدراسات البحثية التي تساهم في علاج المشكلات الجيو مكانية بالاعتماد على البرامج المحوسبة.
- إنشاء مراصد حضرية لمتابعة العوامل الجوية والمناخية والتي تعزز اتخاذ التدابير الوقائية المسبقة للأمطار.

1. الإطار العام:

1.1 مقدمة:

تشكل التعرية المائية أهم المخاطر الجيومورفولوجية التي تهدد التربة الزراعية في حوض وادي عدم خاصة أثناء سقوط الأمطار حيث تعمل على جرف التربة وتغيير خصائصها وإزالة آفاقها السطحية؛ مما يؤدي الى خفض إنتاجيتها وقابليتها للزراعة، وتتخذ التعرية المائية أشكالاً متعددة منها تعرية قطرات المطر المتناثرة والتعرية الأخدودية.. الخ، وتتأثر التربة في الأراضي الزراعية في حوض وادي عدم بتعرية قطرات المطر التناثرية حيث تعمل على إزالة الطبقة السطحية لها، كما تتأثر بخطر النحت الجانبي للسيول الجارفة السنوية الناتج عن شكل التعرية المائية الأخدودية مسببة انهيارات كتل من الجروف الطينية على طول جانبي المجرى الرئيس للوادي في الأماكن التي تتعرض للتعرية الأخدودية العالية، وينتج عن هذه العملية تقلص وانحسار مساحة الأراضي الزراعية أفقياً مما يؤدي الى تناقص وانخفاض قدرتها على إنتاج المحاصيل الزراعية.

2.1 المشكلة البحثية وتساؤلاتها:

تتناول مشكلة البحث التعرية المائية المطرية والأخدودية في حوض وادي عدم ويمكن ايجازها في التساؤلات الآتية:

- ماهي القدرة الحتية لقطرات المطر التناثرية في حوض وادي عدم؟
- ما مستوى التعرية المائية الأخدودية في حوض وادي عدم؟
- ما الآثار الناجمة عن التعرية المطرية والأخدودية في حوض وادي عدم؟

3.1 أهداف الدراسة:

يهدف البحث الى الكشف عن العوامل التي تعمل على زيادة نشاط التعرية المائية في حوض وادي عدم، ويمكن تلخيص هذه الأهداف في الآتي:

- معرفة حجم القدرة الحتية لقطرات المطر التناثرية في حوض وادي عدم.
- الكشف عن مستويات التعرية المائية الأخدودية في حوض وادي عدم والعوامل المؤثرة فيها.
- معرفة الآثار الناجمة عن التعرية المطرية والأخدودية في حوض وادي عدم وكيفية مواجهتها والحد منها.

4.1 أهمية الدراسة:

- تعمل على إبراز دور الجغرافيا الطبيعية في إيجاد الحلول المناسبة لمشكلات مخاطر التعرية المائية ومعرفة مسبباتها، وآثارها، وكيفية مواجهتها.
- تضيف هذه الدراسة كمًّا معرفيًّا علميًّا لدارسي موضوعات مخاطر التعرية المائية للتربة.
- تسفر هذه الدراسة عن نتائج وتوصيات تفيد صناع القرار والمهتمين بالتخطيط والتنمية ومواجهة مخاطر التعرية المائية في منطقة الدراسة.

5.1 منهجية الدراسة:

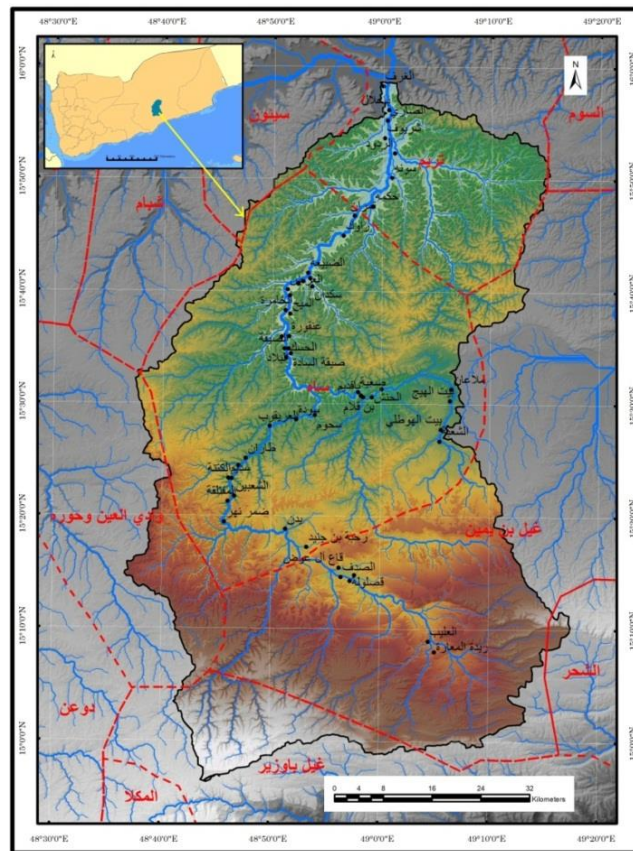
اعتمدت الدراسة على منهج التحليل المكاني (Spatial Analysis)، الذي يعتمد على الأساليب الكمية في نشأة الظواهر وتطورها وربط بعضها ببعض باستخدام برنامج (GIS10.8) في حساب وتقدير أحجام تعرية قطرات المطر التناثرية وتصنيف مستوياتها حسب معادلات دوغلاس (Douglas)، وكذا حساب التعرية الأخدودية وتصنيف مستوياتها حسب معادلة برجمسا (Bergsma).

6.1 حدود الدراسة:

1.6.1 الحدود المكانية:

يقع حوض وادي عدم في هضبة حضرموت الجنوبية وهو أكبر وادف وادي حضرموت، وينحصر بين دائرتي عرض $(16^{\circ}0'0''N - 14^{\circ}57'00''N)$ وخطي طول $(48^{\circ}50'50''E - 48^{\circ}51'40''E)$ ، يحده من جهة الشرق حوض وادي سنا، ومن جهة الغرب حوض وادي دوعن وحوض وادي العين وحوض وادي بن علي، ومن جهة الجنوب حوض وادي حويرة وحوض وادي عرف، ويلتقي من جهة الشمال مع المجرى الرئيسي لوادي حضرموت، وتتوزع مساحة حوضه التي تبلغ (5397.92 كم^2) على خمس مديريات هي غيل بن يمين وغيل باوزير وحويرة ووادي العين وساه وتريم، وهو من الأودية الجافة التي تجري مياهها خلال فترة سقوط الأمطار من السنة.

خريطة (1) موقع وحدود حوض وادي عدم محافظة حضرموت



المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على نموذج (DEM)، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء محافظة حضرموت، المكلا 2010.

2.6.1 الحدود الزمانية: غطت هذه الدراسة أخطار التعرية المائية المؤثرة في حوض وادي عدم للمدة الممتدة من 2000 – 2020م.

3.6.1 الحدود الموضوعية: هي دراسة ظاهرة محددة تمثلت في تقييم مخاطر التعرية المائية في حوض وادي عدم.

7.1 الدراسات السابقة:

1,7,1. بحث (عبد المجيد احمد مداغش وآخرون، 2021م) "التقدير الكمي للتعرية المائية للتربة في حوض وادي ظهر بتطبيق نموذج جافريلوفيتش وتوظيف نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد".

هدفت الدراسة إلى تقدير خطر تعرية التربة في حوض وادي ظهر عبر تطبيق نموذج جافريلوفيتش باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، واستخدم الباحث نموذج الارتفاع الرقمي (GDEM) لتقدير معامل التعرية وأشارت الدراسة الى تعرض الحوض لتعرية شديدة، أدت الى انكشاف الصخور على المنحدرات الشديدة وحدوث انهيارات أرضية وأوضحت أن أهم العوامل المؤثرة في معدلات التعرية السنوية كانت الانحدارات والعوامل المناخية، تليها نوعية الصخور والغطاء النباتي.

2,7,1. بحث (سعيد عارف وآخرون، 2019م)، بعنوان: استعمال نظم المعلومات الجغرافية في دراسة اشكال وأساليب التعرية المائية بالأطلس الكبير الأوسط-حالة حوض واد العبيد عالية سد بين الويدان-المغرب"

هدفت الدراسة إلى استعمال وتحليل الصور الجوية والمرئيات الفضائية لوضع خرائط أشكال التعرية في حوض واد العبيد، وتصحيح النتائج من خلال الزيارات الميدانية. وخلصت الدراسة أيضا إلى هيمنة التعرية الغشائية على منطقة الدراسة، وأوصت الدراسة بضرورة التدخل للحد من انتشار التعرية المائية عبر تهيئة شمولية تأخذ بعين الاعتبار فعاليات المجتمع المدني والأبحاث العلمية المتراكمة للحد من تدهور الأوساط الطبيعية.

3,7,1. بحث (حسين كاظم وآخرون، 2018م)، بعنوان: تقدير حجم التعرية في وادي مركة سور في محافظة أربيل.

هدف البحث إلى دراسة تقدير حجم التعرية في وادي مركة سور الذي يقع في شمال العراق، ووجد الباحثون أن كثافة التراكيب الخطية في المنطقة له دور كبير في التعرية من النوع الاخدودي كما أن درجة الانحدار لها دور في درجة التعرية ضمن معدلات التعرية حسب معادلة (Bergsma)، وتوصلوا إلى نتيجة أن لعامل الارتفاع وكثافة الغطاء النباتي تلعب دورًا في عرقلة وتقليل حدة التعرية الريحية ضمن منطقة.

4,7,1. بحث (رقية وآخرون، 2016م) " تصميم نموذج خريطة التعرية الأخدودية باستخدام معادلة (Bergsma) المعدلة مساحيا باستخدام معطيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية في وادي زركاة- أربيل حالة تطبيقية".

هدف البحث إلى تصميم نموذج خريطة التعرية الأخدودية ومعالجتها رياضياً، والتي تحاكي الواقع من خلال تعديل معادلة (Bergsma) التجريبية وتعتمد الأطوال الى المساحة، وتم تعديلها وذلك بنسبة المساحة الحقيقية للوادي إلى وحدة المساحة المقاسة، باعتماد بيانات الصور الفضائية (DEM)، وفق إجراءات الاشتقاق باستخدام برنامج (ArcGIS10.2) والامتداد (Archydro)، و(Geostatistical Analyst).

5,7,1. بحث (نبراس عباس، 2014م) "التعرية الأخدودية على جوانب معابر الجسور للخط السريع ما بين بابل والديوانية باستخدام تقنية (GIS)".

هدف البحث إلى دراسة التعرية الأخدودية التي أترث على الجسور الفوقانية في منطقة ما بين بابل والديوانية وأوضححت الدراسة تأثير نوعية التربة وزيادة الملوحة على الجريان السطحي، وطبقت معادلة فورنية وجاءت النتيجة ضعيفة لقياس شدة الحت المطري في منطقة الدراسة وتم استخدام الطريقة الحجمية لقياس كثافة الاخاديد وتحديد درجة التعرية وجاءت نتيجة القياس للتعرية ضمن نطاق التعرية الخفيفة والمتوسطة حسب تصنيف يونج.

6,7,1. بحث (عزالدين جمعة درويش، 2011م) "تقويم حجم القدرة الحتية الريحية والمطرية لمنطقة خانقين- دراسة في العمليات الجيومورفولوجية".

هدف البحث الى دراسة وتحليل لعمليتي التعرية المائية والريحية في منطقة خانقين، وأوضححت الدراسة بان التعرية المائية تعد من اهم العمليات الجيومورفولوجية السائدة في المنطقة وأكثرها تأثيرًا على تعرية وجرف التربة من التعرية الريحية. فضلاً عن ذلك، توصلت الدراسة إلى أن عناصر المناخ هي بمثابة العامل الحاسم في حدوث عملية التعرية لمنطقة خانقين من بين العوامل المسببة لتلك الظاهرة ومن خلالها تحديد مقدار القدرة الحتية في المنطقة.

7.7.1 التعقيب على الدراسات السابقة:

تتناول الدراسات تأثير التعرية المطرية وتأثير التعرية الأخدودية، وتطرق إلى البرامج التي تستعمل لدراسة مخاطر التعرية المائية على التربة الزراعية؛ لكن لم تتطرق لدراسة تقييم مخاطر التعرية المائية لذلك فإن هذه الورقة جاءت لتظهر الوسائل التي تستعمل لتقييم المناطق التي تحتاج درء مخاطر التعرية المائية.

2. الإطار العملي وإجراءات الدراسة:

1,2. الإطار العملي:

1,1,2. مصادر الدراسة:

اعتمد البحث على مجموعة من البرامج، ومنها:

برنامج (Arc Gis V.10.8) في إنتاج خرائط التربة والجيولوجيا للحوض، التي تعد المدخلات الأساس لتشغيل النموذج الهيدرولوجي، وتحصل على خرائط استعمالات الأرض عن طريق تصنيف المرئيات الفضائية (Landsat8)، واستعمل برنامج (Global Mapper V.20) من أجل تحويل نموذج الارتفاعات الرقمية (Dem) إلى صيغة يتعامل معها برنامج (Arc Gis V.10.8).

2,1,2. البرامج المستخدمة في الدراسة:

جُمعت البيانات من مصادر عديدة والجدول (1) يوضح نوعية البيانات المستخدمة في هذه الدراسة ومصادرها. نموذج الارتفاع الرقمي تم الحصول عليه من موقع الاسكا المجاني للمرئيات الرادارية وبدقة مكانة 30 متر المرئية الفضائية

(Landsat8/OLI) بدقة مكانية تصل 30مترًا إضافة إلى الخرائط الورقية كالتبوغرافية والجيولوجية وبيانات الأمطار التي تم الحصول عليها من مصادر.

جدول (1) البيانات المستخدمة في هذه الدراسة ومصادرها.

م	مصادر البيانات	جهات الحصول عليها
1	نموذج الارتفاع الرقمي (Dem) بدقة 30م.	موقع المساحة الجيولوجية الأمريكية (USGS)، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء محافظة حضرموت، المكلا 2010.
2	المرئية الفضائية (Landsat8/OLI) لعام 2021م.	موقع المساحة الجيولوجية الأمريكية (USGS).
3	الخريطة الطبوغرافية بمقياس (1/100000).	وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء محافظة حضرموت، المكلا.
4	الخريطة الجيولوجية.	وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء محافظة حضرموت، المكلا.
5	بيانات الأمطار.	الأرصاد، محطتي المكلا وسيئون المكلا، حضرموت.

2.2. إجراءات الدراسة:

1,2,2. الخصائص الطبيعية لحوض وادي عدم: تساعد الخصائص الطبيعية للحوض المائي كالتركيب الجيولوجي وأشكال السطح وانحداره والمناخ السائد وأنواع التربة في قياس الخصائص المورفومترية والجريان المائي السطحي للحوض وتقدير حجم التعرية المائية التي تتعرض لها التربة في الحوض.

1,1,2,2. التركيب الجيولوجي: يتألف التركيب الجيولوجي لحوض وادي عدم من الصخور الرسوبية الحديثة التكوين وهي كالآتي: (بامؤمن، 2012)

1,1,1,2,2. صخور العصر الطباشيري (Cretaceous Period):

تتواجد صخور العصر الطباشيري على تشكيلات مجموعة الطويلة (Tawilah Groub) والتي توضع في الجزء الأدنى من حوض وادي عدم وتشغل مجموعة الطويلة مساحة (30.278 كم²) وتشكل حوالي 0.6 % من إجمالي مساحة التكوينات الجيولوجية للحوض، ويمتد عمرها الجيولوجي من (Barremian) وحتى (Senonian) وهي عبارة عن صخور رملية وكربونية. وتشتمل مجموعة الطويلة على أربعة من التكوينات الجيولوجية التي تتباين في ظروف نشأتها وتكوينها والعناصر والمواد التي تكونها، وهي تكوين قشن (Qishn Formation) وتكوين حرشيات (Harshiyat Formation) وتكوين فرتك (Fartag Formation) وتكوين المكلا (Mukalla Formation).

2,1,1,2,2. تشكيلات العصر الثلاثي (Tertiary Period Formations):

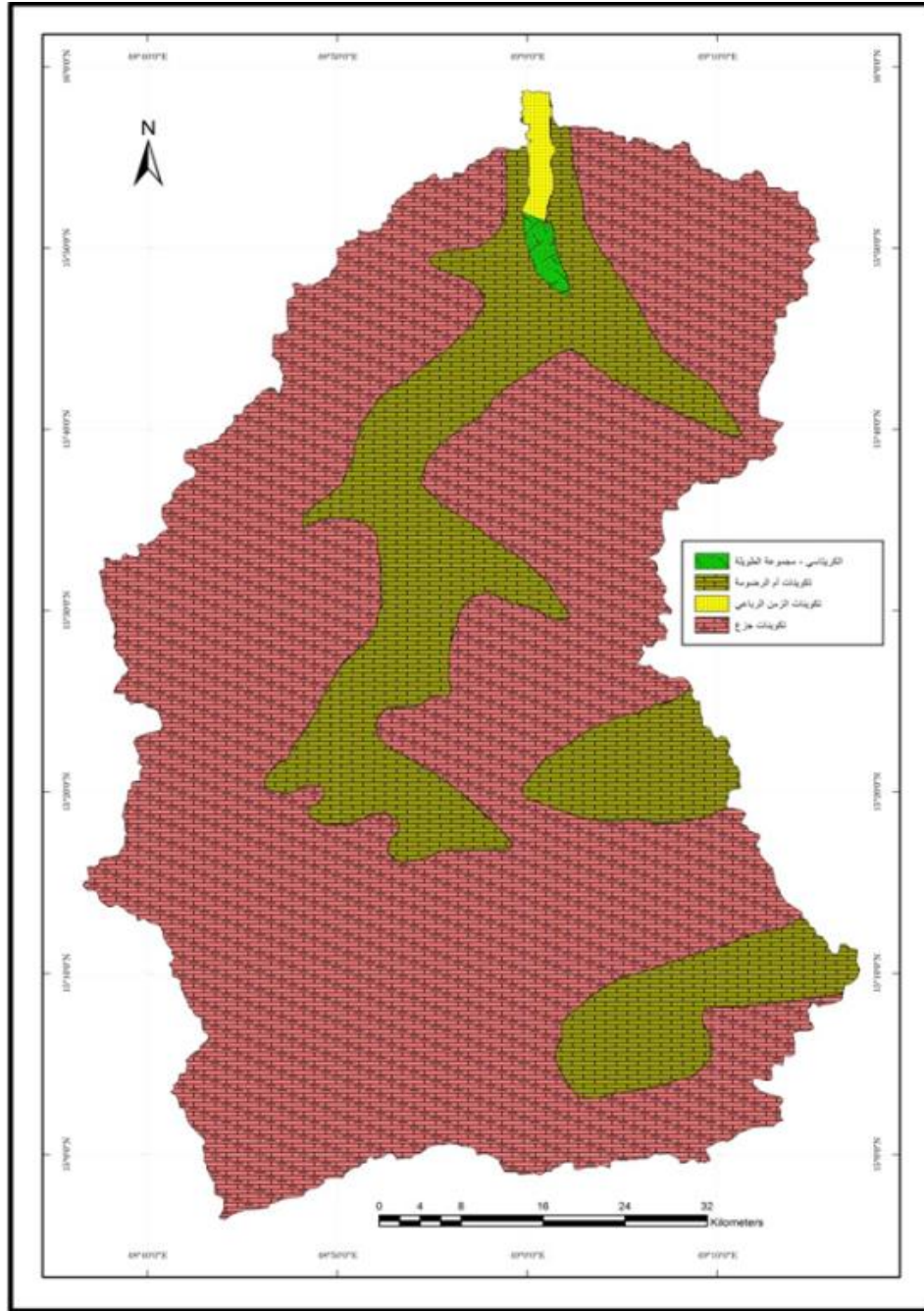
ترسبت خلال هذا العصر على حوض وادي حضرموت عدة تشكيلات جيولوجية تنتهي إلى مجموعة حضرموت (Hadhrumout Gr) والممتدة من الباليوسين حتى الأيوسين الأوسط (Paleocene – M. Eocene) وتحتوي على تشكيلات متباينة الصخور تتفاوت ما بين صخور غضارية وجيرية متدلثة وصخور جيرية ذات حبيبات دقيقة، وتشغل تشكيلات العصر الثلاثي من زمن الحياة الحديثة (الكاينوزوي) المساحة الأعظم للحوض (5359.636 كم²) وتشكل حوالي 99.3

% من اجمالي مساحة التكوينات الجيولوجية للحوض، ومن أهم هذه التشكيلات تكوين أم الرضومة (Um-mer – radhuma Formation) وتكوين جزع (Jiza Formation).

3,1,1,2,2. تشكيلات العصر الرباعي (Quaternary Period Formations):

وهي تمثل الارسابات الحديثة المتنوعة التي تكونت في نهاية الزمن الجيولوجي الرابع (الهولوسين) من زمن الحياة الحديثة (الكايونوزوي) وتشكل الرواسب والترب الحديثة التي تتألف من الرواسب الطينية والرواسب الرملية والحصوية في الوادي مشكلة طبقات يتراوح سمكها بين 5-25 متراً، وتوجد في الجزء الأدنى من حوض الوادي شاغلة مساحة قدرها (7.487 كم²) وتشكل نسبة 0.1% من اجمالي التكوينات الجيولوجية.

خريطة (2) التركيب الجيولوجي لحوض وادي عدم



المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على الخارطة الجيولوجية لشبه الجزيرة العربية

2.1,2,2 أشكال السطح:

يقع وادي عدم في هضبة حضرموت الجنوبية والذي تكوّن بفعل حركات الانكسارات التي تعرضت لها هذه الهضبة، وتنحدر هضبة حضرموت الجنوبية من الجنوب الغربي من أعلى مناسيبها 2000 متر فوق سطح البحر عند (مولى مطر) حيث يوجد خط تقسيم المياه بين الأودية الساحلية حجر وحويرة وغيرها من الأودية الفرعية وعدم والعين المتجهة شمالاً إلى وادي حضرموت إلى الشمال الشرقي باتجاه الثانية المقعرة لوادي حضرموت (باضاوي، 2017). ويبدأ سطح هضبة حضرموت الجنوبية في الانحدار تبعاً وانحدار مجرى وادي عدم الرئيس حيث يبدأ جريانه من خط تقسيم المياه بالقرب من منطقة (الأدواس) عند ارتفاع 1375 متر، وبالاتجاه نحو الشمال الغربي مع مجرى الوادي يتراوح متوسط

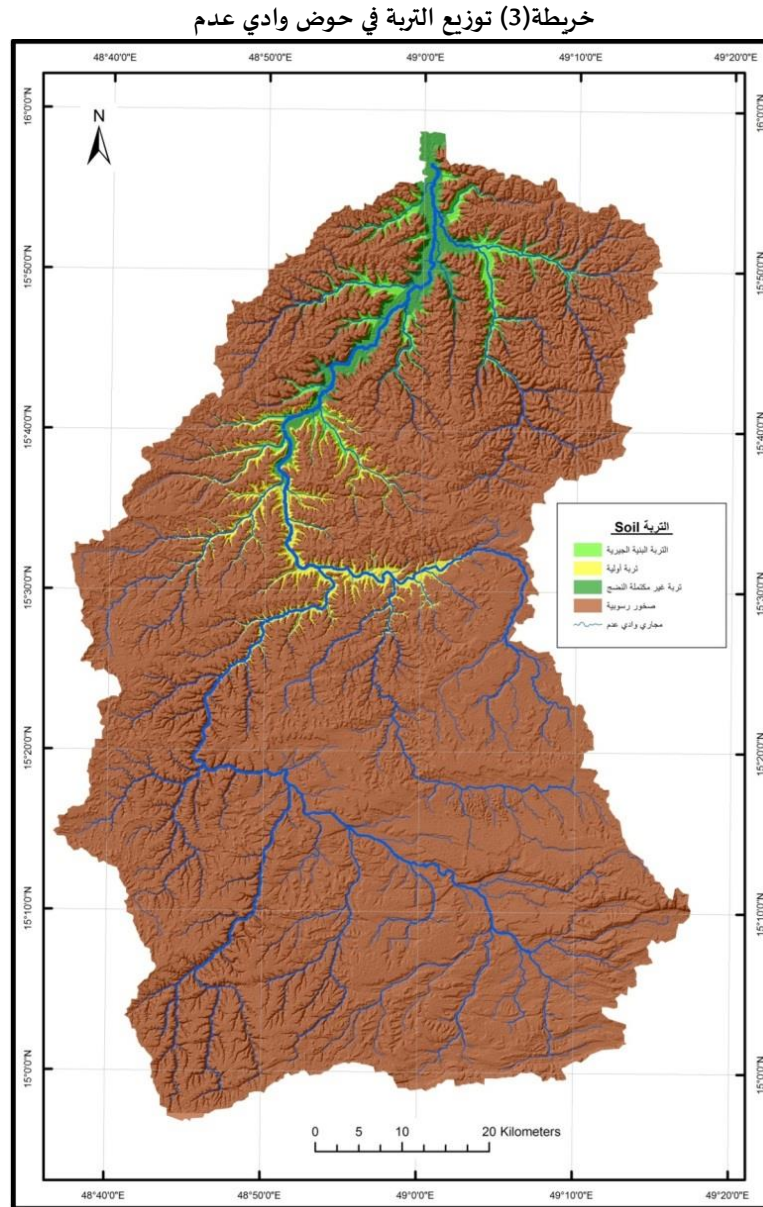
انحدار السطح في السهل الواسع عند ريدة الجوهيين وحصن آل الصعب وقاع آل عوض ما بين (1000-1020 متر) وهنا يبرز أخدود الوادي الضيق جلياً ويتعمق كلما اتجه نحو الشمال مع اتصاله بفروع قادمة من الشمال الغربي عند (رأس حويرة). ويظهر فارق انحدار السطح ما بين مناطق الهضبة ومناطق بطن الوادي عند مناطق صيقة سود وضمر نهر والكتنة وطاران حيث متوسط الارتفاع يبلغ 970 متر وباللاتجاه شمالاً مع مجرى الوادي وحتى المصب واتصاله بالمجرى الرئيس لوادي حضرموت في حيد قاسم بالقرب من منطقة الغرف يصل متوسط ارتفاع السطح 610 متر (الجابري، 2011).

3,1,2,2. التربة: تحتوي التربة في حوض وادي عدم على ثلاثة أصناف من الترب المنتشرة في وادي حضرموت والتي تختلف من حيث مظهرها ودرجة نضجها ونوعية المواد المكونة ويمكن تمييزها على النحو الآتي: (باموسى، 1987)

1,3,1,2,2. تربة أولية: تتصف هذه المجموعة بأن مكوناتها الأساسية لا زالت بنفس الصورة التي ترسبت بها إذ لم يطرأ عليها أي تغير وتشمل الترب الواقعة بمحاذاة قاعدة الهضبة وبطون الأودية بالإضافة إلى الكتبان الرملية المكونة بفعل الرياح ، تتكون هذه الترب من الرمل والحصى مع غناها بالمواد الجيرية ونادراً ما تحتوي على طبقات غرينية صغيرة بسمك عدة سنتيمترات، والتركيب الكيماوي لهذه الترب فقير جداً. وهذه التربة أكثر عرضة لخطر التعرية المائية بسبب تركيبها الهش وقلة سماكة الطبقات الغرينية.

2,3,1,2,2. ترب غير مكتملة النضج: تتميز ترب هذه المجموعة بدرجة محدودة من النضج اما لحدثة الترسيب أو لأن الظروف المناخية لا تسمح بمزيد من النضج وتشمل هذه المجموعة مساحات واسعة من الأراضي في الوادي وبالذات المناطق الواقعة بين الضفة العليا لمجرى وادي حضرموت وأقدام الهضبة حيث تتواجد الترب الأولية . وقوامها يتفاوت بين مزيجي رملي ومزيجي غريني وأحياناً مزيجي غريني طيني، وغالباً ما يكون القوام متجانس داخل القطاع الواحد، وعموماً فإن القوام يعبر عن طبيعة المواد المترسبة والعوامل المؤثرة عليها، التركيب يتفاوت من طبقي في السنتيمترات السطحية الى كتلي خفيف متعدد الزوايا وأحياناً حبيبي، وفي بعض مناطق الوادي توجد هذه الترب مغطاة بطبقة سميكة من الرمال المنقولة بواسطة الرياح فيلاحظ وجود طبقة سطحية رملية تغطيها طبقات مزيجية غرينية، وتقع معظم الأراضي الزراعية في وادي حضرموت ضمن ترب هذه المجموعة. وهذه التربة أقل تعرضاً للتعرية المائية بسبب حمايتها بالمحاصيل الزراعية باستثناء الأراضي البور غير المزروعة حيث يلعب الجفاف دوراً في تفتيت مكونات التربة مما يجعلها مهيأة للتعرية الريحية أكثر من التعرية المائية.

3,3,1,2,2. الترب البنية الجيرية: يعتبر دور أيونات الكالسيوم وأثرها على الصفات المورفولوجية والكيماوية لقطاع التربة هي الصفة المحددة لهذه الترب فهي تحتوي على نسبة عالية من كربونات الكالسيوم وهذه الترب تتواجد بدرجة رئيسية في وادي العين ووادي دوعن وبعض أجزاء وادي عدم، وقوامها يتفاوت من مزيجي رملي في الطبقات السطحية إلى مزيجي طيني في الطبقات التحتية مع سيادة البناء الكتلي متعدد الزوايا الذي غالباً ما يتميز بصلابته مفرداته، وهذه الترب تعتمد على الري بمياه السيول ونادراً ما تروى بمياه الآبار في بعض المناطق. واحتمالية تعرض هذه التربة للتعرية المائية كبير تحت تأثير الممارسات الخاطئة للإنسان من خلال حرث التربة أو قطع الأشجار أو الرعي الجائر.



المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على أحمد سبيت باموسى ترب وادي حضرموت

4.1,2,2 المناخ:

إن موقع منطقة الدراسة في نطاق المناخ الصحراوي الجاف أدى الى تطرف معدلات درجات الحرارة الشهرية واتساع المدى الحراري الشهري واليومي؛ مما يزيد من معدلات التبخر وسيطرة الجفاف، وتبلغ درجة الحرارة أعلى معدلاتها خلال شهور السنة (يونيو – يوليو – أغسطس) على التوالي (39°م - 38.9°م - 38.5°م)، بينما تصل إلى أدنى معدلاتها خلال شهور السنة (ديسمبر – يناير – فبراير) توالياً (13.9°م - 12.5°م - 14.1°م)، ويرتفع المدى الحراري السنوي في منطقة الدراسة حيث يصل الى 15.7°م ؛ مما يدل على التطرف المناخي. وتتميز الأمطار بقلتها في حوض وادي عدم بعدم انتظام تساقطها وتفاوت كمياتها، ومن أهم صفاتها فجائية حدوثها وتساقطها بغزارة بعد فترات طويلة من الجفاف مكونة سيول وفيضانات عارمة.

جدول (2) معدلات درجات الحرارة في محافظة حضرموت للمدة 2000-2020م

درجة الحرارة	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المعدل السنوي
الصغرى	12.5	14.1	16.7	19.8	22.3	24.7	26	25.6	23.1	18.8	16.6	13.9	19.5
العظمى	28.2	29.8	32.4	34.4	36.9	39.0	38.9	38.5	37.1	33.7	30.7	28.8	34.0
المعدل	20.3	21.9	24.5	27.1	29.6	31.8	32.4	32.0	30.1	26.2	23.6	21.3	26.7
المدى	15.7	15.7	15.7	14.6	14.6	14.3	12.9	12.9	14	14.9	14.1	14.9	14.5

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات محطات الأرصاد الجوية في المكلا وسيئون

جدول (3) المعدل الشهري للأمطار (ملم) في محافظة حضرموت خلال المدة 2000-2020م

الشهر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المجموع
الأمطار	4.5	0.9	4.6	3.6	2.5	1.7	5.7	7.9	1.5	9.9	0.7	3.6	47.1

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على البيانات المناخية لمحطات الأرصاد الجوية في مطاري المكلا وسيئون

2.2,2. تعرية قطرات المطر المتناثرة Rain splash erosion :

تعرف بأنها الفعل المترتب عن تأثير قطرات المطر والسيلان وذلك من خلال كمياتها وطاقتها الحركية وترددتها ومدة تهطلها محدثة اقتلاع وانتقال جزيئات التربة من مكانها الى مكان آخر. كذلك تعرف بأنها القدرة الكافية التي من شأنها أن تسبب في حدوث التعرية المائية (عنان، 2006).

1.2,2,2. حجم التعرية:

يمكن قياس حجم التعرية المطرية المتناثرة في منطقة الدراسة من خلال تطبيق معادلة (دوغلاس Douglas) وهي كالآتي (جمعة وطالب، 2011)

$$S = \frac{1.65(0.03937P)^{2.3}}{1 + 0.0007(0.03937P)^{3.3}}$$

حيث أن:

S = حجم التعرية (م³/كم²/سنة)

P = التساقط الفعال لثورنثويت ويستخرج من المعادلة الآتية:

$$P = 1.65 \left(\frac{R}{T + 12.2} \right)^{\frac{10}{9}}$$

حيث أن:

P = التساقط الفعال (ملم)

R = كمية التساقط المطري خلال شهور السنة

T = متوسط درجة الحرارة خلال السنة

ومن خلال البيانات المناخية لمنطقة الدراسة للمدة (2006-2010) خلصنا الى النتائج المدرجة في الجدول الآتي:

جدول(4) حجم التعرية المطرية في حوض وادي عدم

كمية المطر السنوي (مم)	معدل الحرارة السنوي (°م)	التساقط الفعال	حجم التعرية (م ³ /كم ² /سنة)
47.1	26.7	2.036	0.0069

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على البيانات المناخية لمحطتي الارصاد الجوية في مطار المكلا ومطار سيئون

ويتضح من خلال نتائج الجدول أعلاه أن حجم التعرية المطرية في حوض وادي عدم بلغ حوالي (0.0069 م³/كم²/سنة)، وهي قيمة منخفضة كنتيجة طبيعية لكمية الأمطار القليلة الساقطة سنوياً على منطقة الدراسة، وبالرغم من قلتها إلا أنها تتميز بغزارتها وكثافتها في حالة سقوطها، كما يساعد الجفاف في تفكك وهشاشة سطح التربة مما يسمح للأمطار بتعريتها.

2.2.2. القدرة الحتية المطرية:

هناك مجموعة كبيرة من معادلات حساب القدرة الحتية ومعرفة قدرة الأمطار على التعرية، ومن أهم هذه المعادلات تلك المعادلة التي وضعها العالم الفرنسي فورنيه (Fournier) وهي كالآتي: (درويش، 2011)

$$R = PI^2 / P$$

حيث أن:

R = القدرة الحتية المطرية

PI = كمية التساقط الشهري (مم)

P = كمية التساقط السنوي (مم)

وبتطبيق المعادلة على حوض وادي عدم وبالاعتماد على البيانات المناخية المتوفرة خلال المدة (2006-2010) ومن خلال التصنيف الذي اعتمده العالم فورنيه (Fournier) لقياس شدة الحت المطري في الجدول (5) فقد تم التوصل الى النتائج الموضحة في الجدول(6).

جدول(5) تصنيف فورنيه (Fournier) لقياس الحت المطري

معامل شدة الجرف المطري	التصنيف (مستوى شدة الجرف المطري)
أقل من 50	ضعيفة
50 – 500	معتدلة
500 – 1000	عالية
أكثر من 1000	عالية جداً

المصدر: (درويش، 2011).

جدول(6) المعدلات الشهرية والسنوية للقدرة الحتية المطرية في حوض وادي عدم للمدة (2000-2020) وفقاً لمعادلة فورنيه

(Fournier)

الشهر	كمية المطر (مم)	القدرة الحتية المطرية	الشهر	كمية المطر (مم)	القدرة الحتية المطرية
يناير	4.5	0.429	يوليو	5.7	0.689
فبراير	0.9	0.017	أغسطس	7.9	1.325
مارس	4.6	0.449	سبتمبر	1.5	0.047
أبريل	3.6	0.275	أكتوبر	9.9	2.080
مايو	2.5	0.132	نوفمبر	0.7	0.010
يونيو	1.7	0.061	ديسمبر	3.6	0.275
الاجمالي			47.1	5.789	

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على البيانات المناخية في الجدول(2)

من خلال نتائج الجدول(6) يتبين لنا أن القدرة الحتية للأمطار في حوض وادي عدم ضعيفة جداً (5.789) وفقاً لتصنيف فورنيه (Fournier)، وجميع هذه المعدلات الشهرية لكمية المطر المتساقط على منطقة الدراسة لم تتجاوز (10 ملم) لأن الأمطار الساقطة على المنطقة قليلة ومتذبذبة من سنة لأخرى. وهذه النتيجة الضعيفة جداً لا تعكس الواقع على الأرض فوجدنا أثناء النزول الميداني الى منطقة الدراسة موسم الأمطار أن القدرة الحتية المطرية ذات تأثير كبير وإيجابي بسبب عامل الجفاف الذي يؤدي الى تفكك وهشاشة سطح التربة وخلو المنطقة من الغطاء النباتي الطبيعي ووجود الانحدارات كل هذه عوامل ساعدت على فاعلية القدرة الحتية المطرية.

شكل(1) تعرية المطر التناثرية في حوض وادي عدم



المصدر: الدراسة الميدانية للباحث بتاريخ 2022/10/9

شكل(2) تأثير التعرية المطرية التناثرية وتشكل الجداول والمسيلات



المصدر: الدراسة الميدانية للباحث بتاريخ 2022/10/9

3.2,2. التعرية الأخدودية (Gullies Erosion):

تتكون الجداول من التقاء المسيلات القصيرة والصغيرة فتكون أكثر سعة وطولاً منها لذا تزداد كمية المياه الجارية فيها ومن ثم قدرتها على التعرية فتعمل على تعميق وتوسيع تلك الجداول فتكون ذات أبعاد واضحة وهذا ما يجعل المياه الجارية فيها لها القدرة على جرف الجلاميد وقطع الصخور الصغيرة ، (خلف حسين علي الدليمي 2012، ص5)، ويختلف شكل الأخدود المتكون فيكون عميقاً قائم الجوانب في حالة التربة مفككة الطبقات في حين يأخذ شكل V عندما تكون طبقة ما تحت السطح أكثر تماسكاً من الطبقة السطحية، والأخاديد بشكل عام تكون نشطة في حالة عدم وجود نباتات على الجوانب وغير نشطة بوجود النباتات على الجوانب والتي تعمل على تثبيتها لحد كبير، كما يمكن تقسيم الأخاديد إلى صغيرة ومتوسطة وكبيرة طبقاً لعمقها ويتراوح عمقها في المتوسط بين 1-5 متر.

ويمكن معرفة مدى تأثير منطقة الدراسة (حوض وادي عدم) بعملية التعرية الأخدودية (Gullies Erosion) من خلال تطبيق المعادلة التي وضعها (Bergsma). وهي كالآتي (عبد الرحمن، 2019):

$$AE = \sum L / A$$

حيث أن:

AE = معدل التعرية الأخدودية م/كم².

$\sum L$ = مجموع أطوال الأخاديد في ضمن وحدة المساحة.

A = مساحة الوحدة الواحدة /كم².

وقد صنف (Bergsma) شدة التعرية الأخدودية إلى سبع مستويات تبدأ بأدناها التعرية الخفيفة جداً وهي التي تتراوح بين 1 – 400 م/كم² وتنتهي بأعلاها التعرية الشديدة جداً وهي التي تكون أكثر من 4700 م/كم²، كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول(7) تصنيف شدة التعرية الأخدودية

درجة التعرية	الوصف	معدل التعرية (م/كم ²)
1	خفيفة جداً	1 – 400
2	خفيفة	401 – 1000
3	متوسطة	1001 – 1500
4	عالية	1501 – 2700
5	عالية جداً	2701 – 3700
6	شديدة	3701 – 4700
7	شديدة جداً	أكثر من 4700

المصدر: (درويش، 2011)

1,3,2,2. آلية تطبيق معادلة برجسما Bergsma لحساب التعرية الأخدودية:

يمكن تطبيق معادلة (Bergsma) داخل برنامج ArcGIS حسب الخطوات الآتية: (Bergsma,1983)

1. تقسيم منطقة الدراسة الى (5297 مربعاً) تبلغ مساحة كل مربع منها 1كم² باستثناء المربعات الهامشية التي تتفاوت مساحاتها. وبلاستعانة بنظام الاحداثيات المتري (UTM) داخل برنامج (ArcGIS) وإخراج خريطة منطقة الدراسة بشبكة الاحداثيات المترية.

2. عمل ارجاع جغرافي للخريطة المخرجة، ثم انشاء طبقة خطية (Polyline) بالاعتماد على شبكة الاحداثيات المترية للخريطة ذاتها.

3. تحويل الطبقة الخطية (Polyline) التي تم انشاءها الى طبقة مضلعات (Polygon) عن طريق الأداة (Feature to Polygon).

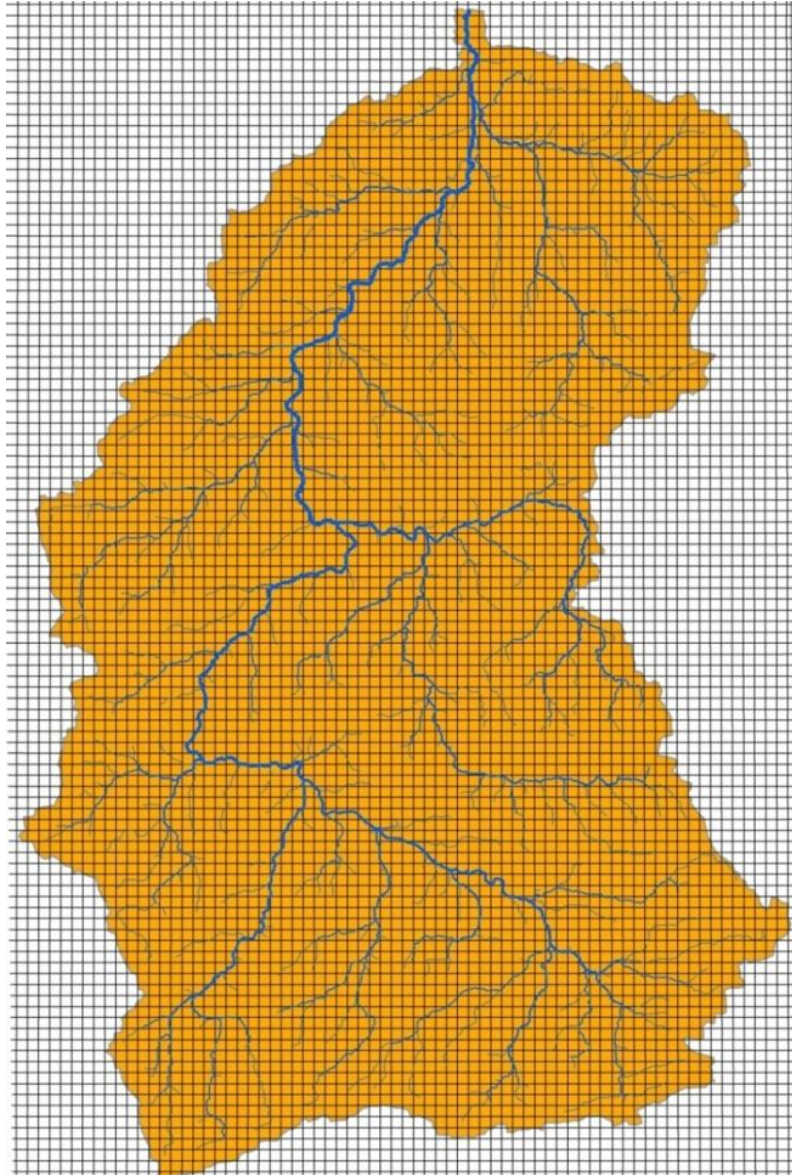
4. يتم استخراج كثافة المجاري في كل مربع على حدة باستخدام صندوق الأدوات (Arc Toolbox) من خلال أداة (Identity) المنسدلة من قائمة (Overlay) والمنبثقة من القائمة الرئيسية (Analysis Tools).

5. نحسب أطوال المجاري بالمتر في حقل خاص (Length) ومن ثم ترقيمها وفق مستويات التعرية الأخدودية في حقل خاص أيضاً (Erosion Levels) في جدول البيانات الوصفية (Attribute Table) لطبقة المجاري المائية المستخرجة سابقاً، وبعد ذلك ندمج بيانات كل فئة مع بعضها نستخرج كثافة المجاري المائية باستخدام أداة (Line Density) المنسدلة من القائمة (Density) من القائمة الرئيسية (Spatial Analyst Tool) من صندوق الأدوات (Arc Toolbox).

6. نقوم بتصنيف الصورة الناتجة باستخدام أداة (Reclassify) المنسدلة من القائمة (Reclass) من القائمة الرئيسية (Spatial Analyst Tool) لتحديد شدة التعرية الأخدودية وفق تصنيف (Bergsma).

7. ولحساب مساحة مستويات التعرية الأخدودية داخل حوض وادي عدم نقوم بتحويل الصورة المصنفة من (Raster) إلى (Polygon) وذلك باستخدام الأداة (from Raster to Polygon) المنبثقة من القائمة (from Raster) المنسدلة من القائمة الرئيسية (Conversion Tools).

شكل (3) طريقة (Bergsma) لحساب التعرية الأخدودية في حوض وادي عدم



المصدر: عمل الباحث بالاستعانة ببرنامج ArcGIS10.8

2,3,2,2. مستويات التعرية الأخدودية Bergsma في حوض وادي عدم:

تفاوتت درجات التعرية الأخدودية Bergsma في حوض وادي عدم شاملةً الدرجات الأولى والثانية والثالثة والرابعة، ووصفاً شملت الخفيفة جداً والخفيفة والمتوسطة والعالية على التوالي، بينما اختفت الدرجات الخامسة والسادسة والسابعة أي العالية جداً والشديدة جداً المحددة في الجدول السابق ويرجع إلى ذلك التكوينات الجيولوجية من الصخور الرسوبية لحوض وادي عدم التي تكونت في العصر الطباشيري (Cretaceous) في زمن الحياة المتوسطة الميزوزوي (Mesozoic) وكذلك التكوينات الجيولوجية في حقبة الحياة الحديثة الكينوزوي (Cainozoic) وخاصة في العصر الثلاثي والعصر الرباعي، وهذه التكوينات الجيولوجية من الصخور الرسوبية للحوض تعرضت للفتق والتمزق مكونة المجرى الرئيسي لحوض وادي عدم وروافده، وتتوزع درجات التعرية الأخدودية في حوض وادي عدم على النحو الآتي:

• نطاق التعرية الأخدودية الخفيفة جداً (1-400 م/كم2):

يشغل نطاق التعرية الأخدودية الخفيفة جداً مساحة تبلغ حوالي (1807.02 كم2) وهي تمثل ما نسبته (33.73%) من المساحة الاجمالية لمنطقة الدراسة، وقد احتوى هذا النطاق على (885 موقعاً) وبلغ معدل التعرية الأخدودية لها (193 م/كم2)، وتتمثل هذه المساحة من حوض وادي عدم في خطوط تقسيم المياه على هوامش الحوض وبدايات المراتب العليا للوادي، وعلى الرغم من كثرة المواقع الى أن الأخاديد فيها قصيرة جداً نتيجة لوجود الصخور الصلبة التي تعرضت بشكل بسيط للفوالق التوسعية مما جعلها أقل طولاً وعمقاً، وهي تشبه الحرف (V) بسبب نشاط التعرية المائية التي تعمل على تعميق مجرى الوادي.

• نطاق التعرية الأخدودية الخفيفة (401-1000 م/كم2):

يشغل نطاق التعرية الأخدودية الخفيفة مساحةً كبيرة من حوض وادي عدم حيث بلغت مساحته (2438.96 كم2) ويمثل ما نسبته (45.53%) من اجمالي مساحة الحوض، ويحتوي هذا النطاق على (958 موقعاً) بلغ معدل التعرية الأخدودية فيه (682 م/كم2)، ويتمثل في معظم الفروع العليا للوادي حيث نسيج الحوض (معامل التقطع) المتوسط بسبب التركيب الجيولوجي للحوض، وتبدأ الأخاديد في هذا النطاق في اتخاذ شكل حرف (U) حيث تعمل التعرية المائية على النحت الجانبي.

• نطاق التعرية الأخدودية المتوسطة (1001-1500 م/كم2):

يبرز نطاق التعرية الأخدودية المتوسطة في حوض وادي عدم في المراتب النهرية الثالثة والرابعة عند التقاء الروافد الفرعية للوادي ذات الأطوال التي تقل عن (1500 م)، ويشغل مساحة تبلغ (1006.94 كم2) ويمثل نسبة (18.79%) من اجمالي مساحة الحوض، ويحتوي هذا النطاق على (882 موقعاً) بلغ معدل التعرية الأخدودية فيه (1184 م/كم2)، وترتفع معدل تقطع الأودية للحوض ويزداد الاتساع الجانبي لهذه الأودية مع تكوّن الترب الأولية على جانبي المجرى الرئيسي للوادي وتعرض هذه الترب الى التعرية المائية بسبب قلة عمقها (Depth) الذي يتراوح ما بين (20 – 100 سنتيمتر) مع اختلاف المواقع وقربها وبعدها عن المجرى الرئيس.

• نطاق التعرية الأخدودية العالية (1501-2700 م/كم2):

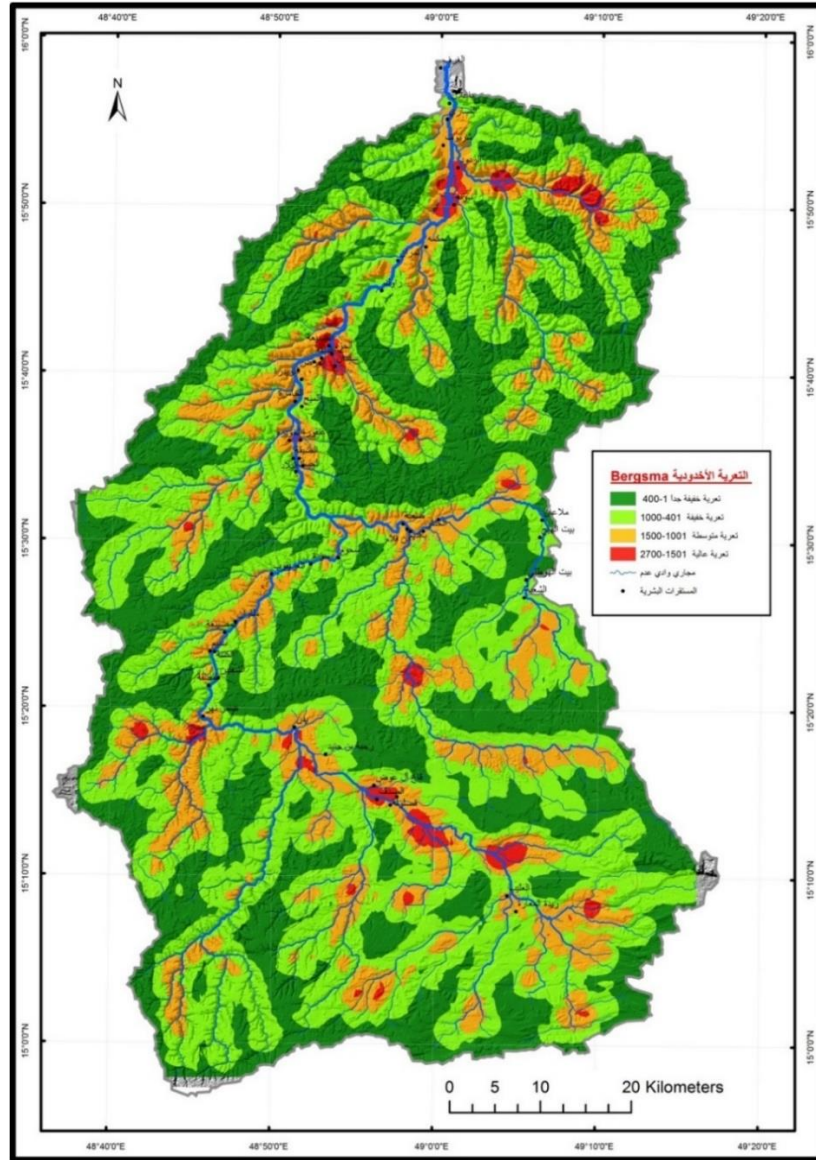
يعتبر نطاق التعرية الأخدودية العالية أكبر خطريهدد التربة الزراعية التي يتراوح عمقها (Depth) ما بين (1-15 متر) في الجزء الأوسط والأدنى من حوض وادي عدم الممتد من منطقة ساه حتى منطقة حيد قاسم، ورغم صغر المساحة التي يشغلها هذا النطاق فان عمليات التعرية المائية الجانبية (النحت الجانبي) تنشط بشدة أثناء جريان السيول مما يتسبب في سقوط الجروف الطينية وينتج عنه تقلص مساحة التربة الزراعية بسبب هذا التآكل، وتختفي طبقات التربة تماماً في بطن الوادي ليحل محلها أنواع الحصى متفاوتة الاحجام، ويشغل هذا النطاق مساحة قدرها (103.73 كم2) ويمثل نسبة (1.93%) من اجمالي مساحة الحوض، ويحتوي على (37 موقعاً) بلغ معدل التعرية الأخدودية فيه (1729 م/كم2).

جدول (8) مستويات التعرية الأخدودية في حوض وادي عدم وفقاً لمعادلة Bergsma

عدد المواقع	المساحة كم ²	النسبة من إجمالي المساحة	مجموع أطوال المجاري (م)	درجة التعرية	معدل التعرية	الوصف
885	1807.02	%33.73	170788	1	193	خفيفة جداً
958	2438.96	%45.53	653394	2	682	خفيفة
882	1006.94	%18.79	1045050	3	1184	متوسطة
37	103.73	%1.93	64004	4	1729	عالية

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات نموذج الارتفاع الرقمي DEM

خريطة (4) مستويات التعرية الأخدودية في حوض وادي عدم وفقاً لمعادلة Bergsma



المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات نموذج الارتفاع الرقمي DEM

2,2,3. المخاطر الناجمة عن التعرية المائية الأخدودية في حوض وادي عدم:

إن التعرية المائية الأخدودية هي أكبر خطر يهدد التربة الزراعية في حوض وادي عدم حيث تعمل مياه السيول على الحت الجانبي للتربة التي تبلغ سماكتها أكثر من 10 أمتار وتسبب في انهيارات كتل من الجروف الطينية على امتداد

المجرى الرئيسي للوادي محدثة اتساع لهذا المجرى في الأماكن التي تتعرض للتعرية الأخدودية العالية وينتج عنها انكماش وتقلص مساحة الأراضي الزراعية نحو الداخل بمعدل 1 متر مع كل جريان سيلبي في الوادي.

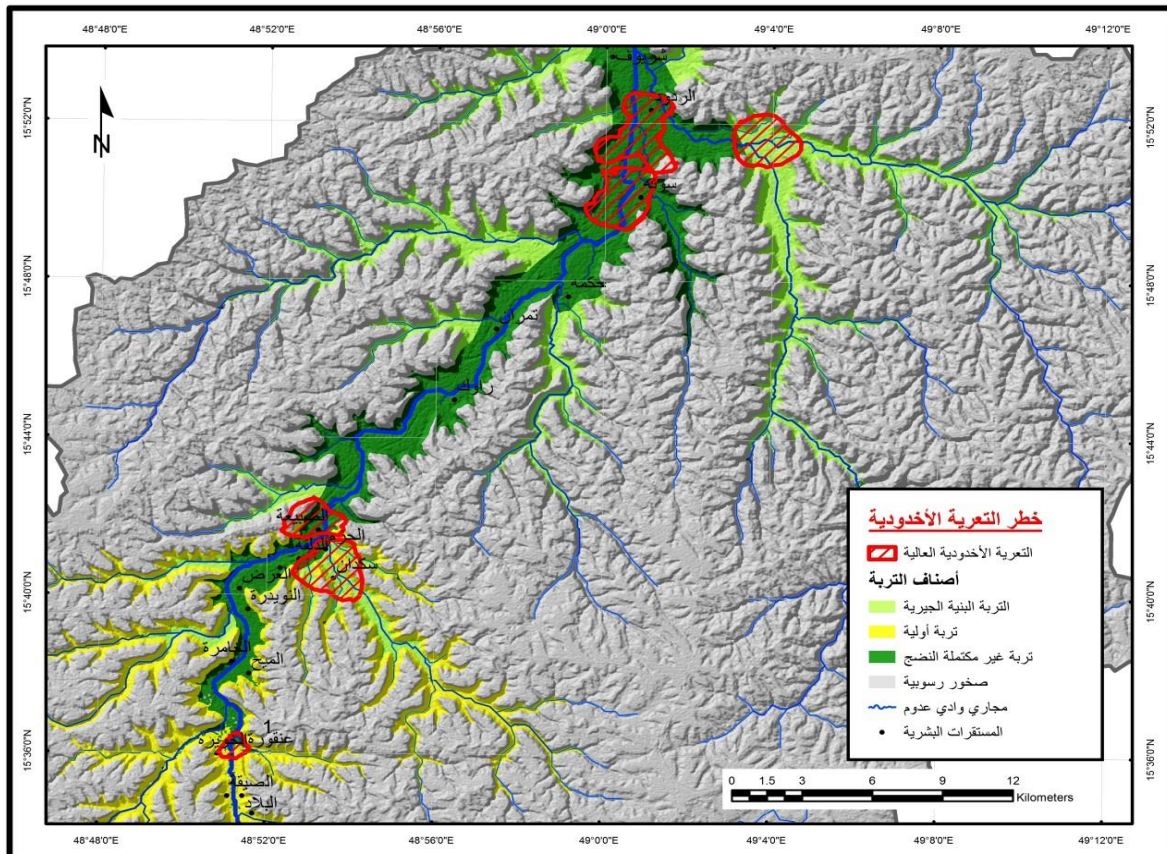
وبالنظر إلى خريطة التربة التي تشهد نشاطاً زراعياً في حوض وادي عدم فنجدتها تتركز في الجزء الأوسط والأدنى من الحوض وتمتد من منطقة ساه حتى حيد قاسم بالقرب من منطقة الغرف خريطة (3)، حيث يتزايد خطر انجراف التربة ويكون أكثر تأثيراً وهدماً لها، ويمكن تمييز (ستة) مواقع لنشاط التعرية الأخدودية متفاوتة في مستوياتها التي يشهدها كل موقع حسب مستوى الخطورة والجدول (9) والخريطة (5) يوضحان ذلك.

جدول(9) مواقع التعرية الأخدودية الخطرة في حوض وادي عدم

الموقع	الاحداثيات	مسافة التعرية الأخدودية (كم)	وصف درجة خطر التعرية على التربة
1	15°35'50"N - 15°36'30"N 48°50'50"E - 48°51'40"E	2.20	تعرية متوسطة الخطر
2	15°39'50"N - 15°41'20"N 48°52'40"E - 48°54'40"E	7.47	تعرية ذات خطر شديد جداً
3	15°41'30"N - 15°42'30"N 48°52'20"E - 48°53'50"E	1.39	تعرية متوسطة الخطر
4	15°49'20"N - 15°50'50"N 48°59'30"E - 49°1'10"E	6.99	تعرية ذات خطر شديد
5	15°51'0"N - 15°52'50"N 48°59'40"E - 49°1'40"E	7	تعرية ذات خطر شديد
6	15°51'0"N - 15°52'20"N 49°3'0"E - 49°4'40"E	8.09	تعرية ذات خطر شديد جداً

المصدر: عمل الباحث بالاستعانة ببرنامج ArcGIS ونموذج التعرية الأخدودية (Bergsma)

خريطة (5) مناطق التعرية الأخدودية الخطرة في حوض وادي عدم



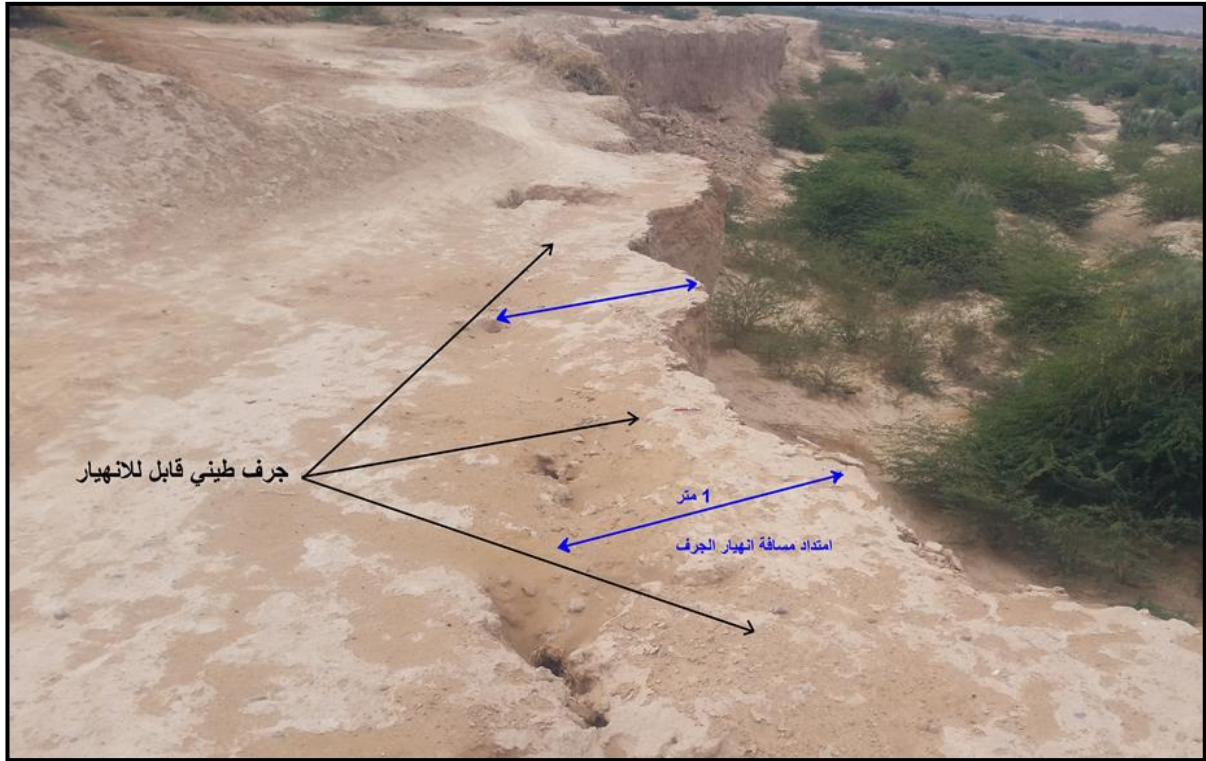
المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على محطة البحوث الزراعية/ سيئون و مؤشر برجسما (Bergsma) ونموذج الارتفاع الرقمي.

شكل (4) الحت الجانبي للسيول في حوض وادي عدم



المصدر: الدراسة الميدانية للباحث بتاريخ 2022/10/12

شكل (5) الامتداد الأفقي لانهيارات الجروف الطينية



المصدر: الدراسة الميدانية للباحث بتاريخ 2022/11/22

شكل (6) الآثار الناجمة عن الحت الجانبي للتعرية المائية الأخدودية



المصدر: الدراسة الميدانية للباحث بتاريخ 2022/10/12

شكل (7) مخاطر التعرية الأخدودية على الأراضي الزراعية في حوض وادي عدم



المصدر: الدراسة الميدانية للباحث بتاريخ 2022/11/22.

4.2,2 المقترحات والحلول لمواجهة مخاطر التعرية الأخدودية في حوض وادي عدم:

يمكن التقليل والتخفيف من مخاطر انجراف التربة في حوض وادي عدم باتخاذ مجموعة من التدابير والوسائل التي تساعد في الحفاظ على التربة الزراعية ومن هذه التدابير ما يلي:

- إنشاء الحماية الدفاعية من الشباك المملوءة بالحجارة أو الكتل الاسمنتية الخرسانية على جانبي مجرى الوادي للحد من الحث الجانبي لمياه السيول ومنع انجراف التربة.
- اقامة سدود الاعاقة في بطون الأودية الفرعية وتجديد وصيانة السدود القديمة لتقليل سرعة الجريان المائي في الوادي وتخفيف حدة النحت المائي.
- إنشاء حواجز التحويل لمياه السيول أو تجديدها في أعالي الروافد المائية في الحوض والتي من شأنها أن تعمل على خفض كميات المياه المتدفقة في المجرى الرئيسي وبالتالي تقليل حدة النحت المائي للسيول.
- إنشاء سدود الخزن المائي في الحوض والتي تساعد على الاحتفاظ بكميات كبيرة من مياه السيول وتخزينها وتقليل كمية المياه المتدفقة في مجرى الحوض مما يخفف من نشاط التعرية المائية.
- الحفاظ على النباتات الطبيعية وخاصة المعمرة منها كالسدر والائل والمشط من القطع والاحتطاب والتي تعمل كسدود اعاقة لمياه السيول فتخفف من سرعتها وقدرتها على النحت والتعرية.

3.النتائج والتوصيات:

3.1.النتائج:

- يقع حوض وادي عدم في هضبة حزموت الجنوبية وينحصر بين دائرتي عرض (16°0'0"N - 14°57'00"N) وخطي طول (48°50'50"E - 48°51'40"E).
- يتألف التركيب الجيولوجي لحوض وادي عدم من الصخور الرسوبية الحديثة التكوين وهي صخور العصر الطباشيري (قشن، حرشيات، فرتك، وتكوين المكلا) وتشكيلات العصر الثلاثي (أم الرضومة، وتكوين جزع) وتشكيلات العصر الرباعي.
- ان موقع منطقة الدراسة في نطاق المناخ الصحراوي الجاف أدى الى تطرف معدلات درجات الحرارة الشهرية واتساع المدى الحراري الشهري واليومي، مما يزيد من معدلات التبخر وسيطرة الجفاف، وتبلغ درجة الحرارة أعلى معدلاتها خلال شهور السنة (يونيو – يوليو – أغسطس) على التوالي (39°م - 38.9°م - 38.5°م)، بينما تصل الى أدنى معدلاتها خلال شهور السنة (ديسمبر – يناير – فبراير) توالياً (13.9°م - 12.5°م - 14.1°م)، ويرتفع المدى الحراري السنوي في منطقة الدراسة حيث يصل الى 15.7°م مما يدل على التطرف المناخي.
- تم حساب حجم التعرية المطرية في وادي عدم من خلال تطبيق معادلة دوغلاس (Douglas) ويتضح من خلال نتائج الجدول (4) أن حجم التعرية المطرية في حوض وادي عدم بلغ حوالي (0.0026 كم³/2سنة)، وهي قيمة منخفضة كنتيجة طبيعية لكمية الأمطار القليلة الساقطة سنوياً على منطقة الدراسة، وبالرغم من قلتها إلا أنها تتميز بغزارتها وكثافتها في حالة سقوطها، كما يساعد الجفاف في تفكك وهشاشة سطح التربة مما يسمح للأمطار بتعريتها.
- من خلال نتائج الجدول (5) يتبين لنا أن القدرة الحثية للأمطار في حوض وادي عدم ضعيفة جداً (4.418) وفقاً لتصنيف فورنيه Fournier.
- تفاوتت درجات التعرية الأخدودية Bergsma في حوض وادي عدم شاملةً الدرجات الأولى والثانية والثالثة والرابعة، ووصفاً شملت الخفيفة جداً والخفيفة والمتوسطة والعالية على التوالي، بينما اختفت الدرجات الخامسة والسادسة والسابعة أي العالية جداً والشديدة والشديدة جداً المحددة في الجدول (8) ويرجع الى ذلك التكوينات الجيولوجية من الصخور الرسوبية لحوض وادي عدم التي تكونت في العصر الطباشيري Cretaceus في زمن الحياة المتوسطة (الميزوزوي) Mesozoic وكذلك التكوينات الجيولوجية في حقبة الحياة الحديثة (الكينوزوي) Cainozoic وخاصة في العصر الثلاثي والعصر الرباعي، وهذه التكوينات الجيولوجية من الصخور الرسوبية للحوض تعرضت للفوالق والتمزق مكونة المجرى الرئيسي لحوض وادي عدم وروافده.
- وتتوزع درجات التعرية الأخدودية في حوض وادي عدم على النحو الآتي:
 - a. نطاق التعرية الأخدودية الخفيفة جداً (1-400 م/كم²).
 - b. نطاق التعرية الأخدودية الخفيفة (401-1000 م/كم²).
 - c. نطاق التعرية الأخدودية المتوسطة (1001-1500 م/كم²).

d. نطاق التعرية الأخدودية العالية (1501-2700 م/كم2).

- أن التعرية المائية الأخدودية هي أكبر خطريهدد التربة الزراعية في حوض وادي عدم حيث تعمل مياه السيول على الحت الجانبي للتربة التي تبلغ سماكتها أكثر من 10 أمتار وتتسبب في انهيارات كتل من الجروف الطينية على امتداد المجرى الرئيسي للوادي محدثة اتساع لهذا المجرى في الأماكن التي تتعرض للتعرية الأخدودية العالية وينتج عنها انكماش وتقلص مساحة الأراضي الزراعية نحو الداخل بمعدل 1 متر مع كل جريان سيولي في الوادي، خريطة(5).

2,3.التوصيات:

- انشاء الحماية الدفاعية من الشباك المملوءة بالحجارة أو الكتل الاسمنتية الخرسانية على جانبي مجرى الوادي للحد من الحت الجانبي لمياه السيول ومنع انجراف التربة.
- اقامة سدود الاعاقة في بطون الأودية الفرعية وتجديد وصيانة السدود القديمة لتقليل سرعة الجريان المائي في الوادي وتخفيف حدة النحت المائي.
- انشاء حواجز التحويل لمياه السيول أو تجديدها في أعالي الروافد المائية في الحوض والتي من شأنها أن تعمل على خفض كميات المياه المتدفقة في المجرى الرئيسي وبالتالي تقليل حدة النحت المائي للسيول.
- انشاء سدود الخزن المائي في الحوض والتي تساعد على الاحتفاظ بكميات كبيرة من مياه السيول وخزنها وتقليل كمية المياه المتدفقة في مجرى الحوض مما يخفف من نشاط التعرية المائية.
- الحفاظ على النباتات الطبيعية وخاصة المعمرة منها كالسدر والائل والمشط من القطع والاحتطاب والتي تعمل كسدود اعاقة لمياه السيول فتخفف من سرعتها وقدرتها على النحت والتعرية.

4. المراجع

أولاً: المراجع العربية

- باموسي، أحمد سبيت (1987): ترب وادي حضرموت، بحث مقدم إلى ندوة التركيب الجغرافي والأهمية الاقتصادية لمحافظة حضرموت. /المكلا.
- عبد الحسين، حسين كاظم & العذاري، أحمد عبد الستار (2018): تقدير حجم التعرية في وادي مركة سور في محافظة أربيل، مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بغداد - كلية التربية ابن رشد، العراق.
- الدليعي، خلف حسين علي (2012): علم شكل الأرض (الجيومورفولوجية التطبيقية)، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الاردن.
- مداغش، عبد المجيد أحمد & البكري، محمد ناصر & ناشر، عبد الكريم سيف (2021): التقدير الكمي للتعرية المائية للتربة في حوض وادي ظهر بتطبيق نموذج جافريلوفيتش وتوظيف نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد. مجلة جامعة عمران، المجلد الأول، العدد الثاني، اليمن.
- الجابري، رزق سعد الله (2011): أثر السيول في استقرار السكان في أودية حضرموت سيول وادي عدم في مديرية ساه نموذجاً. مجلة جامعة حضرموت للعلوم الإنسانية، المجلد الثاني، العدد الثامن، اليمن.

- عناب، رضا (2006): تقدير خطر التعرية في حوض تيمقاد وأثرها على سد كدية مداور-مقاربة متعددة المعايير. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العقيد الحاج لخضر، الجزائر.
- أمين رقية أحمد محمد & والجابري، أمال هادي كاظم (2016): تصميم نموذج خريطة التعرية الأخدودية باستخدام معادلة (Bergsma) المعدلة مساحيًا باستخدام معطيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية في وادي زركانة-أربيل حالة تطبيقية، مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، كلية الإمارات للعلوم التربوية، الإمارات.
- بامؤمن، سالم صالح (2012): الموارد الطبيعية في وادي حضرموت، دار حضرموت للدراسات والنشر، المكلا.
- باضاوي، عبد الواحد عوض مبارك (2017): التوزيع المكاني للمحاصيل الزراعية في محافظة حضرموت. رسالة ماجستير في الجغرافيا البشرية. جامعة عدن، اليمن.
- عبد الرحمن، هالة محمد (2019). التعرية الأخدودية في حوض وادي هيزوب. مجلة لارك، للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، المجلد (1)، العدد (26)، العراق.
- درويش، عز الدين جمعة (2011): تقويم حجم القدرة الحتية الريحية والمطرية لمنطقة خانقين (دراسة في العمليات الجيومورفولوجية). مجلة ديالى للبحوث الانسانية، المجلد (49)، العدد (1)، العراق.
- ياس، نبراس عباس (2014): التعرية الأخدودية على جوانب معابر الجسور للخط السريع ما بين بابل والديوانية باستخدام تقنية (GIS)، مجلة الآداب، كلية الآداب جامعة بغداد، العدد 106، العراق.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Bergsma, E. (1983). Rainfall erosion surveys for conservation planning. *ITC journal*, (2), 166-174.
- Said, A., Bouazza, S., Yahia, E. K., & Bourkiba, A. A. (2019). The use of GIS in the study of forms and methods of water erosion in the Great Atlas of the Middle: استعمال نظم المعلومات الجغرافية في دراسة أشكال وأساليب التعرية المائية بالأطلس الكبير الأوسط-حالة حوض واد 3(3), 120-94. *مجلة العلوم الطبيعية والحياتية والتطبيقية*. العبيد عالية سد بين الويدان-المغرب



مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management



آثر الرأس المال النفسي الإيجابي في الأداء الإبداعي لعينة من أعضاء الهيئة التعليمية لكلية العلوم الإدارية لدى جامعة عدن- اليمن

Impact of positive psychological capital on innovative
performance.
teaching staff at faculty administrative, Aden University in
Yemen

د. صالح عمرو كرامة الجبري

Dr. Saleh A. K. Algreri

أستاذ إدارة الأعمال المشارك، كلية العلوم الإدارية،

جامعة عدن

Associate Professor of Business
Administration, Faculty of Administrative
Sciences, University of Aden

d.salihalgri@gmail.com

د. عبد الله محمد سالم بن حويل

Dr. Abdullah M. S. bin Huwail

أستاذ إدارة الأعمال المساعد، كلية العلوم الإدارية،

جامعة عدن

Assistant Professor of Business
Administration, Faculty of Administrative
Sciences, University of Aden

abdullahuwail@gmail.com

يوثق هذا البحث ك: بن حويل، عبد الله محمد سالم & الجبري، صالح عمرو كرامة (2023): أثر الرأس المال النفسي الإيجابي في الأداء الإبداعي لعينة من أعضاء الهيئة التعليمية لكلية العلوم الإدارية لدى جامعة عدن-اليمن. مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المجلد (5)، العدد (17)، برلين، ص 93-120.

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر راس المال النفسي الإيجابي بأبعاده (الكفاءة الذاتية، والأمل، والتفاؤل) على الأداء الإبداعي بأبعاده الأربعة (الأصالة – الطلاقة الفكرية – حساسية حل المشكلات، المرونة الذهنية) مجتمعة. أجريت الدراسة على عينة طبقية عشوائية مكونة من (56) مفردة من أعضاء الهيئة التدريسية لدى كلية العلوم الإدارية في جامعة عدن. توصلت الدراسة إلى وجود إدراك عال لتوافر راس المال النفسي الإيجابي بأبعاده لدى أعضاء الهيئة التدريسية في كلية العلوم الإدارية بجامعة عدن بدرجة عالية". وإدراك عال لتوافر الأداء الإبداعي بأبعاده الأربعة مجتمعة معاً لدى أعضاء الهيئة التدريسية لكلية العلوم الإدارية بجامعة عدن. ووجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لراس المال النفسي الإيجابي على الأداء الإبداعي لدى كلية العلوم الإدارية بجامعة عدن. أوصت الدراسة باستخدام أساليب تعزيزية للشعور في رأس المال النفسي، ومشاركة العاملين في صنع القرارات، وتنفيذ سياسة تمكين العاملين، وتطبيق سياسة فريق العمل، والتدريب المستمر لأعضاء الهيئة التدريسية والعاملين للتغلب على الضغوط في العمل، وتعزيز مستوى التفاؤل لدى أعضاء الهيئة التدريسية عبر المواءمة بين أهداف الكلية وأهدافهم الشخصية.

الكلمات المفتاحية: الرأس المال النفسي الإيجابي، الأداء الإبداعي.

Abstract

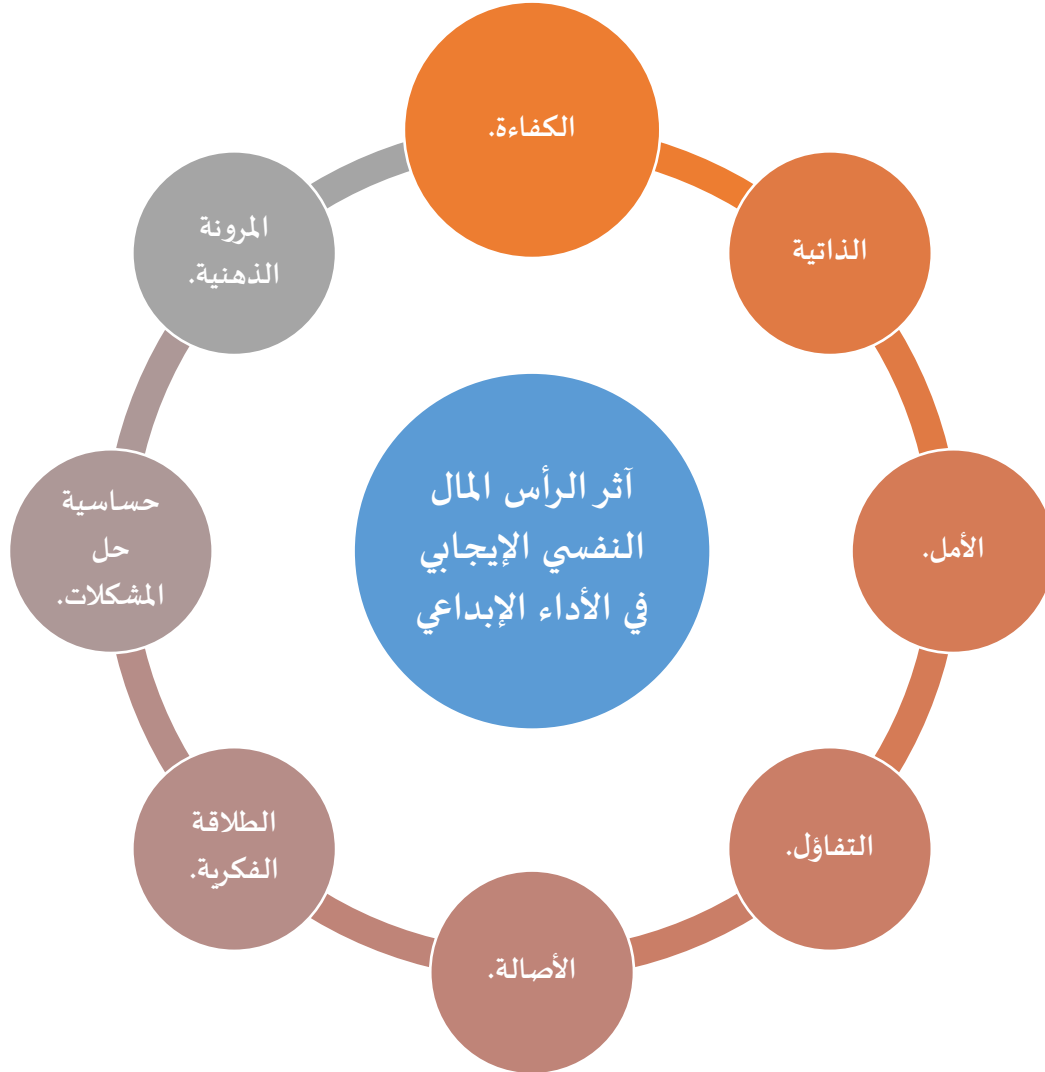
The study aimed to recognize the positive impact of the head of psychological money in its dimensions (self-efficiency, hope, optimism) on creative performance in its four dimensions (authenticity, intellectual fluency, problem-solving sensitivity, mental flexibility) combined. The study was conducted on a random caste sample consisting of 56 individual faculty members at the Faculty of Administrative Sciences of the University of Aden. The study found a high awareness of the availability of positive psychological capital in its dimensions to faculty members of the Faculty of Administrative Sciences, University of Aden with a high degree ". There is a high awareness of the availability of creative performance in its four dimensions combined with faculty members of the Faculty of Administrative Sciences, University of Aden. The existence of a moral and statistical impact of positive psychological money on the creative performance of the Faculty of Administrative Sciences, University of Aden. "as well as the presentation of the study's recommendations and future research prospects. The study recommended the use of methods to promote the feeling of psychological capital, the participation of workers in decision-making, the implementation of the employee empowerment policy, the application of the team policy, the ongoing training of teaching staff and employees to overcome the pressures at work, and the enhancement of the level of optimism of faculty members by aligning the college's goals with their personal goals.

Keywords: positive psychological capital, innovative performance

الملخص المفاهيمي

يعتبر رأس المال النفسي الايجابي امتداد لرأس المال، إذ يعبر عن الحالة النفسية الايجابية للأفراد والعاملين القابلين للتطوير وتقييم الأفراد للظروف واحتمالية النجاح بالاعتماد على المثابرة والتحفيز وتحقيق الأهداف وتذليل العقبات وتطوير الفعالية ببذل الجهد لتطوير النتائج، والنهوض سريعاً عند مواجهة المجهن، وتطوير الرؤية الشاملة والايجابية للعمل وإمكانين تحقيق النجاح، تجسد هذه المكونات الميول والوعي للوصول للتعافي من العقبات التي تظهر أثناء تحقيق الأهداف.

الشكل التالي يوضح الملخص المفاهيمي يمكن زيادة عدد الدوائر المنبثقة عن الشكل



والشكل التالي يوضح ملخص للدراسة البحثية وأهم النتائج والمقترحات لرأس المال النفسي الإيجابي في الأداء الابداعي بكلية العلوم الإدارية بجامعة عدن.

آثار الرأس المال النفسي الإيجابي في الأداء الإبداعي لعينة من أعضاء الهيئة التعليمية لكلية العلوم الإدارية لدى جامعة عدن

هدفت الدراسة إلى التعرف على توافر أبعاد رأس المال النفسي الإيجابي وأبعاد الأداء الإبداعي للهيئة التعليمية لكلية العلوم الإدارية في جامعة عدن.

لتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحثان المنهج الوصفي الذي يصف متغيرات الدراسة وأبعادها، والمنهج التحليلي الذي يحلل تأثير أبعاد رأس المال النفسي الإيجابي على أبعاد الأداء الإبداعي. للهيئة التدريسية في جامعة عدن.

تبرز مشكلة الدراسة في تعزيز المكتسبات الشخصية للأفراد لتحقيق الرضا الداخلي وتلبية رغباتهم، وتحسين الفاعلية، إذ تتمحور تساؤلات الدراسة حول قياس تأثير معنوي لأبعاد رأس المال النفسي في الأداء الإبداعي، وما هي اتجاهات العاملين في جامعة عدن بالمين في فهم (الكفاءة، والتفاؤل والأمل والمرونة) على الأداء الإبداعي؟

توصلت الدراسة إلى وجود إدراك عالٍ لتوافر رأس المال النفسي الإيجابي بأبعاده (الكفاءة والذاتية، والأمل، التفاؤل) لدى العاملين في هيئة التدريس في كلية العلوم الإدارية في جامعة عدن، وإدراك لتوافر الأداء الإبداعي بأبعاده الأربعة، ووجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لرأس المال النفسي على الأداء الإبداعي في جامعة عدن.

تعزيز الشعور بالرضا عن رأس المال النفسي الإيجابي في جامعة عدن مما يساهم في تعزيز الأداء الإبداعي لديهم، مشاركة العاملين في صنع القرارات، وتمكينهم من العمل الجماعي والتدريب المستمر والتغلب على الشعور بالضغوط، ومراعاة الظروف النفسية والاجتماعية، تعزيز الحفاظ على العقد النفسي للعاملين، وتعزيز مستوى التفاؤل.

تطلعات مستقبلية:

- أن تصدر بعد الكفاءة الذاتية بين أبعاد الرأس المال النفسي في كلية العلوم الإدارية لدى جامعة عدن، وكذلك تأثير أبعاد الرأس المال النفسي الإيجابي الأقوى على الأداء الإبداعي بأبعاده يحتاج إلى توسيع نطاق الدراسة ليشمل مزيد من دراسة تأثير الكفاءة الذاتية هذا الأبعاد تأثيره الأداء الإبداعي
- قد يكون من المفيد علمياً تطبيق الدراسة الحالية على منظمات أخرى، ومهن ذات طبيعة أخرى كالمنظمات الإنتاجية، أو بالتطبيق على مؤسسات جامعية خاصة، لمقارنة النتائج بينهم.
- العمل على الدعم المستمر للسياسات التنظيمية لتعزيز الأبعاد الإبداعية لإتاحة الفرص للمشاركة في اتخاذ القرار للهيئة التدريسية في الجامعة.
- تطوير التدريب الإبداعي المستمر لتجاوز الاعتقادات السلبية وتطوير التواصل المستمر لاستدامة الحالة النفسية الإيجابية.

1. الإطار العام:

1.1 المقدمة

تنطلق الإدارة الحديثة في اهتمامها بالموارد البشري من اقتناع أساسي بأن الإنسان لديه طاقات وقدرات ذهنية تفوق كثيراً ما يتم استغلاله أو الاستفادة منه فعلاً في مواقع العمل المختلفة، وأن الاستفادة القصوى من تلك الطاقات الذهنية هي المصدر الحقيقي لتمييز المنظمات، بل وقدرتها على تحقيق إنجازات غير تقليدية. فقد ظهر مع مطلع عام 1999م علم جديد يعرف بعلم النفس الإيجابي، يرجع الفضل إلى Martin Seligman رئيس الجمعية الأمريكية لعلم النفس في وضع لبناته الأولى آنذاك. وكان من بين أهم مداخله هذا العلم تعزيز الفعالية الذاتية للفرد، فهو يركز على كيفية استغلال نقاط القوة لديه بدلاً من التركيز على نقاط الضعف والقصور، وعلى تحري الفرض بدلاً من البحث عن التهديدات، وعلى تعزيز الإمكانيات بدلاً من التوقف عند المعوقات (إسماعيل، 2016م).

وبالتالي فهو يهدف إلى تنشيط الفعالية الوظيفية والكفاءة والصحة الكلية للموظف بدلاً من التركيز على الاضطرابات وعلاجها؛ لذا فإن تطوير الموارد النفسية الإيجابية ربما يساعد الموظفين على تحقيق نتائج أكثر إيجابية في العمل ويمتلكون الثقة في قدرتهم على تحقيق كل من العمل والأهداف الشخصي بالإضافة إلى أنهم سيكونون قادرين على التعامل مع التحديات التي تواجههم في مكان العمل.

وبالتالي فإن المشاعر الإيجابية الكامنة في المستويات العالية من رأس المال النفسي قد تختلف من تطور اتجاهات الموظف السلبية التي تضر بالعمل التنظيمي مثل نوايا ترك العمل (Rowe, 2013).

2.1 إشكالية الدراسة

تواجه المنظمات العديد من التحديات التي تحد من كفاءة وفعالية الأداء؛ مما يكون سبباً في فقدان الموارد البشرية في المنظمات، وتتضح مشكلة الدراسة من خلال إلمام الباحثان بالموضوع الذي يودان دراسته كونهما أحد العاملين في الميدان المبحوث، وعليه تم اختيار الموضوع كونه مشكلة معرفية في طبيعتها فضلاً عما تكتسبه على أرض الواقع من أهمية وتأثير بالغين؛ مما يضيف لها أبعاد أخرى على مستوى المنظمة المبحوثة، حيث إن الجامعات اليمنية تواجه مشكلات ومعوقات متعددة تحد من مستوى أداء عملها، لذلك جاءت هذه الدراسة استجابة للعديد من التحديات، أن تركز المنظمات الخدمية على تعزيز صورتها أمام المجتمع.

إن العمل على تعزيز المكتسبات الشخصية للأفراد ومن ضمنها النفسية من شأنه تكوين رضا داخلي لديهم وتلبية لرغباتهم، ورفع العوامل الدافعة الذاتية وبصورة أكثر فاعلية وإيجابية، بما ينجم عن دعم وتعزيز الحالة النفسية للأفراد ودفعهم باتجاه تقديم أفكار مختلفة من تطوير الأعمال النابعة من الرضا الداخلي والشخصي لهم والذي يمثل الهدف الأساس لجميع المنظمات الهادفة إلى اكتساب المزيد من المزايا التنافسية. تأسيساً لما تقدم فإن مشكلة البحث تتمحور في إثارة التساؤلات الآتية:

- ما هي اتجاهات إجابات الأفراد العاملين في المنظمة المبحوثة لمفهوم وأبعاد متغيري الدراسة؟

- هل يوجد تأثير معنوي لأبعاد رأس المال النفسي في الأداء الإبداعي؟
 - هل يوجد تأثير معنوي لبعد الكفاءة الذاتية في الأداء الإبداعي؟
 - هل يوجد تأثير معنوي لبعد التفاؤل في الأداء الإبداعي؟
 - هل يوجد تأثير معنوي لبعد الأمل في الأداء الإبداعي؟
 - هل يوجد تأثير معنوي لبعد المرونة في الأداء الإبداعي؟

3.1 أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على توافر أبعاد رأس المال النفسي الإيجابي وأبعاد الأداء الإبداعي للمنظمة في قطاع التطبيق (الهيئة التعليمية لكلية العلوم الإدارية في جامعة عدن).
- في ضوء تحديد مشكلة الدراسة وأهميتها فإن الدراسة تسعى لتحقيق الهدف الرئيس المتمثلاً في التعرف على أثر توظيف الرأس المال النفسي الإيجابي في تعزيز الأداء الإبداعي.
- تقديم تعزيز الآليات التي تساهم في تطبيق الاستفادة الأمثل لرأس المال النفسي الإيجابي.

4.1 أهمية الدراسة

يمكن تحديد أهمية الدراسة على المستوى الأكاديمي والميداني

على المستوى الأكاديمي تتجلى أهمية الدراسة في التالي:

- تسليط الضوء على أبعاد الراس المال النفسي الإيجابي وأهميته ودوره في تعزيز الأداء الإبداعي للجامعة.
- تساهم الدراسة في استنباط دراسات جديدة تلقي الضوء علي راس المال النفسي وأثره تعزيز الأداء الإبداعي للمنظمة.

أما على المستوى الميداني

- تقديم الأسس العملية التي يمكن أن تستند عليها الجامعة محل التطبيق، في ضوء توضيح أبعاد الراس المال النفسي الإيجابي، وما يمكن أن تسهم بها في تعزيز الأداء الإبداعي.
- تنبع الأهمية العملية من خلال ما تسفر عنه من نتائج وآليات ونماذج عملية ويمكن الاستفادة منها في تعزيز الأداء الإبداعي للجامعة المرنة.

5.1 فرضيات البحث

انطلاقاً من نموذج البحث وتماشياً مع مشكلته وأهميته وأهدافه، فإن البحث يقوم على الفرضيات التالية:

"لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لأبعاد الرأس المال النفسي الإيجابي على الأداء الإبداعي. وينبثق من الفرض الرئيس الأول أربعة فروض فرعية:

- يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للكفاءة الذاتية على الأداء الإبداعي.
- يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للتفاؤل على الأداء الإبداعي.
- يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للأمل على الأداء الإبداعي.
- يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين للمرونة على الأداء الإبداعي.

6.1 الدراسات السابقة

1.6.1 هدفت دراسة كلا من (Wajiha, Kanwal, Hira and Asfar (2020):

التعرف على أبعاد رأس المال النفسي والمتمثلة في (الفعالية، والأمل، والتفاؤل، والمرونة) في التكيف الأكاديمي لدى طلاب الجامعات كعامل محتمل يدعم النجاح الأكاديمي. تم توزيع 500 استبانة عبر الإنترنت قابلة للاستخدام. أسفرت نتائج الدراسة، بأن الفعالية والأمل والتفاؤل كأبعاد رأس المال النفسي لهما تأثير إيجابي وهام على التكيف الأكاديمي، بينما المرونة المتغيرة كان لها الأثر الإيجابي الضئيل على التكيف الأكاديمي في المواقف المختلفة.

2.6.1 هدفت دراسة (Yu, Li, Tsai, and Wang (2019):

إلى اختبار دور أربعة أبعاد الرأس المال النفسي التي ترتبط ارتباط وثيق بالرأس المال النفسي وهي-التفاؤل والأمل والفعالية الذاتية والمرونة – والتي تسهم في أبداع الموظف. أوضحت الدراسة بأن التفاؤل والأمل يزيد من الكفاءة الذاتية للموظفين وقدرتهم على الصمود، مما يساعد في أبداعهم. أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للرأس المال النفسي على الأداء الإبداعي للموظف.

3.6.1 هدفت دراسة عارف (2019):

إلى إرساء نموذج لقياس مدى تأثير رأس المال النفسي الإيجابي **PsyCap** في شركات الأسمدة والكيماويات يتناسب مع طبيعة إدارة المواهب البشرية، باعتبار أن شركات الأسمدة والكيماويات من المنظمات كثيفة المعرفة وأيدت النتائج الميدانية للنموذج المقترح بالبحث على وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمكونات رأس المال النفسي بأبعاده: (الكفاءة الذاتية، التفاؤل، الأمل، والمرونة) على إدارة المواهب البشرية بأبعاده: استقطاب المواهب، الاحتفاظ بالمواهب، تنمية المواهب، وإدارة وتقييم المواهب) في شركات الأسمدة والكيماويات، كما أشارت النتائج إلى عدم وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين الكفاءة الذاتية وإدارة وتقييم المواهب.

4.6.1 هدفت دراسة جعبري (2018):

إلى إبراز مفهوم وأهمية رأس المال النفسي الإيجابي **PsyCap** وانعكاسه على أداء الموارد البشرية، حيث قامت الدراسة ببيان العلاقة بين رأس المال النفسي الإيجابي من خلل مكونات (الكفاءة الذاتية، التفاؤل، الأمل، المرونة، التوازن العاطفي)، وبين أداء العاملين في الجامعات الفلسطينية العاملة في جنوبي الضفة الغربية، على عينة

بلغ قوامها (291) مفردة من الأكاديميين والإداريين في الجامعات الفلسطينية التقليدية العامة في الضفة الغربية، تم اختيارهم بطريقة عشوائية طبقية، وتم تقسيم مجتمع الدراسة إلى ثلاثة طبقات حي تمثل كل جامعة طبقة واحدة، ثم تم سحب عينة عشوائية من كل طبقة توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها: أن واقع رأس المال النفسي الإيجابي في الجامعات الفلسطينية العاملة جنوبي الضفة الغربية جاء بدرجة متوسطة، ومستوى أداء العاملين في الجامعات الفلسطينية العاملة جنوبي الضفة الغربية جاء بدرجة متوسطة، وجود علاقة إيجابية متوسطة بين رأس المال النفسي الإيجابي وأداء العاملين في الجامعات الفلسطينية العاملة جنوبي الضفة الغربية، ووجود علاقة إيجابية ضعيفة بين الكفاءة الذاتية، الأمل، التفاؤل، المرونة وأداء العاملين في الجامعات الفلسطينية محل الدراسة، لا توجد علاقة بين التوازن العاطفي وأداء العاملين في الجامعات محل الدراسة.

5.6.1 هدفت دراسة أبو جراد وأبو حجر (2018):

إلى التعرف على مستوى رأس المال النفسي الإيجابي ودوره في تعزيز الأداء العالي بالجامعات الفلسطينية الخاصة، ومثلت جامعة غزة نموذجًا، كما استخدم أسلوب الحصر الشامل لمجتمع الدراسة البالغ (107) موظف من جميع الموظفين الإداريين البالغ عددهم (59) والأكاديميين المثبتين وعددهم (48) وقد أظهرت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين رأس المال النفسي الأداء العالي.

6.6.1 هدفت دراسة (Taştan 2016):

رأس المال النفسي الإيجابي المتمثل في (الكفاءة الذاتية والأمل والتفاؤل والمرونة) وسلوك الأداء الإبداعي، بينت الدراسة وجود قوة تفسيرية كبيرة للرأس المال النفسي الإيجابي على الأداء الإبداعي على عينة بلغ قوامها (165) موظفًا في المستويين الأول والمتوسط من ذوي الياقات البيضاء والزرقاء لدى المنظمات كبيرة الحجم؛ المبتكرة والعالية الأداء في تركيا. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية طردية ذات دلالة إحصائية لرأس المال النفسي الإيجابي والأداء الإبداعي.

7.6.1 هدفت دراسة إسماعيل (2016):

التعرف على درجة توجه جامعتي السادات والمنوفية برأس المال النفسي والبراعة التنظيمية. وتحديد قوة واتجاه العلاقة لمستوى الاهتمام برأس المال النفسي والبراعة التنظيمية، بجامعتي المنوفية ومدينة السادات، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تمايز بين العاملين بجامعتي المنوفية ومدينة السادات لدرجة مستوى الاهتمام برأس المال النفسي المتمثل في (الكفاءة الذاتية، التفاؤل، الأمل، والمرونة) وكل من مستوى البراعة التنظيمية لديهم، ووجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الاهتمام برأس المال النفسي والبراعة للعاملين بجامعتي المنوفية ومدينة السادات.

8.6.1 أما دراسة (Abbas 2015) :

بحث في أثر الرأس المال النفسي (PsyCap) على الأداء الإبداعي المصنف من قبل الإشراف وضغوط العمل. عينة (237) ردودًا مزدوجة للموظفين من مختلف المنظمات في باكستان، أشارت نتائج الدراسة إلى وجود

ارتباطاً معنوي إيجابياً لرأس المال النفسي **PsyCap** بالأداء الوظيفي الإبداعي ويرتبط سلباً بضغوط العمل. تم تصنيف أفراد **PsyCap** المرتفعين على أنهم يظهرون سلوكيات أكثر ابتكاراً من قبل المشرفين عليهم مقارنة بأفراد **PsyCap** المنخفضين. على وجه الخصوص، وجدنا أن الأفراد المرتفعين في **PsyCap** كانوا أكثر عرضة لتوليد أفكار جديدة والحصول عليها ودعمها وتنفيذها في مكان عملهم. وبالمثل، أفاد الأفراد الذين يعانون من ارتفاع **PsyCap** بمستويات أقل من ضغوط العمل مقارنة بنظرائهم من **PsyCap** المنخفض.

9.6.1 هدفت دراسة حسن (2013):

على التعرف على دور رأس المال النفسي في بناء وتدعيم الالتزام التنظيمي وقد أجريت هذه الدراسة على (364) من أعضاء هيئة التدريس بجامعة سوهاج. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي من الممكن أن تساهم في تنمية رأس المال النفسي وتحقيق الالتزام التنظيمي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة سوهاج، أشارت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين رأس المال النفسي وتحقيق الالتزام التنظيمي.

10.6.1 التعليق على الدراسات السابقة:

- هناك أوجه اختلاف واتفاق بين الدراسة الحالية وبعض الدراسات السابقة فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة، حيث اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة كل من (Tsai, and Wang, 2019; Abbas, 2015) واختلفت مع تلك الدراسات من حيث مجال تطبيقها في بيئة أجنبية، بينما الدراسة الحالية في بيئة عربية وعلى وجه الخصوص البيئة اليمنية.
- كما اختلفت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة من حيث تناولها علاقة رأس المال النفسي مع بعض المتغيرات مثل الأداء العالي، والبراعة التنظيمية، والالتزام التنظيمي، بينما الدراسة الحالية، تناولت رأس المال النفسي الإيجابي والأداء الإبداعي.
- من هنا فإن الدراسة الحالية سوف تختبر في فرضها الرئيس أثر رأس المال النفسي الإيجابي بأبعاده (الكفاءة الذاتية، والأمل، والتفاؤل) على الأداء الإبداعي بأبعاده الأربعة (الأصالة، الطلاقة الفكرية، حساسية حل المشكلات، المرونة الذهنية) مجتمعة معاً لدى أعضاء الهيئة التدريسية لكلية العلوم الإدارية، جامعة عدن بالجمهورية اليمنية.

2. الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

1.2 رأس المال النفسي (Psychological Capital)

يرى الباحثان أن رأس المال النفسي الإيجابي يعتبر من المفاهيم الحديثة التي ظهرت في مجال إدارة الأعمال حيث يقوم بدراسة مجموعة من المتغيرات النفسية والسمات الشخصية التي يمكن أن تلعب دوراً فعالاً في أداء الفرد إذا تم استثمارها من قبل المنظمات.

النشأة والمفهوم للرأس المال النفسي:

لقد ظهر مصطلح رأس المال النفسي في أواخر التسعينات من القرن الماضي حيث قام (Martin Seligman) رئيس جمعية النفسانيين الأمريكية بتشجيع وتنشيط طرق دراسة نقاط القوة الإنسانية والمشاعر الإيجابية والارتقاء بها لتحقيق فهم أفضل لها (إسماعيل، 2016م).

1.1.2 مفهوم رأس المال النفسي:

لقد تعددت مفاهيم رأس المال النفسي بتعدد وجهات نظر الباحثين والكتاب حيث عرفه (الكرداوي، 2013م) يشير إلى أنه مجموعة المشاعر النفسية الإيجابية التي تنتاب الموظف وتجعله يشعر بالأمل في تحقيق أهدافه، والتفاؤل بشأن مستقبله الوظيفي، وزيادة قدرته على التكيف، وسرعة العودة إلى حالته الطبيعية أبان تعرضه لأزمات أو مشكلات داخل بيئة العمل مع قناعته بقدرته على القيام بما يكلف به من مهام بنجاح.

ويشير (Baron, et. Al., 2013) إلى أن رأس المال النفسي يتمثل في الموارد النفسية الإيجابية التي يمتلكها الفرد بحيث يكون مؤهل لتحقيق النجاح المرغوب في مجالات الحياة المختلفة. كما عرفه كل من الشربيني، وعوض، (2016م) بأنه الموارد والقدرات الإيجابية التي تمتلكها المنظمة والمتمثلة في الحالة الإيجابية للعاملين بها والتي تتصف بثقة العامل في نفسه وقدرته على تحقيق أهدافه بأكثر من وسيلة، وتفاؤله بالمستقبل وما يحمله من غموض بالإضافة إلى قدرته على الخروج من الأزمات والأحداث التي يمر بها.

وتشير (صالح، 2016م) إلى أنه هو الكفاءة الذاتية المانحة للثقة التي تمكن الأفراد من تقديم الجهود الاستثنائية التي توفر الحالة الإيجابية حول إمكانية النجاح الآتي والمستقبلي من خلال المثابرة، وإعادة النظر في توجيه المسارات الموجهة نحو تحقيق الأهداف.

في ضوء التعريفات السابقة للرأس المال النفسي الإيجابي يستنتج الباحثان ما يلي:

- أنه مجموعة المشاعر النفسية الإيجابية التي تنتاب الموظف وتجعله يشعر بالأمل في تحقيق أهدافه.
- الموارد النفسية الإيجابية التي يمتلكها الفرد بحيث يكون مؤهل لتحقيق النجاح المرغوب في مجالات الحياة المختلفة.
- بأنه الموارد والقدرات الإيجابية التي تمتلكها المنظمة والمتمثلة في الحالة الإيجابية للعاملين بها والتي تتصف بثقة العامل في نفسه وقدرته على تحقيق أهدافه بأكثر من وسيلة، وتفاؤله بالمستقبل.

وتأسيساً لما سبق من تعريفات للرأس المال النفسي الإيجابي توصل الباحثان إلى أن رأس المال النفسي يعد أحد أهم الموارد والقدرات التي تمتلكها المنظمة والمتمثلة في مجموعة الصفات النفسية الإيجابية التي يتصف بها الفرد والتي تمكنه من الشعور بالكفاءة الذاتية والتفاؤل بالمستقبل والمرونة في العمل والأمل في تحقيق أهدافه ومواجهة المشكلات والأزمات التي يمكن أن يتعرض لها.

2.1.2 أبعاد رأس المال النفسي:

لقد تناول العديد من الكتاب والباحثين للأبعاد المختلفة لرأس المال النفسي وتعددت الآراء ووجهات النظر، حيث يرى (Luthans & Youssef, 2004) أن أبعاد رأس المال النفسي تتمثل في (الإيجابية، التميز، قابلية القياس، قابلية التطوير، الكفاءة الذاتية المرتبطة بالأداء، الأمل، التفاؤل، المرونة).

كما يرى (Page & Donohue, 2004) أن تلك الأبعاد تتمثل في (الكفاءة الذاتية، التفاؤل، الأمل، المرونة). (جلاب، آل طعين، 2015م). أما (Luthans, et. al., 2008) فقد أكد على أنها تتمثل في (الكفاءة الذاتية، والتفاؤل، والأمل، والمرونة، والانخراط في العمل، والحالة النفسية، والملكية النفسية، والحكمة، والشجاعة، والتسامح). وأفاد (Jun, 2011) أن أبعاد رأس المال النفسي هي (الأمل، والتفاؤل، والكفاءة، والإصرار، وتحديد الأهداف).

وبعد عرض آراء مجموعة من الدراسات وُجد أن أكثر الأبعاد تكراراً في معظم الدراسات التي تناولت موضوع رأس المال النفسي قد تمثلت في (الأمل، والكفاءة الذاتية، والتفاؤل، والمرونة). لذا سوف تعتمد هذه الدراسة في قياس رأس المال النفسي على تلك الأبعاد.

أ. الأمل (Hope): -

أوضح (Snyder, et. al., 2002) أن الأمل يتمثل في إدراك الفرد لامتلاكه القدرات التي تساعد في تحديد البدائل التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المرغوبة، وتحفيز الفرد لذاته من خلال قوة وطاقة التفكير الموجهة نحو تحقيق الهدف. أما (Jafri, 2013) يرى أن الأمل يتمثل في القدرة على إيجاد طرق ووسائل للوصول إلى الأهداف التي يطمح الشخص الوصول إليها بامتلاكه الحالة النفسية الإيجابية وإن لم تنجح تلك الوسائل والطرق يفكر في طرق أخرى للوصول إلى الأهداف المرغوبة، بالإضافة إلى توافر الرغبة والإصرار والمثابرة لتحقيقها.

بينما يرى (Madden, 2013) الأمل بأنه توقع الفرد الإيجابي لتحقيق الهدف، يشير إلى رغبة الفرد للوصول إلى الهدف، ويتكون الأمل من عنصرين العنصر الأول هو القوة، إذ تشير إلى أن الدوافع وراء رغبة الفرد في الوصول إلى الهدف، والعنصر الثاني هو المسار، وهو يتضمن قدرة الفرد على تحديد الهوية بطرق معقولة للوصول إلى الهدف (صالح، 2016م).

ب. الكفاءة الذاتية (Self-efficacy):

يرى (Stajkovic & Luthans, 1998) أن الكفاءة الذاتية تعبر عن درجة اعتقاد الفرد وثقته في قدرته على استثارة دوافعه وحشد موارده المعرفية أو التصرفات والطرق اللازمة لتنفيذ مهمة محددة بنجاح في ظل بيئة معينة. أما (Eid, et. al., 2012) فيعرف الكفاءة الذاتية على أنها الانطباع الشخصي للفرد عن قدراته الذاتية لأداء مهمة ما بنجاح، ويعتمد هذا الانطباع على أولويات النجاح للفرد في المهمة أو في مهمات مرتبطة بها، وتستخدم الكفاءة الذاتية للتنبؤ بالقدر من الجهد الذي يجب أن يبذله الفرد لإحداث تغيير ما في سلوكه.

ويرى (الكرداوي، 2013م) أن الكفاءة الذاتية كما هو في مسمائها ذاتية وليست موضوعية أي أنها قد لا تمثل الواقع فقد يعتقد الفرد أنه غير قادر على القيام بعمل معين مع أنه في الحقيقة قادر عليه وقد يكون أفضل من غيره

في القيام بهذا العمل لذلك يجب التحقق من مستوى الكفاءة الذاتية لدى الموظف، فقد يكون انسحابه من مهام معينة بسبب انخفاض كفاءته الذاتية وليس بسبب عدم قدرته الحقيقية على القيام بتلك المهام الوظيفية مما يزيد من مشاعر الاحتقان تجاه المنظمة.

بينما أوضحت دراسة (Norman, 2006) أن الكفاءة الذاتية يمكن أن يتم التدريب عليها وتدعيمها من خلال الخبرات التي يتم اكتسابها في العمل لتطوير وزيادة الكفاءة الذاتية وذلك من خلال الطرق التالية:

- عندما ينجح الفرد في إنجاز المهام المطلوبة منه والقيام بها بإتقان.
- عندما يتعلم الفرد القيام بالمهام من خلال مشاهدته للآخرين في مجموعات مقارنة تنجز مهاماً محددة (وذلك ما يعرف بعملية النمذجة).
- عندما يتلقى الفرد من الزملاء أو الرؤساء تغذية مرتدة إيجابية سريعة نتيجة قدرته على إنجاز مهام معينة.

ج. التفاؤل (Optimism):

يرى (Seligman, 2012) إلى أن التفاؤل يشير إلى المشاعر والمكنون الإيجابي لدى الفرد تجاه الأحداث المستقبلية بالإضافة إلى التقييم الإيجابي لتلك الأحداث وإمكانية حدوثها، وهو ما يزيد من فاعلية الشخص عند تعامله مع تلك الأحداث. وتؤكد (الدليعي، 2016م) أن التفاؤل يقود الفرد إلى النجاح في حياته العملية والشخصية، فتوافر الأمل والتفاؤل لدى الفرد يزيد من درجة مرونته حال تفاعله مع المواقف والأحداث التي يواجهها وبالتالي سينعكس ذلك على مستوى ثقة الفرد في قدراته وإمكاناته. ويتضح هنا أن تلك الأبعاد ترتبط بعضها البعض وتشكل توازن في الحالة النفسية الفرد وتحسن من صفاته وحياته الشخصية والعملية. في حين يعرف (Peterson, et. al., 2011) التفاؤل على أنه مزاج أو موقف معين يرتبط بالتوقع حول المستقبل المادي.

وأخيراً يرى الباحثان أن الأمل يعبر عن الشعور الإيجابي الذي يمتلكه الفرد نحو ما سوف يحدث في المستقبل وتوقع تحقيق نتائج إيجابية يطمح إليها مهما كانت صعبة الحدوث.

د. المرونة (Resilience):

ذكر (Masten & Reed, 2002) أن المرونة كأحد أبعاد رأس المال النفسي لم تنل الاهتمام الكافي مثلما حظيت به أبعاد رأس المال النفسي الأخرى، ويعتبر Masten ورفاقه من أوائل المهتمين بدراسة بعد المرونة، فهي من وجهة نظرهم رد فعل الفرد وقدرته على التكيف بشكل إيجابي عند تعرضه للمشكلات والمعوقات التي تواجهه (إسماعيل، 2016م). أما (الكرداوي، 2013م) فعرف المرونة على أنها الطاقة النفسية الإيجابية الكامنة لدى الموظف والتي تمكنه من سرعة العودة إلى حالته الطبيعية إبان تعرضه لمشكلة أو انتكاسة معينة داخل بيئة العمل.

ويشير كل من (Larson & Luthans, 2006) إلى أهمية وجود حد أدنى من المرونة لدى الفرد لما لذلك من دور مؤثر في زيادة معدلات الرضا الوظيفي والالتزام التنظيمي وكذا شعور بالراحة النفسية. كما يعرفها (Norman, 2006) على أنها الاستجابة الإيجابية ليس فقط للأحداث السلبية والصراعات ولكن أيضاً للأحداث الإيجابية التي يمكن أن تسبب ردود فعل معاكسة من جانب الفرد، وكذلك في صورة الضغوط التي يتعرض لها الفرد.

وتشير دراسة (Coutu, 2002) إلى أن الأفراد ذوي المرونة المرتفعة لديهم سمات مشتركة وهي: (إسماعيل، 2016م):

- قبول الفرد للواقع بشكل راسخ.
- إيمان الفرد بأن الحياة ذات معنى والتي غالباً ما تدعمها قيمه التي يتمسك بها بقوة.
- القدرة العالية على التكيف مع التغيرات ذات الأهمية.

2.2 الأداء الإبداعي للعاملين

تمهيد:

يقدم الأداء الإبداعي مساهمات خلاقة تساعد المنظمة على أن تصبح أكثر كفاءة وفاعلية وأكثر استجابة للفرص وحل المشاكل التي تواجهها ويزيد من الأفكار الجديدة التي تسعى إلى تغيير وتطوير العمليات والمنتجات والخدمات من أجل تحقيق أهداف المنظمة بشكل أفضل.

1.2.2 مفهوم وتعريف الأداء الإبداعي للعاملين

تعني كلمة إبداع في معاجم اللغة العربية إبداع الشيء، ابتدعه: أنه وبده، وإبداع الشيء يكون أولاً (لسان العرب). وأشار قاموس (Oxford) إلى الإبداع بأنه تقديم أفكار وأساليب أو طرائق جديدة (ألتك، 2006م). الإبداع هو العملية التي تعطي شيئاً ما لم يكن موجوداً (السعيد، 2005م).

إن ما يميز الإبداع عن الابتكار هو التعبير عن قدرة التفكير غير التقليدي أو اعتماد البراعة أو الخيال لتوليد طرائق جديدة وغير مألوفة وأصيلة أو حلول استثنائية، ويقف عند حدود الفكرة (الزعي، وخريس، 2010م). كما أن الأداء الإبداعي هو إنتاج أفكار جديدة ومفيدة، والابتكار هو التنفيذ الناجح للأفكار الإبداعية داخل المنظمة (Gumusluoglu & Ilsev, 2009).

ويوصف الأداء الإبداعي بأنه قدرة الموظف على الإنتاج بأسلوب عمل جديد أو فكرة جديدة أو حل مميز لمشكلة ما، إذ يتم هذا الإنتاج بقدر من الطلاقة الفكرية والمرونة الذهنية والأصالة والقدرة على التحليل والربط والحساسية للمشكلات (العتيبي، 2013م: 27). ويُعد أيضاً عملية فكرية مميزة تجمع بين المعرفة المتألفة والعمل الخلاق في شتى جوانب الحياة وتتعامل مع الواقع وتسعى للأفضل، والإبداع شبكة من العوامل التي تخلق وتستثمر المعرفة والتكنولوجيا الجديدة (درويش، 2014م: 7).

كما يُعد الأداء الإبداعي بأنه الأداء المميز الذي يمارسه الفرد أو الجماعة في موقع العمل كما أنه محصلة لمجموعة قدرات يتخذها الفرد تبدأ بإدراك الموقف القائم ويتبعها الاهتمام بجمع المعلومات ومن ثم تقييم البدائل المتاحة وتجربتها وأخيراً تبني سلوك أو فكرة معينة أو رفضها (الحراشة، ومقابلة، 2015م: 444).

ويركز الأداء الإبداعي للعاملين على جمع الأفكار وإخراجها بأسلوب أو عمل فريد من نوعه، وهذا يؤدي إلى تغيير في نتائج الموارد المستخدمة في هياكل المنظمة، وهذا التغيير يتصف بالفائدة والحديث. إن السياق العام للإداء الإبداعي هو عملية مساعدة الفرد على أن يكون أكثر حساسية للمشاكل أو حل المشكلة وجوانب النقص والتغيرات

الإبداعية والمعلومات والبحث عن حلول فريدة، والتنبؤ وصياغة الفرضيات وتقييمها وإعادة صياغتها وتعديلها إلى نتائج جديدة يستطيع الأشخاص المبدعون نقلها إلى الآخرين (Drazin & Glynn , 2000: 276)

ويشير (Schermerhorn, et al., 2002: 120) إلى أن الأداء الإبداعي ينطوي على تطوير استجابات فريدة ورؤية للمشاكل والفرص في البيئة الديناميكية المليئة بالمشاكل وغالباً ما يحدد الإبداع في صياغته قرارات تؤدي إلى نجاح الأشخاص والمنظمات في مواجهة التحديات المعقدة. ونلاحظ عن طريق المفاهيم أنفاً بأن الأشخاص المبدعين دائماً لديهم حلول وأفكار وطرائق وأساليب جديدة غير مألوفة أو غير متكرر.

هنالك وجهات نظر مختلفة لدى الباحثين والمهتمين في الأدب الإداري لذلك سوف نضع تعاريف الأداء الإبداعي لبعض الباحثين والتسلسل الزمني لها، وهي:

عرفه (Rosenberg , 2007:1) بأنه: "إنتاج أفكار جديدة ومفيدة لدى أفراد أو مجموعات نحو تحقيق هدف معين أو معالمة مشكلة معينة متعلقة بالعمل". في حين عرفه (Bartol , 2007:21) بأنه: "إنشاء قيمة للمنتج أو الخدمة أو الأفكار الجديدة أو إجراءات أو عملية مفيدة لدى أفراد يعملون معاً في نظام اجتماعي معقد".

وعرف (Kim & Lee , 2011: 234) الأداء الإبداعي بأنه: "سلوك الأفراد الذي يؤدي إلى تحديد الطرائق الأصلية وتحقيق بعض الأغراض المفيدة". بينما عرفه (Avey et al ., 2011:2) بأنه: "عملية الخروج بأفكار جديدة لتغيير المنتجات والخدمات والعمليات من أجل تحقيق أهداف المنظمة بشكل أفضل".

وعرفه (Malik & Choi, 2014) بأنه: "توليد المنتجات أو الأفكار أو الإجراءات التي تفي بشرطين، أي أنها جديدة أو أصلية وأن تكون ذات صلة مفيدة للمنظمة". كما عرفه (Jaiswal & Dhar, 2015) بأنه: "ظاهرة على مستوى الفردي من أجل إنتاج أفكار جديدة ذات قيمة للمنظمة". في حين عرفه (Yeh & Huan, 2017) بأنه: "قدرة الفرد على توليد أفكار جديدة ومفيدة بشأن الإجراءات والعمليات في مكان العمل".

وعرفه (Suifan & Janini , 2017) بأنه: "مجموعة من المهارات والقدرات والمعرفة والخبرات المتنوعة من قبل الأفراد لتوليد الأفكار الجديدة واتخاذ القرارات وحل المشكلات وإنجاز مهام العمل بطريقة فاعلة".

في ضوء التعريفات السابقة للأداء الإبداعي يستنتج الباحث ما يلي:

- بأن الأداء الإبداعي هو إعطاء أفكار جديدة وخلق أهدافها تطوير المنظمة.
- مجموعة من المهارات والأفكار والقدرات المعرفية التي تساعد في حل المشاكل.
- المساعدة في التغيير نحو الأفضل وبشكل إيجابي للوصول إلى الأهداف المنشودة.
- أفكار جديدة وأصلية تكون مرتبطة بعمل المنظمة.
- مهارات إبداعية غير مألوفة سابقاً.

تأسيساً لما سبق بعد الاستعراض المقدم آنفاً لتعريفات الأداء الإبداعي للعاملين يمكن للباحثين أن يقدموا تعريفاً للأداء الإبداعي للعاملين (هو السلوك الإنساني الذي يولد أفكاراً جديدة تتصف بالجدية والأصالة والفائدة والتي تؤدي إلى التغيير بشكل إيجابي لنتائج وموارد المنظمة وتحسين أدائها).

2.2.2 المكونات الإبداعية للعاملين

إن معظم الأفراد يملكون القدرة ليكونوا على الأقل مبدعين بدرجة أعلى من المتوسط، فما الذي يستطيع كل من الأفراد والمنظمات فعله لتحفيز إبداع العاملين، إن المكونات الأساسية للأفراد المبدعين الذين يؤدون دوراً حاسماً في الأداء الإبداعي، هي (الخبرة، ومهارات التفكير الإبداعي، والدافعية للعمل)، ولقد بين بأنه كلما كانت درجة كل مكون من المكونات عالية ازدادت احتمالية وجود الإبداع (Amabile, 1997).

أ. الخبرة:

هي الأساس لجميع الأعمال الإبداعية ويمكن النظر إليها على أنها مجموعة من المسارات المعرفية والكفاءات العالية التي تمكن الأفراد من حل مشكلة معينة أو القيام بمهمة معينة ويتضمن عنصر الخبرة من الذاكرة والمعرفة الواقعية والكفاءة التقنية والموهبة في مجال العمل المستهدف مثل: الخبرة في محاكاة الحاسوب أو في مجال إدارة المنظمة أو إدارة الاستراتيجية مثلاً (خبرة مهندس في التكنولوجيا يمتلك موهبة فطرية للتخيل والتفكير في المشاكل الهندسية المعقدة فضلاً عن التركيز عن الجوانب المهمة) (Amabile, 1997).

ب. مهارات التفكير الإبداعي:

وتشير مهارات التفكير الإبداعي ذات الصلة في المجالات التقنية، وتعتمد على المدخلات مثل: المهارات المعرفية والتعلم، وتشمل مهارات الإبداع بالأشياء مثل: معرفة الاستدلال لتوليد الأفكار الجديدة وتعتمد على التدريب والتجربة (Dewett, 2007).

وأضاف (Schilling, 2008) بأن مهارات التفكير تشمل القدرات الذهنية للتفكير المبدع والتي تتضمن القدرة على حل المشاكل غير المألوفة، والقدرة على التحليل والتغلب على الصعوبات وتحمل المخاطرة ويكون الحافز الجوهري مهماً جداً من أجل الإبداع، وأخيراً لإطلاق إمكانية الفرد المبدعة تتطلب في أغلب الأحيان بيئة تزود دعماً تكافؤ من أجل الأفكار المبدعة (العنزي، 2010م).

ج. الدافعية للعمل:

توصف الدافعة للعمل بموقف الأفراد اتجاه المهمة وتصوراتهم عن دوافعهم الخاصة للعمل على المهمة بشكل عام يمكن أن يكون جوهرياً وخارجياً، إذ أن دوافع العمل يجب أن تعرف بأنها دوافع تنشأ عن ردود فعل الفرد بشكل إيجابي على صفات المهمة نفسها، هذا التفاعل يمكن أن يكون من ذوي الاهتمام أو المشاركة أو الفضول أو التحدي الإيجابي (Zhou & Shalley, 2003).

وفي هذا الصدد أشار (العنزي، 2010م) إلى أن دافعية العمل تؤدي إلى تحويل قدرة الإبداع إلى أفكار إبداعية حقيقية، وأنه يحدد المدى الذي عن طريقه يقوم الأفراد باستثمار خبرتهم ومهاراتهم الإبداعية بشكل كامل، ولهذا غالباً ما نجد بأن الأفراد المبدعين يحبون عملهم إلى درجة يصبحوا فيها أكثر تطوراً به وإن الشيء المهم يمكن أن تؤثر بيئة عمل الفرد في الدافعية الداخلية ولقد وجد بأن مثيرات بيئة العمل تدعم الإبداع.

3. الإطار العملي

1.3 الوسائل الإحصائية المستخدمة:

استعان الباحثان في تحليل بيانات دراسته بحزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) Statistical Package For Social Science للحصول على نتائج أكثر دقة حيث تم إدخال البيانات إلى ذاكرة الحاسوب وفق مقياس ليكارد الخماسي وحسب الأوزان الآتية:

جدول رقم (1): مقياس ليكارد الخماسي

الرأي:	موافق بشدة	موافق	موافق نوعاً ما	غير موافق	غير موافق بشدة
الوزن:	5	4	3	2	1

وقد كانت أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة في هذه الدراسة:

- معامل كرونباخ ألفا ومعامل سبيرمان - براون للتجزئة النصفية لاختبارات أداة الدراسة.
- التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص افراد عينة الدراسة.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية.
- اختبار ويلكوكسن لعينة واحدة.
- الانحدار الخطي البسيط.
- الانحدار الخطي المتعدد.

2.3 صدق أداة الدراسة:

تم التأكد من الصدق الظاهري للاستبيان في صورته المبدئية بعرضه على عدد من المحكمين المتخصصين، حيث طلب الباحثان من المحكمين إبداء الرأي نحو مدى وضوح صياغة كل عبارة من عبارات أداة الدراسة ومدى ملائمة العبارة لقياس ما وضعت لأجله ومدى مناسبة العبارة للبعد الذي تنتهي إليه، كما وتم إدخال تعديلات على صياغة العبارات لتزداد وضوحاً، أو إضافة أية عبارات جديدة لتزداد الاستبانة شمولاً.

3.3 ثبات أداة الدراسة:

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، وكذلك باستخدام سبيرمان- براون للتجزئة النصفية وذلك بالنسبة لأداة الدراسة وكانت أهم النتائج التي تم التوصل إليها موضحة في الجدول رقم (2):

جدول (2): يبين نتيجة اختبار ألفا كرونباخ ومعامل التجزئة النصفية

عدد الفقرات	عدد الاستبيانات	معامل كرونباخ ألفا	معامل سبيرمان - براون للتجزئة النصفية
35	56	0.94	0.90

يتضح من النتائج المبينة في جدول (2) أن معامل الثبات لأداة الدراسة كان مقبولا إحصائيا، أي أن أداة الدراسة تتمتع بصدق وثبات عاليين؛ حيث بلغت قيمة معامل الثبات لأداة الدراسة (0.94) وهو معامل قوي جدًا يجعل الأداة مناسبة لجمع البيانات المتعلقة بالدراسة، كما بلغت قيمة معامل الصدق لسبيرمان براون (0.90) وهو معامل قوي جدا يجعل الأداة تتمتع بالصدق في جمع البيانات المتعلقة بالدراسة.

4.3 التحليل الإحصائي

1.4.3 خصائص أفراد عينة الدراسة:

في هذا الجزء تم تحليل خصائص أفراد عينة الدراسة ولكل خاصية على حدة كما يلي:

1.1.4.3 توزيع افراد عينة الدراسة بحسب النوع

وقد جاءت النتائج كما يبينها الجدول رقم (3)

جدول رقم (3): يوضح توزيع افراد عينة الدراسة حسب النوع

النوع	العدد	النسبة المئوية %
ذكر	42	75.0
أنثى	14	25.0
الإجمالي	56	100.0

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2021م

يتضح من الجدول (3) أن نسبة (75%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة هم من الذكور، ونسبة (25%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة هم من الإناث، ويعود ذلك إلى أن غالبية حملة الألقاب من أعضاء الهيئة التعليمية في كلية العلوم الإدارية هم من الذكور.

2.1.4.3 توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب العمر:

تم سؤال أفراد عينة الدراسة عن أعمارهم وأعطوا إجابات عن ذلك مبينة في الجدول (4).

جدول (4): يوضح توزيع افراد عينة الدراسة حسب العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية %
من 30 إلى أقل من 40 سنة	22	39.3
من 40 إلى أقل من 50 سنة	25	44.6
من 50 إلى أقل من 60 سنة	9	16.1
الإجمالي	56	100

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2021م

من خلال الجدول (4) يلاحظ أن نسبة (44.6%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة تتراوح أعمارهم ما بين (40-50 سنة)، ونسبة (39.3%) من إجمالي افراد عينة الدراسة تتراوح أعمارهم ما بين (30-40 سنة)، ونسبة (16.1%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة تتراوح أعمارهم ما بين (50-60 سنة)، ومن خلال ذلك يلاحظ الباحثان أن أفراد عينة الدراسة لهم أعمار متفاوتة وقد تم استهداف كافة الفئات العمرية للمبحوثين في كلية العلوم الإدارية.

3.1.4.3 توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب المؤهل

وقد جاءت النتائج كما في الجدول (5)

جدول (5): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية %
ماجستير	15	26.8
دكتوراه	41	73.2
الإجمالي	56	100.0

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2021م

يتضح من الجدول (5) أن نسبة (73.2%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة في كلية العلوم الإدارية لديهم مؤهل دكتوراه ونسبة (26.8%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة لديهم مؤهلات ماجستير.

4.1.4.3 توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب سنوات الخبرة

وقد جاءت النتائج كما يبينها الجدول (6)

جدول (6): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

الخبرة	العدد	النسبة المئوية %
من 5 الى اقل من 10 سنوات	8	14.3
من 10 الى اقل من 15 سنة	9	16.1
15 سنة فأكثر	39	69.6
الإجمالي	56	100.0

المصدر: من إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2021م

يتضح من الجدول (6) أن نسبة (69.6%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة تتراوح خبرتهم العملية ما بين 15 سنة فأكثر، ونسبة (16.1%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة تتراوح خبرتهم العملية ما بين (10-15 سنة)، ونسبة (14.3%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة تتراوح خبرتهم العملية ما بين (5-10 سنوات)، ويلاحظ الباحثان بان غالبية أفراد عينة الدراسة لديهم خبرات عالية تفوق عشر سنوات فأعلى وبنسبة 85.7%.

5.1.4.3 توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب اللقب العلمي

وقد جاءت النتائج كما يبينها الجدول (7)

جدول (7): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب اللقب العلمي

اللقب العلمي	العدد	النسبة المئوية %
مدرس	15	26.8
أستاذ مساعد	30	53.6
أستاذ مشارك	11	19.6
الإجمالي	56	100.0

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2021م

يتضح من الجدول (7) أن نسبة (53.6%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة لديهم لقب أستاذ مساعد دكتور، ونسبة (26.8%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة لديهم لقب مدرس، ونسبة (19.6%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة لديهم لقب أستاذ مشارك دكتور، ويلاحظ الباحثان بأن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من حملة شهادة الدكتوراه ونسبة (73.2%).

2.4.3 التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه متغيرات الدراسة

تم استخراج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة المتمثلة بـ (رأس المال النفسي، والأداء الإبداعي) حيث تم التحليل لكل متغير بصورة كلية كما يلي:

1.2.4.3 رأس المال النفسي الإيجابي

يتمثل رأس المال النفسي بـ (الكفاءة الذاتية – الأمل – التفاؤل) ولذلك تم التحليل الوصفي بصورة كلية لرأس المال النفسي الإيجابي حيث كانت النتائج التي تم التوصل إليها مبيّنة في الجدول رقم (8)، والذي يحتوي على متوسط درجات التوافر لكل بعد من رأس المال النفسي الأربعة، ومعنوية الاتجاه العام لإجابات أفراد عينة الدراسة في كلية العلوم الإدارية والانحرافات المعيارية، والأوزان النسبية لتلك الأبعاد، حيث يلاحظ من بيانات الجدول المذكور ما يلي:

- بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة عن توافر رأس المال النفسي 4.03، وهذا يعني أن درجة إدراك أفراد عينة الدراسة عن توافر رأس المال النفسي مجتمعة معاً تقع عند المستوى "متوافر بدرجة عالية" حيث تنتمي قيمة الوسط الحسابي العام إلى فئة المقياس (3.40-4.20) ويشير إلى توافر عالٍ لرأس المال النفسي في كلية العلوم الإدارية، كما تشير قيمة الانحراف المعياري العام إلى تقارب الآراء وتجانسها حول رأس المال النفسي حيث بلغت قيمته 0.42 ويشير الوزن النسبي العام إلى أن التوافر كان مقبولاً وبوزن نسبي عالي 80.6% أي أن نسبة 80.6% من إجمالي أفراد عينة الدراسة يروون أن رأس المال النفسي متوافر في المنظمة المبحوث.

- يبين تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة عن درجة توافر رأس المال النفسي أن متوسط درجات التوافر لكافة الأبعاد الستة (الكفاءة الذاتية – الأمل – التفاؤل) جاءت أعلى من نقطة المنتصف في مقياس ليكارد الخماسي، وتراوح ما بين 3.81 ، 4.18 ، وبالتالي كانت في المستوى "متوافرة بدرجة عالية" حيث كانت أدنى تلك الأبعاد توافراً هي التفاؤل بوسط حسابي 3.81 ويشير إلى توافر عالي للتفاؤل في كلية العلوم الإدارية وبانحراف معياري 0.41 ويشير إلى تقارب الآراء وتجانسها حول التفاؤل في المنظمة المبحوث وبوزن نسبي عالي 76.2% ، وكانت أعلى تلك الأبعاد توافراً هي الكفاءة الذاتية بوسط حسابي 4.18 ويشير إلى توافر عالي للكفاءة الذاتية في المنظمة المبحوث وبانحراف معياري 0.46 ويشير إلى تقارب الآراء وتجانسها حول الكفاءة الذاتية، وبوزن نسبي عالي 83.6%.

- بوجه عام كان مستوى الدلالة معنوياً وبدرجة كبيرة جداً، وفي صورة واضحة ومتسقة من الناحية الإحصائية لكافة الأبعاد الثلاثة حيث كانت قيم مستوى الدلالة أقل من 0.05 التي تم إجراء اختبار ويلكوكسن ($P < 0.05$) فيما يتعلق باتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة نحو رأس المال النفسي في كلية العلوم الإدارية ولكافة

الأبعاد الثلاثة: مما يشير إلى معنوية الاتجاه عن قيمة الوسط الفرضي لمقياس ليكارد الخماسي والذي يساوي (3).

جدول رقم (8): التحليل الوصفي ونتائج اختبار ويلكوكسن لقياس معنوية الاتجاه العام لإجابات افراد عينة الدراسة حول راس المال النفسي

م	الفقرة	الوسط الحسابي ن=56	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	مستوى التوافر	Wilcoxon (قيمة z)	مستوى الدلالة (P.value)
1	الكفاءة الذاتية	4.18	0.46	83.6	عالي	3.96	0.00
2	الأمل	4.10	0.38	82.0	عالي	3.91	0.00
3	التفاؤل	3.81	0.41	76.2	عالي	4.08	0.00
	ملخص راس المال النفسي	4.03	0.42	80.6	عالي	3.99	0.00

المصدر: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الواردة في قائمة الاستقصاء باستخدام برنامج SPSS.

2.2.4.3 الأداء الإبداعي

يتمثل الأداء الإبداعي بـ (الأصالة – الطلاقة الفكرية – حساسية حل المشكلات، المرونة الذهنية) لذلك تم التحليل بصورة كلية للأداء الإبداعي؛ حيث كانت النتائج التي تم التوصل إليها مبينة في الجدول (8) والذي يحتوي على متوسط درجات التوافر لكل بعد من أبعاد الأداء الإبداعي، ومعنوية الاتجاه العام لإجابات أفراد عينة الدراسة في كلية العلوم الإدارية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لتلك الأبعاد، حيث يلاحظ من بيانات الجدول المذكور ما يلي:

- بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة عن توافر الأداء الإبداعي 3.47، وهذا يعني أن درجة إدراك أفراد عينة الدراسة عن توافر الأداء الإبداعي مجتمعة معاً تقع عند المستوى "متوافر بدرجة عالية" حيث تنتمي قيمة الوسط الحسابي العام الى فئة المقياس (4.20-3.40) ويشير إلى توافر عالي للأداء الإبداعي في كلية العلوم الإدارية، كما تشير قيمة الانحراف المعياري العام الى تقارب الآراء وتجانسها حول الأداء الإبداعي حيث بلغت قيمته 0.60 ويشير الوزن النسبي العام الى أن التوافر كان مقبولا وبوزن نسبي عالي 69.4% أي أن نسبة 69.4% من أجمالي افراد عينة الدراسة يروون أن الأداء الإبداعي متوافر في المنظمة المبحوثة.
- يبين تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة عن درجة توافر الأداء الإبداعي أن متوسط درجات التوافر لكافة الأبعاد الأربعة (الأصالة – الطلاقة الفكرية – حساسية حل المشكلات، المرونة الذهنية) جاءت اعلى من نقطة المنتصف في مقياس ليكارد الخماسي، وتراوح ما بين 3.09 ، 3.85 ، وبالتالي كانت في المستويين "متوافرة بدرجة متوسطة" و "متوافرة بدرجة عالية" حيث كانت ادنى تلك الأبعاد توافرا هو بعد حساسية حل المشكلات بوسط حسابي 3.09 ويشير إلى توافر متوسط لحساسية حل المشكلات في كلية العلوم الإدارية وبانحراف معياري 0.80 ويشير الى تقارب الآراء وتجانسها حول حساسية حل المشكلات في المنظمة المبحوثة وبوزن نسبي متوسط 61.8% ، وكانت اعلى تلك الأبعاد توافرا هو بعد الطلاقة الفكرية بوسط حسابي 3.85 ويشير الى توافر عالي للطلاقة الفكرية في المنظمة المبحوثة وبانحراف معياري 0.47 ويشير إلى تقارب الآراء وتجانسها حول الطلاقة الفكرية، وبوزن نسبي عالي 77%.
- بوجه عام كان مستوى الدلالة معنوياً وبدرجة كبيرة جداً، وفي صورة واضحة ومتسقة من الناحية الإحصائية

لكافة الأبعاد الأربعة حيث كانت قيم مستوى الدلالة أقل من 0.05 التي أُجري عندها اختبار ويلكوكسن ($P < 0.05$) وذلك فيما يتعلق باتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة نحو الأداء الإبداعي في كلية العلوم الإدارية ولكافة الأبعاد الأربعة مما يشير الى معنوية الاتجاه عن قيمة الوسط الفرضي لمقياس ليكارد الخماسي والذي يساوي (3).

جدول رقم (9): التحليل الوصفي ونتائج اختبار ويلكوكسن لمقياس معنوية الاتجاه العام لإجابات افراد عينة الدراسة حول الأداء الإبداعي

م	الفقرة	الوسط الحسابي ن=56	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	مستوى التوافر	Wilcoxon (قيمة z)	مستوى الدلالة (P.value)
1	الأصالة	3.63	0.45	72.6	عالي	4.21	0.00
2	الطلاقة الفكرية	3.85	0.47	77.0	عالي	3.82	0.00
3	حساسية حل المشكلات	3.09	0.80	61.8	متوسط	3.17	0.00
4	المرونة الذهنية	3.33	0.66	66.6	متوسط	3.55	0.00
	ملخص الأداء الإبداعي	3.47	0.60	69.4	عالي	3.69	0.00

المصدر: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الواردة في قائمة الاستقصاء باستخدام برنامج SPSS.

3.4.3 اختبار فرضيات الدراسة:

لاختبار فرضيات الدراسة قام الباحثان باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد وذلك باستخدام برنامج (SPSS) لمعرفة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتعد الفروق معنوية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة (Sig.) أصغر من مستوى المعنوية المعتمد في هذه الدراسة 0.05 والعكس صحيح.

الفرضية الرئيسة للدراسة: "لا يوجد تأثير معنوي لراس المال النفسي على الأداء الإبداعي في المنظمة المبحوثة".

تتمثل عناصر راس المال النفسي بكل من (الكفاءة الذاتية، الأمل، التفاؤل)، كما تتمثل أبعاد الأداء الإبداعي بـ (الأصالة، الطلاقة الفكرية، حساسية حل المشكلات، المرونة الذهنية) واختبار الفرضية الرئيسة للدراسة تم اختبارها باستخدام طريقة الانحدار الخطي البسيط وطريقة الانحدار الخطي المتعدد كل على حده كما يلي:

1.3.4.3 طريقة الانحدار الخطي البسيط: تم استخدام طريقة الانحدار الخطي البسيط لإيجاد علاقة وتأثير كل متغير مستقل (الكفاءة الذاتية، الأمل، التفاؤل) على المتغير التابع وفق النموذج $y = a + bx$ ولكل فرضية فرعية على حدة كما يلي: الفرضية الفرعية الأولى: "لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للكفاءة الذاتية على الأداء الإبداعي في المنظمة المبحوثة".

ولاختبار تأثير الكفاءة الذاتية على الأداء الإبداعي قام الباحثان باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لمعرفة علاقة وتأثير الكفاءة الذاتية على الأداء الإبداعي، وكانت أهم النتائج اللازمة لاختبار هذه الفرضية موضحة في الجدول رقم (10):

جدول رقم (10): أهم نتائج الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر الكفاءة الذاتية على الأداء الإبداعي

المتغير المستقل	المعاملات	قيم المعاملات	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	قيمة t المحسوبة	قيمة f المحسوبة	قيمة مستوى الدلالة Sig
الكفاءة الذاتية	ثابت الانحدار a	1.11	0.79	0.62	4.76	64.79	0.000
	معامل الانحدار b	0.68			8.05		
y = 1.11 + 0.68x							

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية بالاعتماد على برنامج SPSS.

المتغير المستقل الكفاءة الذاتية والمتغير التابع الأداء الإبداعي

يتضح من النتائج المبينة في الجدول (10) وجود علاقة تأثير إيجابية وذات دلالة معنوية للمتغير المستقل المتمثل بالكفاءة الذاتية في المتغير التابع والمتمثل بالأداء الإبداعي، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار 0.68 أي أنه كلما زادت الكفاءة الذاتية في المنظمة محل الدراسة بمقدار وحدة قياس واحدة تؤدي إلى زيادة في الأداء الإبداعي بمقدار 0.68 من الوحدة، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط 0.79 وهو معامل ارتباط طردي معنوي قوي، ويشير إلى أنه كلما زادت الكفاءة الذاتية تؤدي إلى زيادة في الأداء الإبداعي والعكس صحيح، وهذان المعاملان – معامل الانحدار ومعامل الارتباط – ذات دلالة معنوية بحسب ما أشار إليه اختبار t، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار أعلاه والمتمثلة في معامل التحديد فقد بلغت 0.62 مما يشير إلى أن 62% من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على الأداء الإبداعي تعود إلى الكفاءة الذاتية وحدها (مع ثبات بقية العوامل الأخرى) بينما 38% من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على الأداء الإبداعي تعود إلى عوامل أخرى، وقد أشار اختبار f إلى أن نموذج الانحدار أعلاه ذو دلالة معنوية حيث بلغت قيمة مستوى دلالة f (0.00) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة وهي 0.05 وبهذه النتائج توصل الباحثان إلى رفض فرضية العدم (H0) للفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أنه (لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للكفاءة الذاتية على الأداء الإبداعي في المنظمة المبحوثة) وقبول الفرضية البديلة (H1) التي تنص على أنه (يوجد أثر ذو دلالة معنوية للكفاءة الذاتية على الأداء الإبداعي في المنظمة المبحوثة)

الفرضية الفرعية الثانية: "لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للأمل على الأداء الإبداعي في المنظمة المبحوثة".

ولاختبار تأثير الأمل على الأداء الإبداعي قام الباحثان باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لمعرفة علاقة وتأثير الأمل على الأداء الإبداعي. وكانت أهم النتائج اللازمة لاختبار هذه الفرضية موضحة في الجدول رقم (11):

جدول رقم (11): أهم نتائج الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر الأمل على الأداء الإبداعي

المتغير المستقل	المعاملات	قيم المعاملات	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	قيمة t المحسوبة	قيمة f المحسوبة	قيمة مستوى الدلالة Sig
الأمل	ثابت الانحدار a	1.36	0.70	0.49	3.66	34.68	0.000
	معامل الانحدار b	0.55			5.89		
y = 1.36 + 0.55x							

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية بالاعتماد على برنامج SPSS.

المتغير المستقل الأمل والمتغير التابع الأداء الإبداعي

يتضح من النتائج المبينة في الجدول (11) وجود علاقة تأثير إيجابية وذات دلالة معنوية للمتغير المستقل المتمثل بالأمل في المتغير التابع والمتمثل بالأداء الإبداعي، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار 0.55 أي أنه كلما زاد الأمل في المنظمة محل الدراسة بمقدار وحدة قياس واحدة تؤدي إلى زيادة في الأداء الإبداعي بمقدار 0.55 من الوحدة، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط 0.70 وهو معامل ارتباط طردي معنوي عالي، ويشير إلى أنه كلما زاد الأمل يؤدي إلى زيادة عالية في الأداء الإبداعي والعكس صحيح، وهذان المعاملان - معامل الانحدار ومعامل الارتباط - ذات دلالة معنوية بحسب ما أشار إليه اختبار t، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار أعلاه والمتمثلة في معامل التحديد فقد بلغت 0.49 مما يشير إلى أن 49% من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على الأداء الإبداعي تعود إلى الأمل وحده (مع ثبات بقية العوامل الأخرى) بينما 51% من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على الأداء الإبداعي تعود إلى عوامل أخرى، وقد أشار اختبار f إلى أن نموذج الانحدار أعلاه ذو دلالة معنوية حيث بلغت قيمة مستوى دلالة f (0.00) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة وهي 0.05 وبهذه النتائج توصل الباحثان إلى رفض فرضية العدم (H0) للفرضية الفرعية الثانية التي تنص على أنه (لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للأمل على الأداء الإبداعي في المنظمة المبحوثة) وقبول الفرضية البديلة (H1) التي تنص على أنه (يوجد أثر ذو دلالة معنوية للأمل على الأداء الإبداعي في المنظمة المبحوثة).

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للتفاوت على الأداء الإبداعي في المنظمة المبحوثة.

ولاختبار تأثير التفاؤل على الأداء الإبداعي قام الباحثان باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لمعرفة علاقة وتأثير التفاؤل على الأداء الإبداعي. وكانت أهم النتائج اللازمة لاختبار هذه الفرضية موضحة في الجدول رقم (12):

جدول رقم (12): أهم نتائج الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر التفاؤل على الأداء الإبداعي

المتغير المستقل	المعاملات	قيم المعاملات	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	قيمة t المحسوبة	قيمة f المحسوبة	قيمة مستوى الدلالة Sig
التفاوت	ثابت الانحدار a	1.09	0.80	0.64	4.27	18.94	0.000
	معامل الانحدار b	0.70			4.35		
	y = 1.09 + 0.70x						

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية بالاعتماد على برنامج SPSS.

المتغير المستقل التفاؤل والمتغير التابع الأداء الإبداعي

يتضح من النتائج المبينة في الجدول (12) وجود علاقة تأثير إيجابية وذات دلالة معنوية للمتغير المستقل المتمثل بالتفاؤل في المتغير التابع المتمثل بالأداء الإبداعي، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار 0.70 أي أنه كلما زاد التفاؤل في المنظمة محل الدراسة بمقدار وحدة قياس واحدة يؤدي إلى زيادة في الأداء الإبداعي بمقدار 0.70 من الوحدة، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط 0.80 وهو معامل ارتباط طردي معنوي قوي، ويشير إلى أنه كلما زاد التفاؤل يؤدي إلى زيادة في الأداء الإبداعي والعكس صحيح، وهذان المعاملان - معامل الانحدار ومعامل الارتباط - ذات دلالة معنوية بحسب ما أشار إليه اختبار t ، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار أعلاه والمتمثلة في معامل التحديد فقد بلغت 0.64 مما يشير إلى أن 64% من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على الأداء الإبداعي تعود إلى التفاؤل وحده (مع ثبات بقية العوامل الأخرى) بينما 36% من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على الأداء الإبداعي تعود إلى عوامل أخرى، وقد أشار اختبار f إلى أن نموذج الانحدار أعلاه ذو دلالة معنوية حيث بلغت قيمة مستوى دلالة f (0.00) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة وهي 0.05 وبهذه النتائج توصل الباحثان إلى رفض فرضية العدم (H_0) للفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على أنه (لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتفاؤل على الأداء الإبداعي في المنظمة المبحوثة) وقبول الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على أنه (يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتفاؤل على الأداء الإبداعي في المنظمة المبحوثة).

2.3.4.3 طريقة الانحدار الخطي المتعدد

تم اختبار الفرضية الرئيسة للدراسة باستخدام الانحدار الخطي المتعدد وفق النموذج $y = a + b_1x_1 + b_2x_2 + b_3x_3$ حيث أن:

y المتغير التابع: الأداء الإبداعي

x_1, x_2, x_3 : المتغيرات المستقلة وهي (الكفاءة الذاتية - الأمل - التفاؤل)

b_1, b_2, b_3 : معاملات الانحدار

a : ثابت الانحدار

وكانت النتائج المتعلقة بالانحدار الخطي المتعدد كما يبينها الجدول (12)

جدول رقم (12): أهم نتائج الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة أثر راس المال النفسي على الأداء الإبداعي

م	المتغيرات المستقل	ثابت الانحدار	معامل الانحدار B	قيمة T المحسوبة	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة
1	الكفاءة الذاتية	1.02	0.45	3.21	0.96	0.93	47.66	0.00
2	الأمل		0.15	2.64				
3	التفاؤل		0.35	3.04				
$y = 1.02 + 0.45x_1 + 0.15x_2 + 0.35x_3$								

من خلال الجدول (12) الذي يبين نتيجة الانحدار الخطي المتعدد تشير النتائج إلى وجود علاقة تأثير إيجابية طردية وذات دلالة معنوية للمتغيرات المستقلة المتمثلة بـ (الكفاءة الذاتية، الأمل، التفاؤل) والمتغير التابع المتمثل

بالأداء الإبداعي ووفقاً لهذا النموذج تساهم المتغيرات المستقلة المتمثلة بـ ((الكفاءة الذاتية، الأمل، التفاؤل) في الأداء الإبداعي بمقدار (0.45، 0.15، 0.35) على التوالي أي أن الكفاءة الذاتية تزيد في الأداء الإبداعي بمقدار (0.45) مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير الأبعاد الأخرى لرأس المال النفسي على الأداء الإبداعي في الوقت نفسه، ويزيد الأمل في الأداء الإبداعي بمقدار (0.15) وتزيد التفاؤل في الأداء الإبداعي بمقدار (0.35) مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير الأبعاد الأخرى على الأداء الإبداعي في الوقت نفسه، ونلاحظ أنه عند زيادة رأس المال النفسي بمقدار وحدة زيادة واحدة لكل بعد من أبعاده الثلاثة تؤدي إلى زيادة في الأداء الإبداعي بمقدار 0.95 من الوحدة ، كما يشير اختبار (T) أن معاملات الانحدار ذات دلالة معنوية، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط (0.96) وهو معامل ارتباط طردي معنوي قوي جداً ويشير إلى وجود علاقة ارتباط طردية قوية جداً بين رأس المال النفسي والأداء الإبداعي أي أنه كلما زاد رأس المال النفسي يؤدي إلى زيادة عالية جداً في الأداء الإبداعي والعكس صحيح، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار أعلاه والمتمثلة في معامل التحديد فقد بلغت (0.93) مما يشير إلى أن (93%) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على الأداء الإبداعي تعود إلى أبعاد رأس المال النفسي مجتمعة معاً بينما 7% من التأثيرات والتغيرات التي تطرأ على الأداء الإبداعي تعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، وقد أشار اختبار (F) الذي بلغت قيمته (47.66) إلى أن نموذج الانحدار أعلاه ذو دلالة معنوية حيث بلغت قيمة مستوى دلالة (F) (0.00) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة (0.05) وبهذه النتائج توصل الباحثان إلى رفض فرضية العدم للفرضية الرئيسة للدراسة (H0) التي تنص على أنه (لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لرأس المال النفسي المتمثل بـ (الكفاءة الذاتية – الأمل – التفاؤل) على الأداء الإبداعي في المنظمة المبحوثة، وتحل محلها الفرضية البديلة (H1) التي تنص على أنه (يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لرأس المال النفسي المتمثل بـ (الكفاءة الذاتية – الأمل – التفاؤل) على الأداء الإبداعي في المنظمة المبحوثة).

من خلال نموذج الانحدار الخطي البسيط ونموذج الانحدار الخطي المتعدد والذي تم من خلالهما التوصل إلى وجود علاقة تأثير إيجابية وذات دلالة معنوية لرأس المال النفسي (الكفاءة الذاتية، الأمل، التفاؤل) على الأداء الإبداعي في المنظمة المبحوثة، ومن خلال ذلك توصل الباحثان إلى نفي الفرضية الرئيسة للدراسة (فرضية العدم H0) التي تنص على أنه (لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لرأس المال النفسي (الكفاءة الذاتية، الأمل، التفاؤل) على الأداء الإبداعي في المنظمة المبحوثة وتحل محلها الفرضية البديلة (H1) التي تنص على أنه "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لرأس المال النفسي (الكفاءة الذاتية، الأمل، التفاؤل) على الأداء الإبداعي في المنظمة المبحوثة".

4. الاستنتاجات والتوصيات:

1.4 نتائج الدراسة الميدانية

في ضوء التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة أظهرت النتائج التالية:

- دلت نتائج الوصف الإحصائي عن وجود إدراك عال لتوافر رأس المال النفسي الإيجابي بأبعاده (الكفاءة الذاتية، والأمل، والتفاؤل) لدى أعضاء الهيئة التدريسية في كلية العلوم الإدارية، جامعة عدن.

- بينت نتائج الوصف الإحصائي عن وجود إدراك عال لتوافر الأداء الإبداعي بأبعاده الأربعة (الأصالة، الطلاقة الفكرية، حساسية حل المشكلات، المرونة الذهنية) مجتمعة معاً لدى أعضاء الهيئة التدريسية لكلية العلوم الإدارية. جامعة عدن.
- أظهرت نتائج الدراسة عن وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لراس المال النفسي (الكفاءة الذاتية، الأمل، التفاؤل) على الأداء الإبداعي لدى كلية العلوم الإدارية، جامعة عدن".

2.4 توصيات الدراسة

- في ضوء نتائج الدراسة الحالية فإنه يمكن وضع مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تعزيز الشعور لأعضاء الهيئة التدريسية لكلية العلوم الإدارية جامعة عدن محل الدراسة الرأس المال النفسي الإيجابي، لتسهم في تعزيز الأداء الإبداعي لديهم، وذلك على النحو التالي:
- أساليب يمكن أن تعزز من شعور في الرأس المال النفسي العمل، ومنها: مشاركة العاملين في صنع القرارات، وتنفيذ سياسة تمكين العاملين، وتطبيق سياسة فريق العمل، والتدريب المستمر لأعضاء الهيئة التدريسية والعاملين للتغلب على شعور الضغوط في العمل، ومراعاة الظروف النفسية والاجتماعية للعاملين لتعزيز الحالة النفسية والحفاظ على العقد النفسي للعاملين، وتعزيز مستوى التفاؤل لدى أعضاء الهيئة التدريسية عبر المواءمة بين أهداف الكلية وأهدافهم الشخصية.
 - سياسات تنظيمية تعزز جوانب الأداء الإبداعي، عن طريق إتاحة الفرص للمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالعمل وضع الخطط وطرائق التنفيذ التي تلائم البرامج لتنفيذها والتي تنسجم مع سياسات الكلية.
 - استراتيجيات وأساليب تنظيمية تسهم في تعزيز الأداء الإبداعي التنظيمي، ومنها: تدريب العاملين المستمر لاكتشاف تكوين أي اعتقادات سلبية لديهم نحو المنظمة، والاستماع والتواصل المستمر معهم.

3.4 آفاق البحث المستقبلية.

- أشارت نتائج الدراسة الحالية عدداً من النقاط التي يمكن أن تفتح آفاقاً للدراسة في المستقبل، وتشمل:
- أن تصدر بعد الكفاءة الذاتية بين أبعاد الرأس المال النفسي في كلية العلوم الإدارية لدى جامعة عدن، وكذلك تأثير أبعاد الراس المال النفسي الإيجابي الأقوى على الأداء الإبداعي بأبعاده يحتاج إلى توسيع نطاق الدراسة ليشمل مزيد من دراسة تأثير الكفاءة الذاتية هذا البعد تأثيره الأداء الإبداعي
 - قد يكون من المفيد علمياً تطبيق الدراسة الحالية على منظمات أخرى، ومهن ذات طبيعة أخرى كالمنظمات الإنتاجية، أو بالتطبيق على مؤسسات جامعية خاصة، لمقارنة النتائج بينهم.

5. المراجع

1.5 المراجع العربية:

- إبراهيم، منى محمد سيد (2010) لنموذج مقترح لبعض مسببات ونتائج رأس المال النفسي بالتطبيق على المستشفيات والمراقبة الطبية بجامعة المنصورة، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة-جامعة طنطا، مصر.

- ابو جراد، علي حسن، أبو حجير، طارق مفلح. (2018). رأس المال النفسي الإيجابي ودوره في تعزيز الأداء بالجامعات الفلسطينية، الخاصة (جامعة غزة – نموذجاً). مجلة جامعة الأزهر-غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 81، عدد خاص، (c) ص 9.
- اسماعيل، عمار فتحي موسي. (2016). دور رأس المال النفسي في بناء البراعة التنظيمية للعاملين بجامعتي المنوفية ومدينة السادات، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية العدد (3) -المجلد رقم (53) – يوليو.
- الشربيني، صفاء أحمد وعوس، محمد جمال عبد القادر (2016) للعلاقة بين أبعاد رأس المال النفسي وسلوكيات المواطنة التنظيمية، بالتطبيق على العاملين بالشركات الصناعية التابعة لقطاع الأعمال العام بالدقهلية، المجلة المصايف للدراسات التجارية مجلد 40، العدد 1، مصر.
- العنزي، سعد علي وإبراهيم، إبراهيم خليل (2012) رأس المال النفسي الإيجابي منظور فكري في المكونات والمركبات الجوهرية للبناء والتطوير"، مجلة العلوم الاقتصادية الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة ب داد، المجلد، (18) العدد، رقم (6).
- الكردوي، مصطفى محمد أحمد (، 2013) لأثر الانضمام الوظيفي في العلاقة بين رأس المال النفسي ومستوى الشعور بالاحتقان التنظيمي لدى العاملين بالقطاع الحكومي في محافظة الدقهلية، معهد الإدارة العامة بالاياض، مجلد 53، عدد.
- البردان، محمد. (2017) دور رأس المال النفسي كمتغير وسيط في العلاقة بين القيادة الأصيلة والارتباط بالعمل، أطروحة دكتوراه، جامعة مدينة السادات، القاهرة. مصر
- جعبري، أسماء جبارة، (2018). علاقة رأس المال النفسي الإيجابي بأداء العاملين في الجامعات الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال من كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل الغربية، دولة فلسطين.
- حسن عزة أحمد الشربيني. (2013). دور رأس المال النفسي في بناء وتدعيم الالتزام التنظيمي دراسة تطبيقية على أعضاء هيئة التدريس بجامعة الزقازيق مجلة البحوث التجارية المعاصرة كلية التجارة، جامعة سوهاج ، 27 (1) ، 92- 140.
- حسني، علي (2014): تأثير أبعاد رأس المال النفسي على رفاهية الموظف ومشاركة المعرفة في حالة جامعة كفر الشيخ، المجلة العلمية للبحوث التجارية، 1(4)، 5-35، جامعة المنوفية - كلية التجارة، مصر.
- ريم سلمان عباس الدليعي، (2016). خصائص القيادة النسوية وأثرها في تطوير رأس المال النفسي: اختبار الدور المعدل لقوة الخبرة، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، قسم إدارة الأعمال، عمان.
- عارف، محمد عارق عبده. (2019). نموذج مقترح لقياس مدى تأثير رأس المال النفسي في شركات الأسمدة والكيماويات يتناسب مع طبيعة إدارة المواهب البشرية، باعتبار أن شركات الأسمدة والكيماويات في المنظمات المصرية.

المراجع باللغة الإنجليزية:

- Avery, G. B. et al., (2009), " Psychological Capital: A positive resource for combating employee stress and turnover." **Human Resource Management, Vol (48), No (5), 677-693.**
- Baron, R. A., Franklin, R. J., & Hmieleski, K. M. (2016). Why entrepreneurs often experience low, not high, levels of stress: The joint effects of selection and psychological capital. **Journal of management, 42(3), 742-768.**
- Cameron, K. S., & Caza, A. (2004). **Introduction: Contributions to the discipline of positive organizational scholarship. American Behavioral Scientist, 47(6), 731-739.**
- Eid, J. et al., (2012), " Leadership, Psychological Capital and safety research: Conceptual issues and future research questions", **Safety Science, Vol.50, No.1, 55- 61.**

- Herbert, M., (2011)," **An exploration of the relationships between Psychological Capital, occupational stress, burnout and employee engagement.** Unpublished Master's thesis, University of Stellenbosch, South Africa.
- Irfan, Wajiha and Naz, Kanwal and Jaweed, Hira and Ali Khan Bhatti, Asfar,(2020). The Role of Psychological Capital in Academic Adjustment among University Students, Online at <https://mp.ra.ub.uni-> MPRA Paper No. 104615, posted 11 Dec 2020 00:01 UTCmuenchen.de/104615/
- Jafri, M., (2013),"A study of the relationship of Psychological Capital and students 'performance", **Business Perspectives and Research**,Vol.1, No.2,9-16.
- Jun, A. (2011)," Income inequality, social capital and self-rated health and dental status in older Japanese". **Social science & medicine**, Vol. 73, No.10, 1561-1568.
- Liu, L. et al., (2012). "**The mediating role of psychological capital on the association between occupational stress and depressive symptoms among Chinese physicians: a cross-sectional study**", **BMC public Health**, 12:219.
- Luthans, et al., (2008), "Experimental Analysis of a Web-Based Training Intervention to Develop Positive Psychological Capital". **Academy of Management Learning & Education**, Vol.7, No. 2, 209-221.
- Luthans, F., Youssef, C. (2004). **Human, social, and now positive Psychological capital management: investing in people for competitive advantage.** **Organizational Dynamics**, 33(2), 143-160.
- M. Abbas, . U. Raja, "Impact of psychological capital on innovative performance and job stress", **IOSR Journal of Business and Management**,(2015), Vol. 32, Issue. 2, P.
- Masten, A. . Reed, M. (2002)," **Resilience in development**", Handbook of positive psychology, 74-88.
- Norman, S. (2006),"**The role of trust: Implications for psychological capital and authentic Leadership**" (PH.D), Faculty of The Graduate College at the University of Nebraska.
- Rego, A. et al., (2012). Authentic leadership promoting employees' psychological capital and creativity", **Journal of business research**, Vol .65, No. 3, 429-437.
- Rowe, K. P. (2013). **Psychological capital & employee loyalty: The mediating role of protean career orientation.** Master's Dissertation, University of Canterbury.
- Schmid, K.L., Lopez, S., (2011).Positive pathways to adulthood: The role of hope in adolescent's construction of their futures. Journal article, **review, eliotpearson department of child development, Tufts University, Medford, Massachusetts, USA.** Vol.(41), 69–88.
- Seligman, M. (2002), , "Positive psychology in practice", John Wiley & Sons.
- Snyder, C. R. et al., (2002). **Hope Theory, Handbook of Positive Psychology.**Oxford, UK: Oxford University Press.
- Stajkovic, A. D., & Luthans, F. (1998),"Selfefficacy and work-related performance: A meta-analysis", **Psychological Bulletin**, 124, 240-261.
- Tastan, Secil Bal.(2016).Psychological Capital: A Positive Psychological Resource and Its Relationship with Creative Performance Behavior, Marmara University Faculty of Business Administration, **Journal of Social Sciences Cilt/Vol. (16) - /No: (2) (101-118)**,
- Xiaofen Yu, Donghua Li, Chia-Han Tsai, Chunhsien Wang (2019). The role of psychological capital in employee creativity, Career Development. **International emerald publishing limited 1362-0436 DOI 10.1108/CDI-04.** www.emeraldinsight.com/1362-0436.htm.



مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management



دور مصرف التنمية في دعم وتمويل المشروعات الصغرى خلال الفترة (2000-2015)م

The role of the Development Bank in supporting and financing
small projects for (2000-2015)

خديجة مفتاح مسعود

khadijat miftah maseud

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة صبراتة

Faculty of Economics and Political Science
- Sabratha University

Khadeejah.Salih@Sabu.edu.ly

اسويسي عبد الله محمد

Aswisi abdallah mohammed

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة صبراتة

Faculty of Economics and Political Science
- Sabratha University

Iswesiabdalah85@gmail.com

يوثق هذا البحث ك: محمد، اسويسي عبد الله & ومسعود، خديجة مفتاح (2023): دور مصرف التنمية في دعم وتمويل المشروعات الصغرى خلال الفترة (2000-2015)م، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المجلد (5)، العدد (17)، ألمانيا، ص 121-138.

المستخلص

يعد موضوع المصارف المتخصصة ودورها في التمويل التنموي من الموضوعات التي تحظى باهتمام الاقتصاديين. ومن خلال هذه الورقة تم دراسة دور مصرف التنمية - كأحد المصارف المتخصصة - ودوره في تمويل المشروعات الصغرى، التي تهدف إلى بيان دور المصرف في تمويل المشروعات الصغرى خلال الفترة من (1995 - 2015) م. حيث استخدم المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات الواردة عن المصرف، وتم التوصل إلى عدة نتائج أهمها: ضعف نسبة مساهمة المصرف في تمويل المشروعات الصغرى.

الكلمات الدالة: (المشروعات الصغرى، المصارف المتخصصة، قروض تنموية، تنمية، تمويل).

Abstract

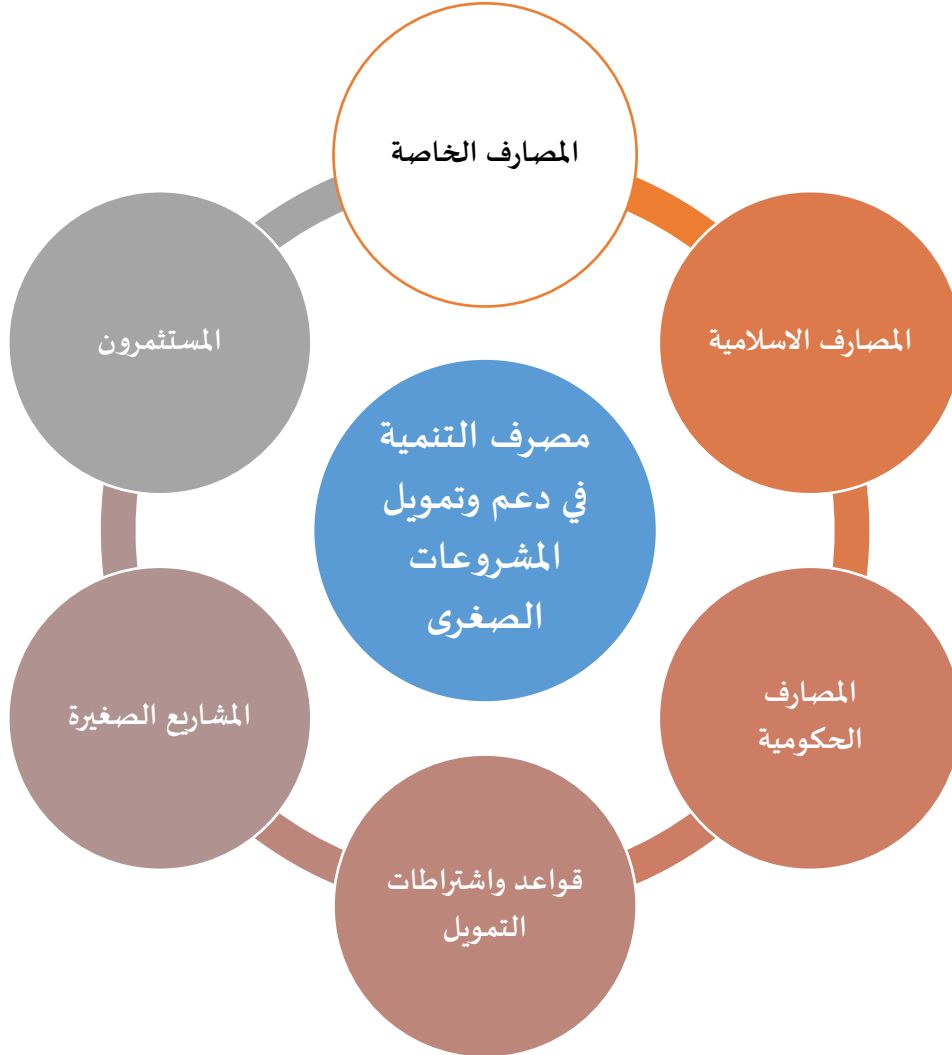
The issue of specialized banks and their role in development financing is one of the topics of interest to economists. Through this paper, the role of the Development Bank - as one of the specialized banks - was studied and its role in financing micro-projects, which aims to clarify the role of the bank in financing micro-projects during the period (1995-2015). The descriptive analytical approach was used to analyze the data received from the bank, and several results were reached, the most important of which are: Weak percentage of the bank's contribution to financing micro-projects.

Keywords: (micro projects - specialized banks - development loans - development - financing).

الملخص المفاهيمي

تلعب المصارف دور هام في التنمية والمشاريع الوطنية، وتتنوع المصارف التي تساهم في التنمية للمشروعات الصغيرة ودعم الاستثمار المحلي، ومتابعة النمو الاقتصادي وانعكاساته على تشجيع الاستثمار والمشاريع الصغيرة؛ مما يعزز الدخل القومي للدولة وفق الأسس والقواعد التي تحافظ على دعم صمود المجتمعات الهشة.

الشكل التالي يوضح الملخص المفاهيمي لدور مصرف التنمية في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة في ليبيا.



والشكل التالي يوضح ملخص للدراسة البحثية وأهم النتائج والمقترحات لدور مصرف التنمية في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة في ليبيا.

دور مصرف التنمية في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة خلال الفترة (2000-2015) م

هدفت الدراسة إلى بيان دور مصرف التنمية الليبي في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة خلال الفترة الواقعة بين 2000-2015م.

اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي الوصفي من خلال جمع البيانات وتحليلها للوصول إلى المعرفة الدقيقة الخاصة بتدخلات مصرف التنمية في تمويل المشاريع الصغيرة وذلك للإجابة على تساؤل مشكلة البحث.

تنبع مشكلة الدراسة من مستوى مساهمة مصرف التنمية الليبي منذ إنشائه في تمويل المشروعات الصغيرة؟ وتكمن المشكلة الأساسية في الإجابة على التساؤل التالي:
ما الدور الذي يقوم به مصرف "التنمية" في ليبيا لتمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الليبي؟

توصلت الدراسة إلى وجود ضعف في تمويل المشروعات الصغيرة، وقد اختلف مستويات الدعم وفق مسارات متنوعة الجزء الأكبر منها ركز على دعم المصرف للمشروعات الخدمية أكثر من المشروعات الإنتاجية والصناعية، وانتشار المشروعات الصغيرة في المدن الكبيرة جعل المستفيدين من عملية التمويل محصور.

أوصت الدراسة بإعادة النظر في سياسته الائتمانية للحد من المخاطر تحقيق أهداف المصرف والمساعدة في تحريك عجلة التنمية، والتنوع في منح القروض، والتركيز على المشروعات الصناعية والإنتاجية، ووضع آلية لمتابعة تحصيل أقساط القروض الممنوحة سابقاً ولاحقاً، وإنشاء هيئات ومراكز بحثية تابعة للمصرف.

تطلعات مستقبلية:

- العمل على توحيد آليات منهجية لدعم وتطوير عمليات التمويل للمشاريع بكافة مستوياتها الصغيرة والمتوسطة والطويلة.
- توجيه الدعم نحو الاستثمار في الحد من المخاطر في البنية التحتية الاقتصادية.
- تطوير القوانين والتشريعات الناظمة لسلطة النقد والتمويل للمشاريع بما يتلاءم مع التوجهات الدولية للبنك الدولي.
- تطوير الشراكة في التخطيط الاقتصادي الاستثماري وفق مسارات القضايا التنموية الوطنية لليبيا.

1. الإطار العام:

1.1 المقدمة:

تعد المشروعات الصغرى من المشاريع المهمة التي تساهم في تسيير عجلة الاقتصاد والنمو في عدة مجالات في كافة بلدان العالم بغض النظر عن تطورها واختلاف أنظمتها الاقتصادية؛ حيث تتسم هذه المشروعات بالمرونة وسرعة التنقل من إقليم إلى آخر وإمكانية تطويرها السريعة، ولها دور هام في حل مشكلة البطالة من خلال استيعاب القوى العاملة وخلق فرص عمل جديدة.

تهتم الدول في التنمية الاقتصادية المستدامة والتي أحد أركانها المشاريع بكافة مستوياتها وخاصة المشروعات الصغيرة، وكذلك العمليات المالية المرتبطة بتمويل المشاريع واستدامة تدفق الدورة المالية لهذه المشاريع مما ينعكس على أداء المؤسسات، لذا تسعى الدول إلى رفد المشاريع الصغيرة بالتسهيلات التي من شأنها تعزيز مسارات الدخل القومي اليومي والسنوي للدوية وينعكس ذلك على مستويات الاستدامة المالية للدول، لذا اهتمت الدول النامية بتطوير الشراكة بين القطاع الخاص والأهلي عبر المشاريع التنموية الصغرى التي أثرت على استدامة التدفق الاقتصادي.

ويرى الكثير من الاقتصاديين أن تطوير هذه المشاريع وتشجيع إقامتها من أهم روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في البلدان النامية، وبالرغم من كل تلك الموصفات إلا أنها تواجه عدة مشاكل أهمها التمويل. لذلك اهتمت دول كثيرة بهذه المشاريع وقدمت لها يد العون والمساعدة، حيث أنشأت عدة دول مصارف متخصصة لدعم هذه المشروعات لملائمة متطلباتها التمويلية لمشاريع التنمية في القطاعات الاقتصادية وخاصة في قطاعات الزراعة والصناعة والإسكان والتجارة ... إلخ. ومهمة هذه المصارف هي منح التسهيلات الائتمانية متوسطة وطويلة الأجل لهذه القطاعات وبشروط بسيطة بهدف تسريع عجلة التنمية الاقتصادية في الدولة.

2.1 مشكلة البحث:

على الرغم من الدور الذي تلعبه المشروعات الصغرى في اقتصاد أي دولة إلا أنها تعاني من عدة معوقات تحد من تطورها وأهم هذه المعوقات هي حصولها على التمويل المصرفي، وليبيا كباقي بلدان العالم أدركت أهمية هذه المشروعات وبالتالي سارعت لحل مشكلاتها التمويلية باتخاذ عدة إجراءات وتدابير حكومية أهمها: إنشاء مصارف متخصصة لتقديم الدعم والتمويل اللازم لهذه المشاريع ومن بينها مصرف "التنمية" في ليبيا، وكيف ساهم هذا المصرف منذ إنشائه في تمويل المشروعات الصغرى؟ وتكمن المشكلة الأساسية في الإجابة على التساؤل التالي:

ما الدور الذي يقوم به مصرف "التنمية" في ليبيا لتمويل المشروعات الصغرى في الاقتصاد الليبي؟

3.1 أهمية البحث:

جاء هذا البحث كمساهمة بسيطة لبيان أهمية دور المصارف المتخصصة في دعم المشروعات الصغرى، بالتالي بيان مواضع القوة والضعف لهذا الدور الذي تلعبه المصارف في عملية الدعم.

4.1 أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

- بيان مفهوم وخصائص المشروعات الصغرى.
- التعريف بدور مصرف "التنمية" في تمويل ودعم المشروعات الصغرى.
- محاولة تقديم بعض المقترحات للهوض بالقطاع المصرفي المتخصص.
- محاولة وضع سياسات مناسبة لتفعيل دور القطاع المصرفي المتخصص.

5.1 فرضية البحث:

يمارس مصرف "التنمية" في ليبيا دوراً مهماً في دعم المشروعات الصغرى في الاقتصاد الليبي عن طريق القروض الممنوحة من المصرف.

6.1 منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي الوصفي من خلال جمع البيانات وتحليلها للوصول إلى المعرفة الدقيقة للإجابة على تساؤل مشكلة البحث.

7.1 مجتمع وعينة البحث:

- مجتمع البحث: يتمثل مجتمع الدراسة في المصارف المتخصصة في ليبيا.
- عينة البحث: تشمل مصرف "التنمية" في ليبيا.

8.1 حدود البحث:

- الحدود المكانية: مصرف "التنمية" في ليبيا
- الحدود الزمانية: اشتملت فترة الدراسة من 1995م إلى 2015م

9.1 الدراسات السابقة:

1.9.1 دراسة (كبة، 2018م) "أثر المصارف المتخصصة في التمويل والاستثمار لتعزيز القدرة التنموية في العراق".

هدفت الدراسة إلى محاولة وضع ورسم سياسات مالية مناسبة لتفعيل دور المصارف في الاقتصاد العراقي. وخلصت الدراسة إلى أن لمصرف قيد الدراسة لم يدعم مشاريع التنمية الاقتصادية في العراق، وأن

المصارف الخاصة والعامة تعتمد على المعايير التقليدية في سياستها الإقراضية ذلك لأنها تعتمد في تمويلها على وزارة المالية.

2.9.1 دراسة (راغب & رجب & الهرام 2020) "الإقراض المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وأثر ذلك على التنمية الاقتصادية في دولة ليبيا".

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع المصارف الليبية ودور الإقراض المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأثر الإقراض كذلك على متوسط نصيب الفرد وعلى الميزان التجاري في ليبيا. وتوصل الباحثين إلى وجود علاقة إيجابية بين الإقراض المصرفي وتنامي المشروعات الصغرى ومتوسط نصيب الفرد من الناتج ولكن تأثيره الأكبر كان على الميزان التجاري الليبي.

3.9.1 دراسة (أبو شنب، 2014م) "دور المشروعات الصغيرة في معالجة مشكلتي البطالة والفقر".

هدفت هذه الدراسة إلى تقصي دور المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في التصدي لمشكلات الفقر والبطالة ومعرفة دور مؤسسات التمويل الإسلامي في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وخلص الباحث إلى أنه بالرغم من بقاء معدلات البطالة ثابتة إلا أنه لمؤسسات التمويل الإسلامي دور فعال في دعم المشروعات الصغيرة وكان دورها هو الأكفأ والأكثر مرونة الأمر الذي يؤهلها للقيام بدور محوري في مواجهة مشكلتي

2. المشروعات الصغرى

1.2 مفهوم المشروعات الصغرى:

المشروع: هو مبادرة أو فكرة أو نشاط مؤقت لصنع منتج أو بدء خدمة أو الحصول على نتيجة فريدة من نوعها وغير متكررة. واختلفت المعايير لتصنيف المشروعات الصغيرة، فالشاريع الكبيرة في الدول النامية أحياناً تعتبر صغيرة في دول متطورة. فمقياس عدد العاملين يعتبر معياراً مهماً لمعرفة المشروعات كلاً حسب حجمه، ففي الولايات المتحدة الأمريكية المشروع الذي يضم (100) عامل هو مشروع صغير، بينما في كندا وإيطاليا وإسبانيا فالمشروع الذي يضم (200) عامل هو صغير، والأعداد المشار إليها سابقاً فتمثل مشروع كبير في الدول النامية. ومن مساوئ هذه المشروع أنه لا يأخذ في الاعتبار الاختلاف التكنولوجي في العملية الإنتاجية، أما في اليابان فيعتمد في تحديد حجم المشروع على رأس مال المستثمر فيها، (المشروع الذي يمتلك 300 مليون ين) مشروع كبير، وأقل من ذلك فهو مشروع صغير. (القريشي 2005)

وتعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المشروعات الصغيرة (تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسؤولية ويتراوح عدد العاملين فيها (10 – 50) عامل) فضلاً عن ذلك أن هناك مقاييس مقارنة بين حجم المشروعات، فمنها ما يعتمد على قيمة المبيعات السنوية، فالمشروع الصغير لا يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة أو تقنية متطورة ولا يحتاج إلى هيكل تنظيمي كبير كالإدارة المباشرة لأن التخطيط والتسويق والإدارة ذات طابع فردي وأغلب الإدارة والعاملين هم من أفراد العائلة وإن صاحب المشروع هو المدير المباشر. (خضر، 2002)

وهناك مفهوم آخر للمشروعات الصغيرة من ناحية معيار قيمة المبيعات السنوية (الحصة من السوق والأرباح)، وهي أحد المعايير التي تميز المشروعات الصغرى ولا سيما القدرة التنافسية وحجم النشاط الاقتصادي في السوق، فضلاً عن نوعية التكنولوجيا التي تستخدمها هذه المشروعات في الإنتاج فالكبيرة منها تستخدم تكنولوجيا حديثة ومتطورة، أما المشروعات الصغيرة فتستخدم تكنولوجيا بسيطة وأحياناً لا تستخدم تكنولوجيا كالصناعات الحرفية والصناعات الريفية كصناعة الحصران والمهاف والأدوات الزراعية الخشبية التي يحتاجها الفلاح للزراعة، وهناك معيار يحدد حجم المشروعات من ناحية الملكية والإدارة، فالمشروع الصغير يملك ويدار من قبل شخص واحد في الغالب بأسلوب إداري بسيط، والكبير عكس ذلك، وهناك معيار قانوني كون تلك المشروعات إما شركات تضامنية أو عائلية. (خضر، 2002)

وفي ليبيا فقد عرفت اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل (سابقاً) المشروعات الصغرى بأنها "مؤسسات أهلية وإنتاجية وخدمية وأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تستوعب القوى العاملة وتتوفر فيها المواصفات الفنية والإدارية والتقنية الملائمة لتشغيلها بكفاءة، بحيث لا يزيد عدد العاملين في المشاريع الصغرى عن (25) عاملاً، ولا يتجاوز حجم الإقراض، أي رأس المال التأسيسي الذي يمنح لمؤسسة بهذا الحجم (2.5) مليون دينار ليبي كحد أقصى". (اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل، 2007). ومن المفهوم السابق نلاحظ أن المعيار المعتمد هو حجم العمالة بالإضافة إلى حجم الإقراض بالرغم أن أغلب المشروعات الصغرى تعتمد على التمويل الذاتي خصوصاً في مرحلة التأسيس.

2.2 خصائص المشروعات الصغرى:

تتميز المشروعات الصغرى بعدة خصائص وصفات تميزها عن غيرها من المشروعات، من أهم هذه الخصائص ما يلي: (عامر، 2019)

- مالك المنشأة هو مديرها في الأغلب إذ يتولى العمليات الفنية والإدارية للمشروع، ذلك نظراً لكونها في الغالب مشروعات أسرية الطابع.
- انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإنشاء المشروعات الصغيرة، إذ تعتمد بشكل كبير على مدخرات أصحابها، مما يساهم في الارتقاء بمستويات الادخار والاستثمار على اعتبار أنها مصدراً جيداً للادخارات الخاصة.
- الاعتماد على الموارد المحلية الأولية مما يساعد على خفض التكلفة الإنتاجية للمشروع.
- تعتبر صناعات مكملية لاحتياجات المشروعات الكبرى؛ مما يساهم في تكامل العملية الإنتاجية.
- القدرة على الانتشار الجغرافي في أنحاء الدولة؛ مما يساعد أيضاً على تخفيف الهجرة من الريف إلى مدن الحضر.
- تعتبر هذه المشروعات من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والأفكار الجديدة.

- انخفاض الأجور في المشروعات الصغيرة وعدم التأثير بالعوامل المؤسسية التي تؤدي إلى ارتفاع الأجور في المشروعات الكبيرة.
- تعتبر المشروعات الصغيرة بمثابة مراكز تدريب للعمالة، ومن ثم إمداد المشروعات الكبيرة بالعمالة الماهرة.

3.2 أهمية المشروعات الصغرى في الاقتصاد

تستحوذ المشروعات الصغرى على اهتمام العديد من دول العالم ذلك لما تلعبه من دور فعال في اقتصادات الدول من ناحية الإنتاج والابتكار والتقدم التكنولوجي وزيادة الدخل بالتالي تحريك عجلة التنمية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء. ويمكن إجمال أهمية المشاريع الصغرى في النقاط التالية: (الجناني، 2020)

- خلق فرص عمل للعاطلين، إذ أن هذه المشروعات لا تحتاج إلى مستوى عالي من الكفاءات والمهارات الإدارية والإنتاجية، كون تلك المشروعات تستخدم أساليب إنتاجية كثيفة العمل، إذ أن (90%) من قوة العمل في الصين و(94%) من قوة العمل في الهند تجذبهم هذه المشروعات.
- تعمل على إنتاج سلع بديلة عن السلع المستوردة والتي تكلف الدولة العملات الصعبة، كما أنها تنتج سلع تصديرية والتي تحصل الدولة منها على إيرادات من العملات الأجنبية فيقل العجز في ميزان المدفوعات ومن ثم إحداث فائض، كتلك التي تنتجها بلدان شرق آسيا 40% منها صادرات.
- تجذب هذه المشروعات المدخرات المنخفضة لأنها تتميز بحجم رأس المال المحدود وانخفاض كلفتها وبساطة التكنولوجيا المستخدمة، فضلاً عن قلة التكاليف الضرورية للتدريب لاعتمادها على نمط التدريب أثناء العمل، مقارنة بالمشروعات الكبيرة.
- قدرتها على مواجهة الأزمات والصعوبات الاقتصادية في فترة الركود الاقتصادي أي قدرتها على التكيف وفقاً لحالات السوق من حيث كمية الإنتاج ونوعيته.
- تعمل المشروعات الصغيرة على تزويد المشروعات الكبيرة بالسلع والخدمات التي تحتاجها مما يعزز التكامل الصناعي إذا تم توجيهها كمشاريع مساندة للمشروعات الكبيرة، كتعاقد شركة جنرال موتورز لإنتاج السيارات مع 16 ألف مشروع صغير يعمل فيه (100) ألف عامل لإمداد الشركة بكميات الأجزاء التي تحتاجها في العملية الإنتاجية.
- قدرة المشروعات الصغيرة للنجاح اقتصادياً، ذلك لسهولة نقل المواد الأولية اللازمة للعملية الإنتاجية، فضلاً عن سهولة شحن السلع والمنتجات النهائية من تلك المشروعات إلى السوق مما يعمل إلى خفض كلف الشحن والنقل والإدارة، وهذا يعني قدرتها على المنافسة في السوق المحلية والأسواق العالمية مما يعني وصولها إلى عدد كبير من المستهلكين.

4.2 دور المصارف في تمويل المشروعات الصغرى:

للمصارف دور مهم وفَعّال في تمويل المشروعات الصغرى؛ حيث أنها تأتي في المرتبة الثانية بعد التمويل الذاتي من المدخرات، فالمشروعات بشكل عام تحتاج إلى التمويل خلال دورة حياتها الإنتاجية ولأسباب مختلفة، وعليه فالوصول إلى التمويل وخاصة القروض المصرفية يعتبر مهم للمشروع الصغير من أجل النمو قبل أن يصبح محل اهتمام المستثمرين، ووفقاً لتقرير البنك الدولي سنة 2011 إن ما نسبته 40% من المشروعات الصغرى في أوروبا استخدمت القروض والتسهيلات المصرفية.

يواجه قطاع المشروعات الصغرى مجموعة من الصعوبات من حيث النمو والتطوير في كافة دول العالم، وهذه الصعوبات تختلف من دولة إلى أخرى، ومن قطاع إلى آخر، ولكن هناك بعض المشاكل الموحدة والمتعارف عليها في أنحاء العالم ألا وهي مشكلة التمويل حيث تواجه المشروعات الصغرى صعوبات تمويلية لعدم كفاية الضمانات المطلوبة، ولكن المؤسسات التمويلية بدورها تتعرض لعدة مخاطر عند تمويل المشروعات الصغرى من مرحلة التأسيس إلى مرحلة التوسع. ونظراً لهذه المخاطر تتجنب المصارف تمويل هذا النوع من المشروعات وتلجأ إلى تمويل المشروعات الكبيرة التي تمتلك ضمانات كافية من الأصول الثابتة. (يعقوب وحمدان، 2017)

3. المصارف المتخصصة:

1.3 مفهوم المصارف المتخصصة:

تعرف بأنها مؤسسات مالية ومصرفية تتعامل بأدوات الائتمان المختلفة في السوقين النقدي والمالي. من خلال القيام بمهمة الوساطة المالية بين أنواع محددة من المقرضين والمقترضين؛ ومما تقدم يمكن أن نعرف المصارف المتخصصة بأنها تلك الموارد التي لا تعتمد في مواردها المالية على إيداعات الأفراد كما هو الحال في المصارف التجارية، وإنما تعتمد على رأس مالها وما تصدره من سندات. (حداد، مذلول، 2008).

وهي عبارة عن بنوك تتخصص في تمويل نشاط اقتصادي معين، فالبنك الصناعي مثلاً تخصص في تمويل الاستثمارات الصناعي، والبنك العقاري يتخصص في تمويل الاستثمارات العقارية، والبنك الزراعي يتخصص في تمويل الاستثمارات الزراعية، وبنك تمويل التجارة الخارجية يتخصص في تمويل التجارة الخارجية والعمليات المصرفية الخاصة بها؛ ويرجع السبب في هذا التخصص إلى ما تقتضيه ظروف التمويل في كل من هذه المجالات ذات الطبيعة المتتالية، وتقوم البنوك المتخصصة بتشغيل مواردها في قروض يغلب عليها أن تكون طويلة أجل. أما موارد هذه البنوك فلا تستفيد من هذه الودائع كما هو الحال في البنوك التجارية، لكن تكمن الاستفادة من رأس المال المدفوع من قبل الحكومة ومن السندات والقروض العامة التي تُصدرها وتشترك فيها البنوك التجارية، كنوع من أنواع الاستثمار؛ لذلك فإن البنوك المتخصصة لا تستطيع التوسع في نشاطها إلا في حدود مواردها. (رمضان، 2005).

2.3 أنواع المصارف المتخصصة:

هنالك عدة أنواع متعارف عليها من أنواع المصارف المتخصصة. ومن هذه الأنواع ما يلي:

1.2.3 مصارف التنمية الصناعية:

هي بنوك متخصصة في إنشاء وتدعيم الصناعات المختلفة وإمدادها بالأموال اللازمة لشراء المواد الخام والآلات وغير ذلك من وسائل المساعدة. وعادةً لا يسمح لهذا النوع من البنوك بفتح حسابات دائمة أو قبول الودائع؛ لذلك فهي تعتمد في تمويلها للمشاريع الصناعية على رأس مالها، وما تستطيع الحصول عليه من قروض من البنك المركزي أو البنوك الأخرى. وكذلك قد تعتمد على السندات التي تُصدرها، كذلك إن قدرتها على تمويل الصناعات تُحدد على أساس إمكانية حصوله على قروضها لأجل طويلة، بفوائد أقل نسبياً من تلك التي يمنحها لإقامة المشاريع الصناعية، وتمنح التسهيلات بمختلف آجال استحقاقها وفقاً لنوع الائتمان المطلوب. (رمضان، 1989)

2.2.3 مصارف التنمية الزراعية:

هي مؤسسات مالية متخصصة في تمويل نفقات الزراعة والحصاد، وشراء المعدات والآلات الخاصة والمتعلقة بالزراعة، واستصلاح الأراضي الزراعية لهذا المجال تمنح ثلاثة أنواع من القروض هي: قروض قصيرة الأجل، لغايات تمويل المحاصيل الزراعية. وقروض متوسطة الأجل لتمويل حاجات شراء الآلات والمعدات الزراعية ورفع كفاءة إنتاجية الأرض بشكل عام. والنوع الثالث من القروض هو قروض طويلة الأجل لاستصلاح الأراضي البور وزراعتها. وتختلف سياسة البنوك في منح هذه القروض، وفقاً لظروف الدولة التي يعمل بها، بناء على نظامها كما تختلف البنوك في تكوينها ولأغراضها تبعاً لذلك. المشاكل الفنية التي تواجه الائتمان الزراعي مقارنة مع قروض البنوك التجارية: الائتمان الزراعي يواجه مشكلات فنية عديدة؛ لأن القروض الزراعية كثيرة المخاطرة مقارنة مع قروض البنوك التجارية للأسباب التالية: (حداد، هذلول، 2005)

- دورة الإنتاج الزراعي تستغرق وقت أطول من دورة الإنتاج الصناعي؛ وهذا يتيح للمزارع المرونة الكافية التي تمكنه من التصرف بأمواله، سواء كانت بالتخفيض أو الزيادة أو التحويل إلى مجالات أخرى؛ الأمر الذي يُعرض البنك الزراعي لمصاعب تحصيل الديون. الظروف الجوية الصعبة التي لا يمكن التنبؤ بها، أو التحكم فيها، فالضمان للقروض الزراعية هو الإنتاج الزراعي وإن الإنتاج الزراعي مقداره أو العائد المالي منه يكون في علم الغيب، وقت منح القرض ولا يمكن توقعه.
- عدم وجود ضمانات سريعة وحازمة يكفلها القانون مثل تلك التي يكفلها القانون في الأعمال التجارية، كالسندات والكمبيالات والتي إذا امتنع المدين عن دفعها، فإنه يمكن أن يقوم بعمل بروتستو أو إشهار إفلاس. يترتب على صغر حجم السلفة الزراعية وكثرة عدد المقترضين من المزارعين، في المجتمعات التي

تنتشر في المجتمعات الصغيرة ضرورة أن يبذل البنك الزراعي جهداً كبيراً في فتح الملف، والتثبت من الحاجة إليها واسترداد قيمتها.

- هنالك مخاطر سوقية كثيرة حيث أن أسعار المحاصيل الزراعية عرضة للتغيير الحاد؛ بسبب عوامل العرض والطلب، أيضاً إصابة المحاصيل بالحشرات أو التلف نتيجة التخزين. تفاوت خبرات المزارعين بشكل لا يطمئن على مستوى الإنتاج.
- ضعف الثقة في قدرة المزارع على رد القرض. الائتمان الزراعي قليل العائد بطبيعته؛ الأمر الذي يسبب للبنك الزراعي صعوبات في تدبير العائد الذي يكفي لتغطية مصروفاته.

3.2.3 المصرف العقاري:

هي منشآت مالية يقتصر عملها على تقديم سلف مالية بضمانات عقارية، أو أراضي وتقدم القروض لجمعيات ومؤسسات الإسكان كما تُساهم في تأسيس هذه المؤسسات. وتعتمد هذه البنوك في تمويل نشاطها على رؤوس أموالها والقروض طويلة الأجل التي تحصل عليها من البنوك التجارية، أو من البنك المركزي والسندات التي تصدرها. ومعظم هذه القروض التي تمنحها البنوك العقارية طويلة الأجل والقليل منها متوسط وقصير الأجل. (طه، 2007)

4.2.3 مصارف التجارة الخارجية:

تتخصص هذه البنوك بتمويل التجارة الخارجية والمعاملات الدولية، وفي العديد من الدول تقوم البنوك التجارية أو البنوك المسماة بشركات اعتماد التصدير. والهدف من إنشاء مثل هذه البنوك هو مساعدة التجارة الخارجية والنهوض بها للوصول إلى مراحل متقدمة، وتنميتها عن طريق ما يقدمه البنك من تسهيلات مصرفية. وعن طريق مختلف الصور الائتمانية التي يمنحها بما في ذلك قروض الاستثمار طويل الأجل. وكذلك فإن البنوك تمنح تسهيلات ائتمانية مختلفة الأجل للمؤسسات الصناعية؛ لكي تستعين بها والنهوض بالإنتاج المخصص للتصدير، من حيث الكمية وشراء المواد الأولية والسلع الوسيطة اللازمة للوحدات الاقتصادية، التي تقوم بهذا النوع من الإنتاج، كما تختص بفتح الاعتمادات المستندية. (عبد الهادي، 2008)

5.2.3 مصارف الاستثمار:

في البداية كانت أعمالها تقتصر على قبول الأوراق التجارية؛ بهدف تمويل التجارة الخارجية وتوفير الأموال اللازمة للمقترضين بالخارج، بطرح الأسهم والسندات في الأسواق المحلية لرأس المال، بينما بالوقت الحالي فقد امتد نشاطها ليشمل تمويل الشركات أو عمليات البيع الأجل. كما وأنها تلعب دوراً هاماً في الأسواق المالية الدولية فإذا استطاع البنك بيع الأوراق المالية بسعر أعلى من سعر السوق الذي دفعه العميل، فإنه يربح من هذه العملية مقدار الفرق بين (سعر الشراء وسعر البيع). أما إذا تم بيع الأوراق المالية بسعر أقل من سعر الشراء، فيحتل البنك الخسارة الناتجة عن ذلك. وفي جميع الأحوال لا يحتمل العميل (المقترض) أي

خسارة، أو ربح ينتج من تسويق الأوراق المالية المختلفة. ويموّل البنك عملية شراء الأوراق المالية الجديدة من خلال الاقتراض من البنوك الأخرى، خاصة البنوك التجارية. وبالتالي عليه أن يتأكد قبل أن يلتزم بشراء وبيع الأوراق المالية الجديدة؛ لتحقيق عائد يكفيه لتغطية تكاليف الحصول على الأموال اللازمة لتمويل هذه العملية وأيضاً هامش ربح معقول. وعندما تكون عملية الإصدار كبيرة الحجم يشترك بالعادة عدة بنوك في الاكتتاب. (صلاح الدين، 2018)

6.2.3 مصارف الادخار:

نشأت أساساً لغايات تجميع المدخرات الشعبية، وهي بالتالي بنوك شعبية تتكون من وحدات صغيرة منتشرة جغرافياً؛ لكي تكون قريبة من الفئات ذوي الدخل المحدود. وعادة ما تتميز بانخفاض الحد الأدنى للإيداع؛ حتى تتمكن من جذب مدخرات القاعدة الشعبية العريضة. وبالتالي تُعتبر هذه البنوك أقرب وسيلة للمدخر من ذوي الدخل المحدود. (جموه، 2019).

3.3 خصائص المصارف المتخصصة:

تتميز المصارف المتخصصة بعدة خصائص تنفرد بها عن غيرها من المصارف وذلك من خلال تخصصها واعتمادها على مواردها الذاتية ومنحها الائتمان قصير وطويل الأجل ويمكن إجمالها في الآتي: (الساعدي، 2017).

- تهتم بإعطاء القروض المتوسطة والطويلة الأجل الذي يبعدها عن المنافسة مع المصارف التجارية في مجال انتمائها.
- لا تتلقى الودائع من الأفراد وإنما تعتمد على مواردها الذاتية من رأس مالها الخاص والاحتياجات ومخصصات البنك بالإضافة إلى موارد خارجية عن طريق شراء السندات أو الاقتراض من المصارف التجارية أو البنك المركزي أو من الدولة.
- تتركز أنشطتها داخل وخارج المدن، عكس المصارف التجارية التي تتركز في المدن الكبرى.
- لا يقتصر نشاط هذه المصارف على الاقتراض فقط بل قد تقوم بالاستثمار المباشر أو عن طريق إنشاء مشروعات جديدة أو المساهمة في رؤوس أموال المشروعات.
- تأخذ المصارف المتخصصة بمبدأ اللامركزية حيث تعطي لفروعها صلاحيات واسعة في منح القروض خدمة لإعادة هيكلة المؤسسات وتسهيلاً لخدماتها.
- تقوم المصارف المتخصصة باستثمار أموالها بنفسها بالاستثمار المباشر وذلك عن طريق إنشاء المشروعات الجديدة وتمليكها للغير أو إنشاء مشروعات مشتركة مع الغير بالتالي فإنها لا تكتفي بمنح الائتمان لطلابها فقط. (براك، عبد الله، 2010)

4. دراسة حالة مصرف التنمية في ليبيا

1.4 نبذة عن مصرف التنمية

1.1.4 نشأة المصرف وأهدافه:

يعد مصرف التنمية أحد المؤسسات المالية التي أنشئت لغرض دعم مسيرة التنمية في ليبيا، ولإرساء دعائم قاعدة صناعية تساهم في زيادة الإنتاج وتنويعه، وذلك من خلال دعم الشركات العامة والتشركات والشركات الأهلية ومنحها القروض اللازمة لتوفير الآلات والمعدات ومستلزمات التشغيل.

وقد أنشئ مصرف التنمية بموجب القانون رقم (8) لعام 1981م كشركة مساهمة مملوكة للمجتمع تساهم في تمويل المشاريع الإنتاجية ذات الجدوى الاقتصادية في إطار أهداف سياسات وخطط التحول الاقتصادي. وانطلق المصرف في تقديم خدماته وتحقيق أهدافه بين عامي 84/83م. وحدد القانون السابق رأس مال المصرف 100,000.000 (مئة مليون دينار) وسيل منها فقط 9,000.000 (تسعة مليون دينار) فقط أي بما لا يتجاوز 9% من رأس المال المحدد نتيجة للظروف الاقتصادية التي واكبت انطلاقته. وتطور رأس ماله إلى أن وصل 600,000.000 (ستمائة مليون دينار) تقريباً في نهاية سنة 2013م.

عمل المصرف على توظيف النصيب الأكبر منه على توظيف عددٍ من المشروعات الاقتصادية والإنتاجية والخدمية والحرفية والتي بلغت في مجملها حتى تاريخ 31/12/2013 م ما يقارب (17356 مشروعاً)، بلغ إجمالي تمويلاتها نحو (1.841,326.509 دينار ليبي) ساهمت في تحقيق (47304 موطن شغل) للفئات المستهدفة بالتمويل.

هذا كما عمل المصرف على تقريب خدماته من المواطنين أينما وجدوه من خلال التوزيع الجغرافي لفروعه التي وصلت حتى الآن إلى 26 فرعاً بمختلف المدن الرئيسية ويعمل حثيثاً على تطوير خدماته والتحول لمصرف إسلامي بما يواكب أهداف ثورة السابع عشر من فبراير.

ويعمل المصرف على تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- المساهمة في تفعيل العملية الإنتاجية وزيادة معدلات الإنتاج من خلال توفير التمويل اللازم للمشروعات الإنتاجية ذات الجدوى الاقتصادية في مجالات الصناعة والزراعة والسياحة وغيرها، سواء كانت مشروعات جديدة أو لتطوير الطاقات الإنتاجية القائمة أو لأغراض توسعية.
- البحث عن فرص الاستثمار المتاحة ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي التي تساهم في توسيع القاعدة الإنتاجية وتنوع مصادر الدخل.
- السعي لضمان نجاح المشاريع التي يمولها المصرف من خلال تقديم المساعدة والمشورة الفنية لأصحاب هذه المشروعات بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- جذب الخبرات الأجنبية من خلال تمويل التشركات التي تجمع العناصر الوطنية والأجنبية.

2.1.4 موارد واستخدامات المصرف:

أولاً: موارد المصرف:

- رأس المال والاحتياطيات.
- الاقتراض من الجهات المحلية ومؤسسات التمويل الدولية والإقليمية التي تساهم فيها ليبيا.
- ما يخصص في ميزانيات التحويل.
- نسبة تحدد سنوياً من الإيرادات العامة للدولة المتحصل عليها من نشاطات الشركات والمشروعات الإنتاجية (الضرائب).

ثانياً: الاستخدامات:

يقوم مصرف التنمية بالمساهمة في تمويل المشاريع الإنتاجية ذات الجدوى الاقتصادية، وذلك من خلال الإقراض المباشر أو عن طريق استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والتقنية الحديثة للشركات والمنشآت العامة والخاصة.

2.4 دور مصرف التنمية في تمويل المشروعات الصغيرة:

يتولى المصرف بموجب قانون الإنشاء واللوائح والقرارات الصادرة بشأنه منح القروض لتمويل عمليات إنشاء المصانع وشراء آلاتها ومعدات التشغيل ومستلزمات التشغيل وعمليات التطوير والتوسع للمشروعات والمصانع القائمة.

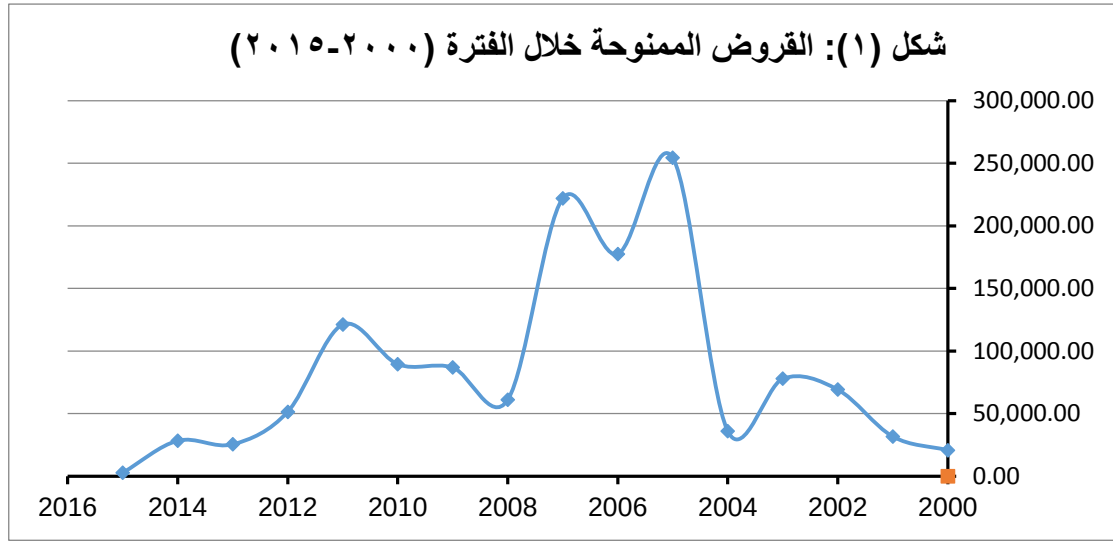
وتنقسم القروض التي يمنحها المصرف حسب آجال استحقاقها إلى ثلاثة أنواع:

- قروض قصيرة ومتوسطة الأجل وغالباً ما تمنح للأفراد ولا تتجاوز 10 آلاف دينار.
 - قروض طويلة الأجل وتمنح للتشاركيات الجماعية والأسرية وتتجاوز 10 آلاف دينار.
- وسعيّاً منه إلى تحقيق أهداف خطط وبرامج التنمية الاقتصادية في ليبيا عمل مصرف التنمية على تمويل مختلف المشاريع ذات المردود الاقتصادي وخاصة الصناعية منها. كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (1): إجمالي القروض الممنوحة خلال الفترة (2000 – 2015) م.

السنة	الصناعات الغذائية	% لإجمالي القروض	مواد بناء	% لإجمالي القروض	الصناعات الكيماوية واللدائن	% لإجمالي القروض	صناعة المعادن	% لإجمالي القروض	صناعة المنسوجات	% لإجمالي القروض	صناعة الأثاث	% لإجمالي القروض	خدمات صناعية	% لإجمالي القروض	خدمات أخرى	% لإجمالي القروض	الإجمالي
2000	4,150.9	20.03	2,445.5	11.8	5,008.0	24.17	4,024.0	19.42	344.2	1.66	814.4	3.93	2,256.3	10.9	1,408.7	6.8	20,721.8
2001	4,794.8	15.27	2,053.3	6.48	6,693.7	21.11	1,862.2	5.87	1,271.4	4.01	730.5	2.3	5,456.6	17.21	8,841.7	27.9	31,704.2
2002	7,368.6	10.65	5,113.8	7.39	18,763.3	27.13	10,023.2	14.49	228.7	0.33	270.1	0.39	17,116.1	24.75	10,282.3	14.87	69,166.6
2003	16,729.0	21.5	10,865.0	13.96	13,695.0	17.6	10,057.2	12.92	844.7	1.09	1,130.1	1.45	16,707.6	21.47	7,800.3	10.02	77,825.7
2004	11,154.5	30.97	6,543.1	18.16	4,056.0	11.27	2,185.5	6.07	233.9	0.65	306.7	0.85	7,147.3	19.84	4,392.8	12.19	36,022.8
2005	10,778.3	4.24	18,604.1	7.31	8,569.0	3.37	3,240.9	1.27	173.9	0.07	8,377.6	3.29	196,685.7	77.31	7,978.5	3.14	254,408.0
2006	25,701.6	14.48	59,518.9	33.54	14,823.4	8.35	6,837.2	3.08	2,480.0	1.4	2,493.4	1.4	12,976.3	7.31	52,645.5	29.66	177,476.3
2007	29,178.2	13.15	129,949.2	58.55	7,843.4	3.5	5,669.9	9.3	490.0	0.22	0	0	6,858.3	3.09	41,650.9	18.77	221,939.9
2008	4,710.6	7.73	40,820.3	66.95	358.2	0.59	290.9	0.48	607.1	0.99	808.6	1.32	1,356.4	2022	12,016.4	19.71	60,968.5
2009	6,033.0	6.95	65,793.0	75.81	1,218.3	1.4	1,289.4	1.49	0	0	1,402.2	1.62	5,260.7	6.06	5,788.1	6.67	86,784.7
2010	4,476.9	5	58,967.6	65.91	1,421.0	1.59	808.7	0.9	1,230.0	1.37	780.6	0.87	1,770.9	1.98	20,014.6	22.37	89,470.3
2011	289.5	0.24	8,297.9	6.85	150.0	0.12	0	0	0	0	0	0	60.0	0.05	112,317.8	92.74	121,115.2
2012	2,362.2	4.59	31,926.4	62.07	1,076.0	2.09	0	0	0	0	0	0	454.5	0.88	15,617.3	30.36	51,436.4
2013	420.0	6.05	9,414.2	37.02	4,499.7	17.7	274.0	1.08	237.0	0.93	202.5	0.8	0	0	10,381.5	40.83	25,428.9
2014	2,090.3	7.38	20,613.9	72.79	50.00	0.18	0	0	0	0	0	0	0	0	5,565.0	19.65	28,319.2
2015	0	0	450.0	16.44	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2,287.2	83.56	2,737.2

المصدر: إعداد الباحثين من أعداد مختلفة من نشرات مصرف ليبيا المركزي



من الجدول (1): سعى مصرف التنمية إلى تحقيق أهدافه سائلة الذكر من خلال تمويل المشروعات الاقتصادية وخاصة الصناعية منها.

في سنة 2000م وصل إجمالي القروض الممنوحة إلى 20.7 مليون دينار تقريباً وكان النصيب الأكبر منها للصناعات الغذائية حوالي 20% من إجمالي القروض الممنوحة. والنسبة الأدنى منها كانت من نصيب صناعة المنسوجات بـ 1.66%.

وواصل المصرف من القروض لدعم المشاريع لتصل إلى أكبر قدر من المستفيدين. ففي عام 2005م بلغت قيمتها 254.4 مليون دينار تقريباً احتلت الخدمات الصناعية فيها المركز الأول بنسبة تقارب 77% وتذلت الترتيب صناعة المنسوجات بنسبة 0.07%، وجاء هذا التوسع في السياسة الإقراضية نتيجة لقرار اللجنة الشعبية العامة رقم 20 لسنة 2005م بشأن الإقراض لأغراض عقارية ومزاولة الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية والخدمية والحرفية. واستمر المصرف في سياسته التوسعية إلى أن بدأ سنة 2008م في التراجع حيث وصل إجمالي القروض الممنوحة إلى ما يقارب 61 مليون دينار، مع ملاحظة تطور من القروض لصناعة مواد البناء لمواكبة التطور العمراني في تلك الفترة حيث وصلت إلى ما نسبته 75% من إجمالي القروض ولوحظ كذلك تراجع حصة الصناعات الغذائية والكيميائية وصناعة المعادن والخدمات الصناعية حيث وصلت نسبة كل منهم سنة 2010م على التوالي إلى 5% ، 1.59% ، 0.9% ، 1.98% من إجمالي القروض.

في سنة 2011م زاد مقدار الممنوحة لكن انحصرت كلها في المجال الخدمي نظراً للظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد بعد أحداث 17 فبراير. حيث كان نصيب الخدمات حوالي 92.7%. وانقطع المصرف عن منح القروض في تلك الفترة على أغلب الصناعات تقريباً، وبدأ بعدها في تقليص حجم الائتمان ما عدا بعض الصناعات مثل مواد البناء والخدمات (لإعادة الاعمار وتطوير المستوى الخدمي بعد الحرب وتدمير البنى التحتية للبلاد). وفي سنة 2013 عاد المصرف إلى نشاطه الائتماني لكن في نطاق ضيق وبإجمالي قروض منخفض وصل 25.4 مليون دينار.

لكن سرعان ما تقلص في سنة 2015 إلى 2.7 مليون دينار تقريباً وكعادته جاء النصيب الأكبر للخدمات وصناعة مواد البناء. وبعدها توقف المصرف عن منح القروض وعن نشر البيانات الخاصة بالإقراض.

5. النتائج والتوصيات

1.5 النتائج:

- من خلال البيانات المنشورة للمصرف عن القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لوحظ ضعف نسبة مساهمة المصرف في تمويل هذه المشروعات بصفة عامة.
- تركز دعم المصرف على المشروعات الخدمية أكثر من المشروعات الإنتاجية والصناعية.
- انتشار المشروعات الصغرى في المدن الكبيرة جعل المستفيدين من عملية التمويل محصور في تلك المدن أكثر من غيرها، هذا يدل على تقصير المصرف في دراسة السوق واحتياجاته.
- توقف المصرف عن منح القروض سنة 2015م والسبب الرئيسي هو ضعف تحصيل الأقساط، وتهرب المقترضين من تسديد أقساطهم السنوية. وبسبب الوضع الأمني المتردي لم تستطيع السلطات المعنية من ردع المقترضين.

2.5 التوصيات:

- على إدارة المصرف استئناف عملية الائتمان وإعادة النظر في سياسته الائتمانية للحد من المخاطر لتحقيق الأهداف المصرف والمساعدة في تحريك عجلة التنمية وخاصة في الوضع الاقتصادي الراهن.
- التنوع في منح القروض والائتمان، والتركيز على المشروعات الصناعية والإنتاجية.
- وضع آلية لحاجة السوق من المشروعات التنموية ذات الجدوى الاقتصادية. وآلية أخرى لمتابعة وتحصيل أقساط القروض الممنوحة سابقاً ولاحقاً.
- إنشاء هيئات ومراكز بحثية تابعة للمصرف تقدم خدمات استشارية ومعلومات تفصيلية على العملاء والمستثمرين، ودراسة السوق من جميع النواحي.

المراجع:

أولاً: الكتب:

- الحداد، أكرم & هذلول، مشهور (2008): النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، الأردن.
- صلاح الدين، شريط (2018): أصول صناديق الاستثمار في الأسواق المالية، دار حميترا للنشر والطباعة، مصر.
- قموه، جميل (2019): مبادئ الاستثمار وتطبيقاته، ناشرون وموزعون، الأردن.
- رمضان، زياد (2005): مبادئ الاستثمار، دار وائل للنشر، ط3، الأردن.
- عبد الهادي، محمد سعد (2008): التحليل المالي والإدارة المالية، ط 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
- رمضان، زياد (1989): الإدارة المالية في الشركات المساهمة، ط 1، مكتبة جامعة عمان الأهلية، الأردن.
- طه، طارق (2007): إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية.

ثانياً: التقارير والبحوث والمجلات:

- الساعدي، هيفاء مزهر (2017): مفهوم المصارف المتخصصة ودورها المكمل للمصارف التجارية، مجلة العلوم القانونية، مجلد 32، العدد 1 كلية القانون، جامعة بغداد، العراق.
- يعقوب، ابتهاج اسماعيل (2017): تفعيل دور المصارف في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة برأس المال الجريء في البيئة العراقية، مجلة بحوث ودراسات في المالية الإسلامية، المجلد 1، العدد 2، جامعة الجزائر 1، الجزائر.
- مصرف التنمية الليبي (1981): قانون إنشاء المصرف ونظامه الأساسي، طرابلس، ليبيا.
- مصرف التنمية الليبي، (2015): التقارير الدورية السنوية من 2000-2015، ليبيا.
- مصرف ليبيا المركزي (2016) التقارير الدورية من العام (2000-2015)، ليبيا.
- عامر، عادل (14 أكتوبر، 2019): خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، جريدة الأهرام مصر.
- عيدان، زبال مشرف (2016): دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة بين الشباب العراقي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 8، العدد 16، العراق.
- صالح، على وحسيب عبد الله (2016): دور المشروعات الصغيرة في زيادة الإنتاج الصناعي وانعكاساتها لمعالجة مشكلة البطالة في العراق، جامعة ديالى، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.
- سلوم، حسن عبد الكريم (2001): دور المؤسسات الصغيرة في دعم عملية الخصخصة في البلدان العربية، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الجزائر.
- داوود، فضيلة سلمان والشمري، صادق رشيد (2013): التوجه الاستراتيجي للمصارف في احتضان المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 94.
- كبة، على كريم محمد (2018): أثر المصارف المتخصصة في التمويل والاستثمار لتعزيز القدرة التنموية في العراق، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المثنى، العراق.
- الهرام، راغب رجب (2020): الاقراض المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وأثر ذلك على التنمية الاقتصادية في دولة ليبيا، دراسة غير منشورة.



مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management



تكافؤ الفرص التجارية وأثره في تحقيق المنافسة في السوق الليبي

"دراسة تطبيقية على تجار الجملة في مدينة طرابلس"

"Equal business opportunities and its impact on achieving competition in the Libyan market"

د. محمد أبو بكر محمد بوكر

Dr.Mohammed Boubaker

عضو هيئة تدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية-
جامعة الزيتونة.

Faculty of Commerce and Political Science
Department of Economic Sebha University

mohammedboubaker13@gmail.com

د. ميلاد صالح خليفة عبد الرحمن

Dr.Melad Salih Khalefah
Abdulrahman

عضو هيئة تدريس بكلية التجارة والعلوم السياسية-
جامعة سبها

Faculty of Economic and Political science
Department of Management University of
AlZzaytonna

milad1417@yahoo.com

يوثق هذا البحث ك: عبد الرحمن، ميلاد صالح خليفة & وبوبكر، محمد أبو بكر محمد (2023): تكافؤ الفرص التجارية وأثره في تحقيق المنافسة في السوق الليبي- دراسة تطبيقية على تجار الجملة في مدينة طرابلس، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المجلد (5)، العدد (17)، ألمانيا، ص 139-156.

الملخص:

هدفت الدراسة الى قياس أثر تكافؤ الفرص التجارية في تحقيق المنافسة في السوق الليبي، حيث وُسع تكافؤ الفرص حتى أصبح يشمل عدد كثير من القضايا المتعلقة بشأن الليبي، وأهمها تكافؤ الفرص من الناحية التجارية لأنها مرتبطة ارتباط مباشر بالاقتصاد الليبي. كما تكمن فائدة المساواة في الفرص اختيار المؤسسات التجارية القادرة على توفير متطلبات السوق الليبي وعدم التمييز بينهما. حيث أصبح تكافؤ الفرص التجارية سمة أساسية من سمات علم الاقتصاد الليبي. كما إنها توضح مدى أهميتها في الوقت الحاضر في تطوير السوق الليبي من خلال المنافسة التي ستساهم في فتح آفاق للمشروعات الصغرى، وخاصة في ظل التطور التكنولوجي وتقديم الاتصالات وزيادة المعرفة وتحول الاقتصاد الى اقتصاد رقمي مرتبط والذي ساهم في ازدياد دور الافكار التجارية التي تتطلب اشراك الجميع رغم تنوعهم الثقافي والحضاري لغرض تحقيق النجاح على مختلف المستويات. في هذه الدراسة استخدم الباحثان في دراستهم المنهج الوصفي التحليلي من خلال استبيان أُعده بالخصوص. حيث وزع الاستبيان على عدد من رجال الاعمال المشاركين في عدة دورات الخاصة بهذا المجال والوصول الى نتائج تساعد في معرفته أثر تكافؤ الفرص التجارية والصعوبات التي ستواجه رجال الاعمال مستقبلاً ومحاولة التغلب عليها.

الكلمات المفتاحية: تكافؤ، الاعمال، التجارية، المشروعات الصغرى، المنافسة.

Abstract

This study aims to measure the effect equal business opportunity in achieving competition in the Libyan market. From this point on equal opportunities were expanded to include many cases related to Libyan economy. Also, the benefit of equality in opportunities to selection of capable businesses to provide the requirements of the Libyan market and do not distinguish between them. The equal business opportunities have become an essential feature of the Libyan economy. It also shows how it is important at the present in to develop the Libyan market through competition which will contribute to opening horizons for small projects. Especially with technological development and increase knowledge and change the economy into a digital economy. In this study the researchers use in their curriculum analytical descriptive through a questionnaire. The questionnaire was distributed to a number of businessmen who were participants in several courses in this field and reach the results that help in knowing the impact of equal commercial opportunities and the difficulties facing businessmen in the future and trying to overcome them.

Key words: equivalent, business, commercial, small projects, competition.

الملخص المفاهيمي

تتنوع الفرص التجارية التي تساهم في زيادة فرص المنافسة بين السوق الليبي المحلي، بما ينعكس على أداء المؤسسات التجارية المختلفة، والمنافسة التجارية والعوامل التي تؤثر المنافسة بين تجار الجملة والسوق المحلي، وعليه اهتمت المؤسسات الحكومية في تعزيز المنافسة بين التجار بما ينعكس على جودة المنتجات والسلع بالسوق الليبي

الشكل التالي يوضح الملخص المفاهيمي لتكافؤ الفرص التجارية وأثره في تحقيق المنافسة في السوق الليبي



والشكل التالي يوضح ملخص للدراسة البحثية وأهم النتائج والمقترحات ل تكافؤ الفرص التجارية وأثره في تحقيق المنافسة في السوق الليبي

تكافؤ الفرص التجارية وأثره في تحقيق المنافسة في السوق الليبي

هدفت الدراسة الى التعرف على واقع تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التجارية في السوق الليبي، وأثر المنافسة في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في السوق الليبي.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الذي يصف واقع التنافس التجاري الليبي في ظل التغيرات السياسية والمنهج التحليلي الذي يحلل الفرص التنافسية بين التجارة الليبية.

تمر ليبيا بظروف سياسية وصراعات على السلطة مما تسبب في مشكلات أثر على معدلات التنمية الاقتصادية الليبية، وهذا يدعو لدراسة مدي التأثير الذي تتعرض له المنافسة الحقيقية في ظل مبدأ تكافؤ الفرص التجارية في السوق الليبي. ومن هذا المنطلق ورد للباحثين.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة دالة إحصائية بين تكافؤ الفرص الاستثمارية والمنافسة والتميز في التسويق وبين تجار الجملة في مدينة طرابلس، وأن توفير الظروف العادلة للمنافسة تؤدي إلى خلق فرص استثمارية من حيث الأسعار وجودة الخدمة التسويقية، ويشكل الاستقرار الأمني وجود منافسة حقيقية وعادلة في السوق.

أوصت الدراسة بضرورة التأكيد على مبدأ تكافؤ الفرص ومنح التسهيلات العادلة للتجار ككل، وتوفير الظروف الأمنية الجيدة التي تسهم في خلق فرص استثمارية حقيقية وعادلة، وتوفير القوانين العادلة التي تحمي التجار من المضاربات والتلاعب بالأسعار في السوق لتوفير العدالة في الفرص الاستثمارية.

تطلعات مستقبلية:

- الحد من المخاطر الأمنية المهددة للاستقرار الاقتصادي والسياسي وانعكاساته على التنمية المستدامة.
- تعزيز مبدأ تكافؤ الفرص التنافسية التجارية بين المكونات التجارية والاقتصادية في ليبيا.
- تشكيل مجلس يهتم في الفرص الاستثمارية التي تعزز الانتاج المحلي المبني على جودة التنافسية والتسويق الخدماتي.
- العمل على توحيد الأنظمة والتشريعات بما يساهم في البناء بشكل أفضل للممارسات التنموية في المجالات الاقتصادية.

1. الإطار العام:

1.1 تمهيد:

لقد أصبح مفهوم تكافؤ الفرص التجارية مفهوماً شائعاً تتبناه جميع الانظمة التجارية على اختلاف تصنيفها. حيث يسعى مبدأ تكافؤ الفرص الى تحطيم كل الحواجز وذلك لإعطاء الفرصة بتساوي لكافة التجار بغض النظر عن أصولهم الاقتصادية والاجتماعية، لذلك يرتبط مفهوم تكافؤ الفرص التجارية بضرورة تحقيق الفرص الاجتماعية والاقتصادية المناسبة او بتعبير آخر يسعى الى تحقيق العدالة الاقتصادية بين التجار. كما يعني مفهوم تكافؤ الفرص التجارية هو تذليل الصعاب التي يمكن أن تعترض عائق أمام تحقيق المنافسة في السوق ومعيار هذا المفهوم هو التمثيل النسبي بالنسبة للتجار. كما أن جوانب تكافؤ الفرص التجارية يمكن تحديدها في إزالة المعوقات المادية بين الفرد والتاجر في السوق وتوفير أفضل السلع للأفراد بأصناف مختلفة لتلبية رغباتهم والدخول في المنافسة حقيقية في السوق.

2.1 مشكلة الدراسة:

غم الظروف التي تمر بها ليبيا من اختلاف سياسي وصراعات على السلطة والذي تسبب في الكثير من المشكلات مما أثربشكل مباشر وغير مباشر على معدلات التنمية في الاقتصاد الليبي، ومن بين هذه المشاكل التي دعت الباحثين لدراسة ما مدي التأثير الذي تتعرض له المنافسة الحقيقية في ظل مبدأ تكافؤ الفرص التجارية في السوق الليبي. ومن هذا المنطلق ورد للباحثين بعض التساؤلات التي تم صياغتها على الشكل التالي:

- ما مدى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التجارية في السوق الليبي؟
- ما هو دور المنافسة في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في السوق الليبي؟
- ماهي التحديات التي تواجه تجار الجملة في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في السوق الليبي؟

3.1 أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية:

- التعرف على واقع تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التجارية في السوق الليبي.
- التعرف على أثر المنافسة في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في السوق الليبي.
- التعرف على المعوقات والتحديات التي تواجه تجار الجملة في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في السوق الليبي وكيفية معالجتها.

4.1 فرضيات الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على الفرضيات التالية: -

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تكافؤ الفرص الاستثمارية والمنافسة التسويقية.

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تكافؤ الفرص الاستثمارية والمنافسة في الأسعار.

5.1 أهمية الدراسة:

تكتسب قضية مبدأ تكافؤ الفرص اهتمام واسع من كل اقتصاديات دول العالم وزادت أهميتها في ظل الظروف الراهنة في العالم الاقتصادي وما ترتب عليه من تحولات هيكلية التي جعلت من مبدأ تكافؤ الفرص والسعي وراء المنافسة من الأدوات المهمة التي يمكن أن تحقق ازدهار في اقتصاد كل دولة. كما تكمن أهمية هذه الدراسة كونها من أوائل الدراسات التي تتناول مبدأ تكافؤ الفرص التجارية في السوق الليبي كما تلقي هذه الدراسة الضوء على تجار الجملة في السوق الليبي وتحديدًا في مدينة طرابلس.

6.1 الدراسات السابقة:

تُعد الدراسات السابقة منطلقاً علمياً لمختلف التصورات العلمية والبحثية في هذا المجال ولما تقدمه الدراسات السابقة من عطاء فكري وما تتضمنه من نتائج وفرضيات ومنهجية للدراسة لما توفر من قيمة علمية للباحث ومن الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة هي ما يلي.

1.6.1 دراسة {عزت حسن صبري 1998} بعنوان "واقع الفرص التجارية المتاحة في السوق المصري".

حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى إسهام مبدأ تكافؤ الفرص في تذويب الفوارق بين الطبقات الاجتماعية في المجتمع المصري حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي واعتمد فيه على الاستبانة كأداة للدراسة وتوصل إلى: أن تكافؤ الفرص التجارية بالنسبة لأبناء فئات المهن المختلفة لم يزل في حاجة إلى المزيد من الاهتمام. وتفاوتت الفرص التجارية المقدمة داخل المجتمع يؤكد أن هناك فئات لم تتح لهم الفرصة بالقدر المناسب لممارسة نشاطهم التجاري.

2.6.1 دراسة {عبد الجليل مرتضي التميمي 2003} بعنوان "واقع الخلفيات العقلية والثقافية لتكافؤ الفرص وأثرها على مبدأ المنافسة"

حيث قامت هذه الدراسة بوصف واقع الفرص التجارية مقارنة بمبدأ المنافسة حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتوصل إلى: — تفاوتت الفرص التجارية لذوي رؤس الأموال وتزايد حدة المنافسة. — اتساع الفرص التجارية لتجار المقيمين في المدن مقارنة بالتجار المقيمين في القرى الصغيرة. — انخفاض نسبة الفرص التجارية لصحاب الدخل المحدود. — اتساع الفرص التجارية في مجالات عدة وازدياد حدة المنافسة في المناطق التجارية معتمدة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية للتجار.

3.6.1 دراسة {أحمد محمود عبدالمطلب، 2009} بعنوان "مدى إسهام مبدأ تكافؤ الفرص في تذويب الفوارق بين طبقات المجتمع".

حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المستويات الاجتماعية والاقتصادية لعينة الدراسة وما مدى تأثير مبدأ تكافؤ الفرص على التوزيع الجغرافي حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي واستنتج أن هناك

علاقة موجبة بين المستوى الاقتصادي والاجتماعي وتكافؤ الفرص التجارية.. تؤثر الاوضاع المهنية والاجتماعية على مبدأ تكافؤ الفرص التجارية — يلعب المستوى المالي للتاجر دوراً كبيراً في التوجه نحو مبدأ تكافؤ الفرص التجارية. ترتفع نسب تكافؤ الفرص كلما ارتفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

4.6.1 دراسة {منى خوجلي 2012} بعنوان "الاثار الحقيقي للتوسع في مبدأ تكافؤ الفرص وأثره على المنافسة في الاسواق التجارية"

حيث اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي اضافة الى استخدام الاستبيان كأداة للوصول الى نتائج التي منها ما يلي: غياب الوعي وعدم فهم مبدأ تكافؤ الفرص لبعض التجار أثر سلباً على امكانية نجاحهم في السوق التجاري. — التعرف على المشاكل الموجودة في النظام التجاري ووضع حلول مناسبة لها. — التعرف على السياسات المتبعة في النظام التجاري وما مدى تأثيره بمبدأ المنافسة ومحاولة نقل المفيد منه.. استعراض دور الارشاد التجاري وأهميته في مبدأ تكافؤ الفرص التجارية وتخفيف الضغط على حدة المنافسة التجارية في السوق. — زيادة عدد التجار أثر على مستوى المنافسة الحقيقية في الاسواق التجارية مما يزيد في تأثيره على مبدأ تكافؤ الفرص التجارية.

5.6.1 التعليق على الدراسات السابقة وما مدى علاقتها بهذه الدراسة

معظم الدراسات السابقة استهدفت دراسة الاسواق التجارية ونظامها التجاري ومنها ما تطرق إلى دور الارشاد التجاري وأهميته في مبدأ تكافؤ الفرص التجارية. بينما هدفت بعض الدراسات الأخرى إلى التعرف على المستويات الاجتماعية والاقتصادية لعينة الدراسة وما مدى تأثير مبدأ تكافؤ الفرص على التوزيع الجغرافي. كل الدراسات السابقة التي أُستند عليها الباحثين والمتعلقة بموضوع الدراسة تمت دراستها خارج السوق الليبي، هنا ظهرت للباحثين فكرة دراسة مبدأ تكافؤ الفرص التجارية وعلاقته بالمنافسة في السوق الليبي وتحديداً على تجار الجملة في مدينة طرابلس. لهذا يمكن القول إن هذه الدراسة تتشابه في مضمونها مع الدراسات السابقة ولكن تختلف عنهم من حيث المكان والزمان والظروف السياسية في بلد الدراسة. أما بالنسبة لمقارنة نتائج هذه الدراسة مع الدراسة السابقة سيتم التطرق إليه في الجزء العملي من هذه الدراسة.

2. الإطار النظري

1.2 مفهوم تكافؤ الفرص التجارية:

تُعد قضية تكافؤ الفرص التجارية أحد القضايا المهمة في السوق التجاري لما لها أثر على المساواة في فرص الحياة حيث هناك مسألة خلاف حول المعايير التي يمكن اعتمادها حتى تكون ضامناً لتحقيق العدالة التي من خلالها يمكن أن يتحقق مبدأ تكافؤ الفرص التجارية والتي يمكن أن تكون وسيلة لتماسك التجاري في الاسواق. حيث يفترض الجانب التوزيعي للعدالة سواء أن كان حسب التميز أو الحاجة أو الانتاجية لمبدأ تكافؤ الفرص التجارية الذي يتضمن المنافسة نحو تلك العائدات المادية. كما يمكن تحديد مبدأ تكافؤ الفرص التجارية على أساس إتاحة الانتفاع لكل شخص راغب في الحصول عليها مما يعني ان عامل المنافسة على تلك المنفعة غير محتكر لفرد او جماعة (أبو بكر، 2012). كما يعني مبدأ تحقيق تكافؤ الفرص بأنه العملية التي تكون من خلالها مختلف نظم في

المجتمع منها الخدمات والأنشطة والإعلام تكفل حق مشاركة الجميع. ويعني مبدأ تساوي في مبدأ تكافؤ الفرص التجارية هو أن لاحتياجات لكل أفراد المجتمع لها نفس القدر من الأهمية، كما ان هذه الاحتياجات يجب أن تكون لها دور في تخطيط المجتمع، حيث يتطلب استخدام جميع الموارد حتى تكفل فرصة مشاركة الآخرين. (المهندي، 2021).

2.2 أهمية تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التجارية:

يلعب مبدأ تكافؤ الفرص التجارية دوراً هاماً في تحقيق حياة أساسها العدالة والمساواة خاصة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كما أنه له دور أهمية بالغة في كونه يعمل على توجيه المهام للأشخاص الأكثر خبرة وتأهيل للقيام بدورهم على أكمل وجه؛ مما يسهل له التوسع في إتاحة الفرص وضمان استغلال القوى العاملة والاستفادة منها. كما يعمل مبدأ تكافؤ الفرص على تمكين الأشخاص الأكثر كفاءة للوصول الى مراكز قيادية بصرف النظر على طبقاتهم الاجتماعية؛ مما يساعد على التفاعل مع المتغيرات وعدم التأثر في السوق. أيضاً من الأمور التي تجعل لمبدأ التكافؤ أهمية هي العمل على رفع المستوى الثقافي وتحطيم الحواجز بين طبقات المجتمع. (العكيلي، 2006)، (حمو، 2014).

1.2.2 مبدأ تكافؤ الفرص التجارية في الظروف الاقتصادية والاجتماعية:

المقصود بمبدأ تكافؤ الفرص في الظروف الاقتصادية والاجتماعية هو أن يكون هناك تقارب بين الأفراد من ناحية توفير فرص العمل وبالحد الذي لا يسمح بحدوث ضرر أو خسارة في تجارة فرد آخر، فإن الاختلاف في الطبقات الاقتصادية والاجتماعية قد يكون له تأثير على التحصيل التجاري للفرد.

2.2.2 مبدأ تكافؤ الفرص في الاسلام:

لقد أكد الاسلام على مبدأ العدالة والمساواة في العديد من الامور في الحياة والتي جعلها من العقائد الأساسية في حياتنا اليومية وذكر ذلك في العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تؤكد على مبدأ العدالة والمساواة ولقد أعطى الاسلام الفرصة للأفراد دون تمييز كما أعطى الحقوق لإصحابها وفتح لهم مجال المطالبة بها، فحق المطالبة بالعدل والمساواة له أهمية في الحياة فهو أساس التقدم والنهوض بالشعوب والأمم حيث لا يوجد في الاسلام النظام الطبقي الذي تعتمد عليه معظم الأديان الأخرى فالإسلام لا يفرق بين قوي وضعيف وغني وفقير وايضاً لا وجود لطبقات الاقتصادية والاجتماعية فيه. (شابرا، 1999).

3.2.2 التسهيلات المالية ومبدأ تكافؤ الفرص:

تعتبر التسهيلات المالية من أهم الادوات التي تساعد على بناء الفرص الاستثمارية مما يساهم في توسيع القاعدة الاقتصادية والمساهمة مع الجهات ذات العلاقة في تعديل خارطة الأنشطة الاقتصادية للدولة. وكذلك تعمل على

تنوع مصادر الدخل للمواطن وتشجيع الانتشار الجغرافي للأسواق التجارية، بما يساهم في زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي والصادرات. كما تعمل التسهيلات المالية على مساعدة التجار على تقديم أفضل الخدمات المالية القادرة على المنافسة المحلية لتخلق أجواء أمان من الجوانب الإقراضية. مما يساهم في تشجيع المشروعات التجارية ودمجها داخل حركة السوق. أيضاً لتسهيلات المالية دور في تقديم المقترحات للجهات ذات العلاقة بتنفيذ الاتفاقيات المصاحبة لأعمال التجارية بشأن التدريب وتخصيص جزء من مخصصاتها للعمل على إعداد الكوادر من أصحاب الأفكار النيرة من الشباب وإقراض مشروعاتهم للدخول لسوق المنافسة. (خضر، 2011)

4.2.2 مبدأ تكافؤ الفرص والتميز:

يعتبر التميز في مبدأ تكافؤ الفرص من الأدوات التي يحظرها القانون سواء أن كان تميز المباشر أو غير المباشر فيما يتعلق بممارسات لحقوقهم سواء كان في القطاع العام أو الخاص، والذي عادة ما يكون على أساس الجنس أو اللغة أو الأصل أو الدين وكذلك المكانة الاجتماعية. لذا يجب على معظم مؤسسات الدولة العامة والخاصة أن تعمل على مكافحة التميز وأن تتخذ الإجراءات الفورية للإنصاف وضمان عدم تكرار التميز في مبدأ تكافؤ الفرص. (خليل، 2018)

5.2.2 مبدأ تكافؤ الفرص والسعر:

يعتبر مبدأ تكافؤ الفرص هو حالة من العدل يعامل فيها الأفراد بالمثل، ولا تعيقها أي حواجز أو تحيزات أو تفضيلات مصطنعة، بينما يختلف مبدأ تكافؤ الفرص مع التمييز السعري الذي عادة ما تقوم فيه الجهة المقدمة ذات السلع أو الخدمات المتطابقة أو المتشابهة تشابهًا كبيرًا بأسعار متباينة في مختلف الأسواق. يختلف التمييز في الأسعار عن التفاضل بين المنتجات بالاختلاف الأكثر أهمية في التكلفة الإنتاجية للمنتجات المسعرة تسعيرًا مختلفًا. وجهة أخرى فإن الاختلاف في السعر أو ما يعرف بالتمييز السعري هو ممارسة وفرض أسعار مختلفة على مشترين مختلفين بنفس جودة المنتج وكميته وهذا ما يتعارض مبدأ تكافؤ الفرص الذي ينص على المساواة بين المشترين والبائعين. (ملكوي، 2016)

3.2 المنافسة:

يعرف مفهوم المنافسة على أنه قدرة المؤسسة على خلق شيء يجعلها مختلفة عن بقية المؤسسات الأخرى مما يجعلها تتميز عن غيرها من المؤسسات الأخرى وكذلك قدرتها على تقديم خدمات تتناسب مع المجتمع في الجودة وبأقل تكلفة كما أيضاً يعرف مفهوم المنافسة على أنه مجموعة من المهارات والتقنيات والموارد والمزايا التي تستطيع المؤسسة القيام بها لتقوم بدعم العملاء حتى تبلي احتياجاتهم مقارنة بغيرها من المؤسسات؛ مما يضمن بقائها في السوق التجاري. (ابن خلدون، 2004)

1.3.2 العوامل المؤثرة على إنشاء المنافسة:

يوجد نوعين من العوامل التي لها تأثير على المنافسة في السوق التجاري وهي:

- **العوامل الخارجية:** يمكن اعتبارها على أنها تغير في احتياجات العميل أو بعض التغيرات الأخرى مثل التغيرات الاقتصادية والقانونية والتكنولوجية التي تعمل على خلق المنافسة في السوق التجاري نتيجة لرد فعل بعض المؤسسات على التغيرات الناتجة من تطوير بعض المؤسسات لمنتجاتها مثلاً تمتاز المؤسسة التي تقوم باستيراد أو إدخال تقنية أو تكنولوجيا حديثة على سوق العمل على ميزة تنافسية التي تجعلها تتميز بها عن غيرها من المؤسسات؛ مما يساعدها على توفير متطلبات السوق بطرق أفضل من غيرها من المؤسسات الأخرى المنافسة لها.
- **العوامل الداخلية:** توجد عدة عوامل داخلية يجب أن تتمتع بها المؤسسة حتى تكون لها القدرة على المنافسة في السوق التجاري وهي قدرتها على امتلاك موارد التي تجعلها تتميز بها عن غيرها أو البحث على قدرات وظيفية وإدارية لا يجب أن تمتلكها غيرها من المؤسسات المنافسة؛ مما يجعلها تمتاز عن غيرها ومثل هذه الموارد هو توفر القدرات كالإبتكار والإبداع الآن لهم دور بارز في تطوير المنتج لكي يكون أكثر مستوى فعالية للمنافسة مع المؤسسات الأخرى.

2.3.2 أنواع المنافسة:

توجد عدة أنواع للمنافسة منها ما يلي: (على، 2003)

- **المنافسة المباشرة:** ويقصد بها عدد البائعين الذين يبيعون نفس النوع من المنتجات في نفس السوق مثلاً التنافس التجاري في كل من مطعم البرجر كنج ومطعم الماكدونالدز.
- **المنافسة الغير مباشرة:** ويقصد بها عدد البائعين الذين يبيعون منتجات ليست بالضرورة أن تكون نفس المنتجات التي تباع من بائع آخر ولكن تلبى نفس الحاجة للمستهلك أي توفير سلعة بديلة للمستهلك مما يزيد من المنافسة الغير مباشرة بين المؤسسات ومثلاً مطعم الماكدونالدز ومطعم البيتزا.
- **منافسة التكلفة الأقل:** المقصود بالتكلفة الأقل هو أن المؤسسة لها القدرة على التسويق والتصميم والتصنيع منتج بأقل تكلفة مقارنة مع غيرها من المؤسسات المنافسة والذي يجعلها تحصل على عائد أعلى بسبب انخفاض في التكلفة.
- **ميزة التميز:** يمكن للمؤسسة أن تتميز عن غيرها من المنافسين إذا تمكنت من تحقيق خصائص تجعلها فريدة عن غيرها من المؤسسات المنافسة والذي بدوره يقود الزبون للتعامل معها؛ مما يمكن المؤسسة من فرصة زيادة الانتاج ومنه إلى زيادة حجم المبيعات الذي بدوره يعمل على زيادة الأرباح وتشكيل نوع

من الولاء عند العملاء الذي يعتبر أهم نتيجة للمؤسسة لأنها تعني استمرار المؤسسة في الانتاج والبيع وتحقيق الأرباح مقارنة مع غيرها من المؤسسات المنافسة.

3.3.2 أهمية المنافسة التجارية:

للمنافسة أهمية بالغة يمكن تلخيصها فيما يلي:

- المنافسة تجعل المؤسسة تهتم بالاحتياجات الفعلية للزبائن وتعمل على تلبية رغباتهم ومطالبهم وتجعلها أكثر اهتماماً بهم مقارنة بغيرها من المؤسسات الأخرى.
- المنافسة تجعل المؤسسة تركز على طريقة تسويق المنتجات، والاهتمام بالعلامات التجارية وخدمة الزبائن ومحاولة الاحتفاظ بهم.
- تعطي المنافسة التجارية تفوقاً نوعياً وكمياً وأفضلية للمنافسين؛ مما يعطيها نتائج عالية التي تجعل المؤسسة بأن تكون متميزة في أداء عملها للزبائن مقارنة بغيرها من المؤسسات الأخرى.
- تساهم المنافسة في التأثير الإيجابي لإدراك المتعاملين معها وكذلك الزبائن والذي بدوره يقود المؤسسة إلى التطوير وتقديمها على غيرها من المؤسسات الأخرى.

4.2 تجارة الجملة:

يقصد بتجارة الجملة هي عبارة عن عملية تحريك سريعة لرأس المال التجاري أي هي عبارة عن عملية شراء كميات كبيرة من أنواع مختلفة من السلع بسعر الجملة، وبيعها بربح تنافسي في السوق حيث تتم هذه العملية عدة مرات في السنة المالية الواحدة إضافة إلى ذلك تحمل تكاليف اليد العاملة والكهرباء والماء والنقل وأجور المخازن. حيث يواجه تجار الجملة العديد من التساؤلات التي يجب أن يكون مستعد للإجابة عليها وكيفية التعامل معها لكسب الأرباح التي يرغب في الحصول عليها ومن هذه التساؤلات ما يلي:

- اتخاذ قرار بنوع السلعة التي يرغب في بيعها ونوع تجارة الجملة التي ستديرها.
- تحديد رأس المال المناسب لهذا النوع من التجارة.
- وضع خطة عمل مناسبة لنوع التجارة التي ترغب في إدارتها مع مراعاة كل المتطلبات التنظيمية والقانونية.
- فهم الموردين المختلفين وتقييمهم.
- الحصول على المباني الإدارية والمخازن التي سيتم من خلالها إدارة التجارة.
- ضبط استراتيجية التسعير وتحسين آلية التسويق الخاصة بك كتاجر جملة.

1.4.2 أهم التصنيفات لعملية تجارة الجملة " ادفع واستلم":

يعتبر تصنيف ادفع واستلم أحد اشكال التجارة بالجملة في مختلف الأسواق حيث يتم بيع السلعة بالجملة من خلال المعاينة أو على أساس خدمة ذاتية على أن يختار الزبون عينة محددة من السلع ويتم فحصها ومعاينتها، ومن ثم يتم عرضها على أسواق أخرى وتتم عملية البيع عن طريق تجار التجزئة والمستهلكين المهنيون ويتم ذلك

من خلال تسوية قيمة البضاعة بالفاتورة نقداً مع تحميلهم تكاليف النقل من المخازن الرئيسية. حيث يقتصر هذا النوع من المبيعات على الأعمال التجارية ومشغليها ولا يسمح لعامة المستهلكين القيام بهذا الدور.

من المتعارف عليه في العملية التجارية وخاصة إذا كانت تجارة جملة هو أن تاجر الجملة عادةً ما يشتري من الشركات المصنعة مباشرةً ومنها يبيع سلعته إلى تجار التجزئة والمستهلكين والمستخدمين الصناعيين، وأيضاً يمكن له بيع سلعته إلى تجار جملة آخرين ومن هذا المنطلق يمكن تعريف تاجر الجملة على أنه وسيط يستخدم لتسهيل عملية نقل السلع من الشركة المصنعة إلى المستهلك مع إحداث تغيير في الأسعار بما يضمن له تحقيق أرباحه السنوية وفي هذا السياق يقوم العملاء بالدفع نقداً مقابل السلع التي يشترونها.

2.4.2 أنواع تجار الجملة: (علي، 2019)

- تجار الجملة المتخصصين ويقصد بهذا النوع من تجار الجملة هو أن لهم العديد من الموردين والمشتريين الذين قادرين على شراء ما لديهم من سلع ورغم هذا فإنهم متخصصون في صناعة وبيع خط إنتاج معين في السوق. حيث يشتري تجار الجملة لنوع واحد من المنتجات ويقوم ببيعها مثلاً سلعة الأحذية.
- تجار الجملة المخفضون ويقصد بهم هؤلاء التجار الذين يسعون للحصول على السلع الأقل اسعاراً بسبب تجديدها أو إعادة استخدامها أو إيقافها فهذا النوع من السلع يتم الحصول عليه بأقل من تكلفته الحقيقية لهذا تجد العديد من تجار الجملة يقومون بشراء وبيع مثل هذه السلع.
- تجار الجملة على شكل "دروب شيب" هي عبارة عن شركات تشتري وتبيع البضائع مثل أي تاجر جملة آخر، ولكن دون التعامل مع البضائع فعلياً. وبدلاً من ذلك، قاموا بإرسالها مباشرة من المورد إلى المشتري.
- تجار الجملة عبر الإنترنت هم عبوة على مجموعة من الشركات التي تعتمد فقط على البيع بالإنترنت وليس لديها متجر فعلي أو مكان خاص بها لحفظ السلع. حيث تعتبر هذه الطريقة هي الأرخص لإدارة الأعمال، لكنها قد تحد من كمية المخزون من السلع التي يمكنك التعامل معها بشكل فعلي.

3. الإطار العملي

1.3 منهجية الدراسة:

في هذه البحث تم الاعتماد على نوعين من الدراسة:

- الدراسة النظرية: هنا الباحث اعتمد على المراجع العلمية المتوفرة والمجلات العلمية والتقارير والبحوث والدورات والدراسات السابقة التي لها علاقة بهذه الدراسة.
- الدراسة الميدانية: اعتمدت على جمع البيانات والمعلومات الأولية التي لها علاقة بموضوع الدراسة وربط الإطار النظري لواقع العملي وتطبيقه.

2.3 إداءة جمع البيانات:

في هذه الدراسة تم الاعتماد على جمع البيانات من خلال استبيان وبعض المقابلات مع تجار الجملة في سوق الكريمة وذلك للحصول على المعلومات التي لها علاقة بموضوع هذه الدراسة.

3.3 معالجة الاحصائية:

تم تحليل البيانات عن طريق التحليل الاحصائي (spss).

4.3 مجتمع وعينة الدراسة:

عينة عرضيه عددها 150 من التجار الجملة العاملين بالسوق الليبي وتحديدًا بسوق الكريمة للمواد الغذائية حيث وزع الاستبيان على عدد من أصحاب المحلات التجارية وأجراء بعض المقابلات للحصول على المعلومات الكافية المتعلقة بموضوع الدراسة.

5.3 حدود الدراسة:

- حدود مكانية: خاصة بالسوق الليبي بمدينة طرابلس وتحديدًا في سوق الكريمة.
- حدود زمنية: 2020 . 2022.

6.3 صدق الاستبانة

تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة البالغ عددها 150 استبانة، وذلك بأخذ عينة عرضية من تجار الجملة بمدينة طرابلس، وبعد فحص الاستبانة تم تحليلها بواسطة الحزمة الإحصائية spss وكانت النتائج كالتالي:-

1.6.3 طريقة ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)

تم فحص أسئلة الاستبانة للتأكد من ثباتها عن طريق معامل ثبات ألفا كرونباخ، حيث تم حساب معاملات ألفا كرونباخ للاستبانة، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم(1) يوضح معاملات ألفا كرونباخ لكل عامل من عوامل الاستبانة وكذلك للاستبانة ككل.

العامل	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ للثبات
تكافؤ الفرص الاستثمارية	6	.88
المنافسة التسويقية	6	.74
المنافسة في الأسعار	6	.95
المجموع الكلي لفقرات الاستبانة	18	.92

يتضح من الجدول (1) أن معاملات ألفا كرونباخ ما بين (0.74)، (0.95)، وأن معاملًا ثبات الكلي (0.92) وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة من الثبات تطمئن الباحث إلى تطبيقها على عينة الدراسة.

7.3 نتائج الاستبانة

1.7.3 البيانات الشخصية:

- الجنس: من الجدول التالي رقم (2) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس.

جدول رقم (2) يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

الجنس	العدد	النسبة
ذكر	150	%100
أنثى	0	%0
المجموع	150	100

من الجدول رقم (2) إن كل أفراد العينة هم من الذكور، مما يدل على أن هذه المهنة مقتصره فقط على الرجال في ليبيا.

- **المؤهل العلمي:** في الجدول التالي تتضمن النتائج المتحصل عليها التوزيع التكراري والنسبي حسب المؤهل العلمي للعينة قيد البحث كما هو مبين بالجدول:

جدول رقم (3) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

النسبة	العدد	المؤهل العلمي
9.3%	14	ثانوي
86.6%	130	جامعي
4%	6	فوق الجامعي
100.0	150	المجموع

يتضح من خلال الجدول رقم (3) أن معظم المبحوثين كان مؤهلهم جامعي بنسبة (86.6) يلهم الشهادة الثانوية بنسبة (9.3) تم الشهادة فوق الجامعية بنسبه (4). وهذا يعطي أن اغلب التجار من حاملي الشهادات الجامعية مما يساعدهم بالقيام بمهامهم التجارية واكتساب الخبرة في أسرع وقت.

- **سنوات الخبرة:** من بين النتائج التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بالتوزيع التكراري والنسبي للسنوات الخبرة للعينة قيداً لبحث فهي كما هو مبين بالجدول التالي:

جدول رقم (4) توزيع أفراد العينة حسب الخبرة

النسبة	العدد	سنوات الخبرة
4%	6	أقل من 5سنوات
80%	120	من 5 إلى اقل من 10سنوات
8.6%	13	من 10 اقل من 15 سنة
7.3%	11	من 15 سنة فأكثر
100.0	150	المجموع

وضح الجدول رقم (4) أن معظم المبحوثين كانت سنوات خبرتهم من 5 إلى أقل من 10سنوات بنسبة 80% يلهم من 10 أقل من 15 سنة بنسبة 8.6% تم من 15 سنة فأكثر بنسبة 7.3% وأخيراً أقل من 5سنوات 4% بنسبة. وهذا يدل على أن سنوات الخبرة لدى معظم التجارة جيدة نوعاً ما.

2.7.3 تحليل فرضيات الدراسة:

لاختبارفروض الدراسة استخدم الباحثين الانحدار الخطي البسيط (Simple Regressions Mode)، وهو نموذج يعبر عن العلاقة بين متغير تابع واحد وبين متغير مستقل أو أكثر من متغيرات الدراسة. كما يستخدم لدراسة تأثيرات المتغيرات المستقلة على المتغير التابع بهدف التنبؤ بدرجات المتغير التابع من خلال درجات المتغيرات المستقلة، بالإضافة إلى دراسة العلاقات من حيث القوة والاتجاه بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تكافؤ الفرص الاستثمارية والمنافسة التسويقية

كشفت الدراسة على وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (01). بين متغيرات الدراسة، حيث كان معامل التحديد يساوي (501)، وهي تدل على قدرة النموذج للتنبؤ وذلك لأن النسبة الفائية أقل من ألفا 05. وهذا يوضح أنه كلما كانت النسبة الفائية أقل من ألفا فهذا دليل على قدرة المتغير المستقل بالتنبؤ بالمتغير التابع. أما فيما يتعلق بمساهمة كل تنبؤ في النموذج فقد أشار إلى وجود علاقة دالة إحصائية بين تكافؤ الفرص الاستثمارية والمنافسة التسويقية حيث أظهرت العلاقة أن (بيتا = 609، ومستوي معنوية = 001). مما يدل على أن يوجد أثر لدى عينة الدراسة.

جدول رقم (5) يوضح ملخص تحليل الانحدار وتحليل التباين لاختبار الفرضية الأولى

ANOVA تحليل التباين				بيتا	معامل التحديد المعدل	معامل التحديد R ²	العلاقة بين
اختبار t للنموذج		اختبار F للنموذج					
مستوي المعنوية	معامل t	مستوي المعنوية	معامل F				
.005	6.252	.001	40.093	.609	.487	.402	تكافؤ الفرص الاستثمارية والمنافسة التسويقية

يتضح من جدول رقم (5)، والذي يظهر تحليل التباين أن قيمة (ف= 40.093)، دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05)، مما يشير إلى دلالة اثر تكافؤ الفرص الاستثمارية ، حيث تبين أن قيمة t تساوي (6.252)، عند مستوى دالة (001). كما نلاحظ أن قيمة معامل التحديد تساوي (402)، مما يعني تفسر 40 % من تباين المتغير التابع، ومعامل التحديد المعدل يساوي (487)، وبناء على نتائج الفرضية كما هو موضح في الجدول رقم (5) فإن للمتغير المستقل تكافؤ الفرص الاستثمارية والمنافسة التسويقية ، وبهذا فإن النموذج ذو دلالة إحصائية، وبناءاً عليه يتم قبول الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تكافؤ الفرص الاستثمارية والمنافسة في الأسعار

للتحقق من صحة الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لدراسة الفرضية الثانية، وكذلك لمعرفة الأهمية النسبية تكافؤ الفرص الاستثمارية وأثرها على المنافسة في الأسعار، كما هو موضح في جدول رقم (6) ، والذي يمثل ملخص نتائج تحليل الانحدار وتحليل التباين لاختبار هذا الفرض إلى أن معامل التحديد R² يساوي (449)، مما يدل على وجود علاقة موجبة قوية، وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (001). وهي تدل على قدرة النموذج للتنبؤ وذلك لأن النسبة الفائية أقل من ألفا 005. وهذا يوضح أنه كلما كانت النسبة الفائية أقل من ألفا فهذا دليل على قدرة المتغير المستقل بالتنبؤ بالمتغير التابع. أما فيما يتعلق بمساهمة كل تنبؤ في النموذج فقد أشار إلى وجود علاقة دالة إحصائية بين تكافؤ الفرص الاستثمارية والمنافسة في الأسعار، حيث أظهرت العلاقة أن (بيتا = 670، ومستوي معنوية = 005).

جدول رقم (6) يوضح ملخص تحليل الانحدار وتحليل التباين لاختبار الفرضية الثانية

ANOVA تحليل التباين				بيتا	معامل التحديد المعدل	معامل التحديد R ²	العلاقة بين
اختبار t للنموذج		اختبار F للنموذج					
مستوي المعنوية	معامل t	مستوي المعنوية	معامل F				
.000	5.641	.001	31.821	.670	.435	.449	تكافؤ الفرص الاستثمارية والمنافسة في الأسعار

يتضح من جدول رقم (6)، من جانب تحليل التباين أن قيمة (ف= 31.821)، دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، وقيمة (ت= 5.641)، عند مستوى دالة (0.001)، مما يشير إلى دلالة إثر تكافؤ الفرص الاستثمارية والمنافسة في الأسعار موضع الدراسة. كما نلاحظ أن قيمة معامل التحديد R Square تساوي (0.449)، مما يعني تفسير 44.9% من تباين للمتغير التابع المنافسة في الأسعار، ومعامل التحديد المعدل R Square Adjusted يساوي (0.43)، وبهذا فإن النموذج ذو دلالة إحصائية، وبناءً عليه يتم قبول الفرضية الثانية.

من خلال تفسير النتائج في الجداول السابقة ومقارنتها بالدراسات السابقة يمكن القول بأن تلك الدراسات تناولت تكافؤ الفرص الاستثمارية على عناصر مختلفة مثل تدوير الفوارق الاجتماعية بين طبقات المجتمع، وكذلك الخلفيات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية بينما هذه الدراسة تناولت مبدأ تكافؤ الفرص على تجار الجملة في دولة ليبيا. فمجتمع وعينه الدراسة مختلفة مع اختلاف ظروف المنافسة من حيث المكان والزمان وكذلك الظروف السياسية لبلد الدراسة، ولا شك أن الدراسات السابقة ساهمت بشكل أو بآخر في تطوير هذه الدراسة من خلا النتائج التي توصلت إليها. ففي الفرضية الأولى تتفق النتائج مع دراسة {منى خوجلي 2012} بعنوان "الاثار الحقيقي للتوسع في مبدأ تكافؤ الفرص وأثره على المنافسة في الاسواق التجارية" والتي توصلت إلى ان تكافؤ الفرص الاستثمارية يسهم ويؤثر على المنافسة في الاسواق التجارية. بينما في الفرضية الثانية تتفق نتائج الدراسة مع دراسة {أحمد محمود عبد المطلب، 2009} بعنوان "مدى إسهام مبدأ تكافؤ الفرص في تدوير الفوارق بين طبقات المجتمع" والتي استنتجت أن المستوى المالي للتاجر يلعب دوراً كبيراً في التوجه نحو مبدأ تكافؤ الفرص التجارية. ترتفع نسب تكافؤ الفرص كلما ارتفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي. أيضاً تتفق مع دراسة {عزت حسن صبري 1998} بعنوان "واقع الفرص التجارية المتاحة في السوق المصري" التي استنتجت أن هناك مجموعه من فئات المجتمع لم تتح لها الفرصة المنافسة في الانشطة التجارية في ظل عدم تكافؤ الفرص لطبقات المجتمع المختلفة والظروف الاقتصادية الصعبة.

4. النتائج والتوصيات

1.4 النتائج:

في ضوء التحليلات النظرية والعملية تم التوصل إلى النتائج التالية:

- أظهرت الدراسة وجود علاقة دالة إحصائية بين تكافؤ الفرص الاستثمارية والمنافسة والتميز في التسويق وبين تجار الجملة في مدينة طرابلس.
- أظهرت الدراسة أيضا إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين تكافؤ الفرص الاستثمارية والمنافسة في السعر وبين تجار الجملة في مدينة طرابلس.
- وجدت الدراسة أيضا أن توفير الظروف العادلة للمنافسة تؤدي إلى خلق فرص استثمارية تخدم العملاء من حيث الأسعار وجودة الخدمة التسويقية.
- وجدت الدراسة أيضا أن الظروف الاقتصادية الحالية تؤثر على عمل تجار الجملة وذلك نتيجة للتقلبات الأسعار للعملة الصعبة وعدم ثباتها.
- يشكل الاستقرار الأمني عائق لوجود منافسة حقيقية وعادلة في السوق الليبي حالياً.

2.4 التوصيات:

- توصى الدراسة بضرورة التأكيد على مبدأ تكافؤ الفرص ومنح التسهيلات العادلة للتجار ككل.
- توفير الظروف الأمنية الجيدة التي تسهم في خلق فرص استثمارية حقيقية وعادلة.
- توفير القوانين العادلة التي تحمي التجار من المضاربات والتلاعب بالأسعار في السوق لتوفير العدالة في الفرص الاستثمارية.

المراجع

- أبو النور، بركات محمد (1993): *استراتيجية النهوض بالصناعات الصغيرة في مصر*، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.
- على حسين 2003، "المنافسة الأجنبية وأثرها في حجم مبيعات الصناعات المحلية في السوق الليبي"، دراسة تطبيقية على قطاع الأحذية، وقائع الملتقى العربي الثاني للتسويق المعنون: التسويق في الوطن العربي الفرص والتحديات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بالتعاون مع وزارة الاقتصاد القطرية، الدوحة قطر.
- حمو، مريم (2014): "أهمية اليقظة الاستراتيجية في تحقيق الميزة التنافسية"، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر.
- ابن خلدون ع، 2004. "مقدمة ابن خلدون"، داريعرب، دمشق، الطبعة الأولى.

- علي، هامان حسن (2019): *الميزة التنافسية للصناعة الأجنبية وأثرها في عزوف المستهلك عن الصناعة الوطنية في السوق الليبي*، دراسة تطبيقية عن المجمع الاستثماري لصناعة مواد البناء في مدينة مصراتة، مجلة الدراسات الاقتصادية بكلية الاقتصاد جامعة سرت، العدد الثاني، ليبيا.
- المهندي، محمد لحدان (2021): *إعادة هيكلة الشركات التجارية المتعثرة في ضوء القانون القطري*، رسالة مقدمة كمتطلب لكلية القانون بجامعة قطر، الدوحة.
- العكيلي، عزيز (2006): *الوسيط في الشركات التجارية*، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- شابرا، محمد عمر (1999): *الإسلام والتحدي الاقتصادي*، المعهد العالمي للفكر الإسلامي والمعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
- خضر، أحمد علي (2011): *الاتجاهات الحديثة في إعادة هيكلة الشركات*، رؤية إصلاح الشركات المملوكة للدولة، دار الفكر الجامعي.
- خليل، أحمد محمود (2018): *شرح قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس رقم (11) لسنة 2018/ منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.*
- ملكاوي، بشار حكمت (2016): *أحكام إنقاذ المشروعات التجارية المتعثرة في القوانين الإماراتية*، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، مجلة الحقوق العدد الرابع، الكويت.



مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management



الأسس القانونية والآليات المؤسسية للتدبير الملكي للأزمات بالمغرب

Morocco's legal foundations and institutional mechanisms for royal crisis management

عبد الرزاق اعبيزة

Abd Errazzak Aabiza

باحث بسلك الدكتوراه، مختبر الأبحاث القانونية والسياسية والاقتصادية، مركز الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة سيدي
محمد بن عبد الله فاس، المغرب

PhD researcher. Legal, Political and Economic Research Laboratory, Doctoral Centre,
Faculty of Law, Sidi Mohamed bin Abdallah Fes University, Morocco.

ABDERRAZZAK.AABIZA@GMAIL.COM

د. رنيم زياد أحمد جوابرة

Dr. Raneem Ziad Jawabreh

جامعة أم درمان الإسلامية/معهد والدراسات الإستراتيجية والعلاقات الدولية/الأردن

Om Alderman University/Jordan

Jawabreh_raneem_90@hotmail.com

يوثق هذا البحث ك: اعبيزة، عبد الرزاق (2023): الأسس القانونية والآليات المؤسسية للتدبير الملكي للأزمات بالمغرب، مجلة
الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المجلد (5)، العدد (17)، برلين، ص 157-177.

الملخص

هدفت الدراسة التي بين أيدينا إلى استجلاء الأسس القانونية والآليات المؤسسية التي تمنح الملك بالمغرب مشروعية تدبير الأزمات. تتمحور إشكالية الموضوع حول مدى اعتبار الصلاحيات العامة والخاصة التي يمتلكها الملك بالمغرب مسوغات تتيح له تدبير الأزمات. تمتع هذه الأسس القانونية من الدستور أولا، ثم من القوانين العادية والتنظيمية ثانيا. وتنقسم هذه الأسس والآليات إلى واحدة تقليدية وأخرى حديثة. التقليدية كإمارة المؤمنين، عقد البيعة، وزارة القصور والتشريفات والأوسمة، والديوان الملكي، والحديثة كرئاسة الدولة، رئاسة المجلس الوزاري، ورئاسة المجلس الأعلى للأمن. تم توظيف منهج قانوني لاستنطاق النصوص القانونية ذات الصلة بهذه الوظيفة، وبمنهج مؤسسي يميظ اللثام عن البنيات التي يمكن توظيفها من قبل الملك كآليات لذلك. ومعززة الدراسة بحالات تدخل فيها الملك انطلاقا من تلكم الأسس والآليات لتدبير حالات أزمات واقعية كحالة الاستثناء في عهد الملك الحسن الثاني، أزمة 20 فبراير في عهد الملك محمد السادس. توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن تدبير الأزمات بالمغرب يظل كباقي القطاعات الاستراتيجية مجالا محفوظا للملك.

الكلمات المفتاحية: الأسس القانونية، الآليات المؤسسية، الملكية، تدبير الأزمات. المغرب.

Abstract

Our study aims to clarify the legal foundations and institutional mechanisms that give the King of Morocco the legitimacy of crisis management. The question is to what extent the King's public and private prerogatives in Morocco are grounds for crisis management. These foundations and mechanisms are divided in two, Traditional as the Principality of Believers, act of bia3a, and modern as Head of State. To this end, a legal approach has been used, in which the relevant legal texts of this function have been used, and an institutional approach is designed to discredit structures that can be used by the King as mechanisms. The study is reinforced by cases where the King intervenes on the basis of these foundations and mechanisms for managing real crisis situations such the 20 February crisis under King Mohammed VI. The study concludes that crisis management in Morocco remains an area reserved for the king.

Keywords: Legal foundations, institutional mechanisms, monarchy, crisis management. Morocco

الملخص المفاهيمي

تهتم المؤسسات والدول في اتخاذ التدابير الإدارية والقانونية والمؤسسية لاتخاذ الاجراءات الإدارية وفق منهجية إدارية لتعزيز الوقاية من الأزمات التي تتعرض لها المملكة، وقد شرعت المملكة بالتدابير الملكية التي ساهمت في تطوير الأداء المؤسسي لمواجهة الأزمات والكوارث والحد من تداعياتها على المملكة بما يتناسب مع التوجهات الدولية والاستفادة من الدروس السابقة للأزمات التي عصفت بالمملكة المغربية.

الشكل التالي يوضح الملخص المفاهيمي للتدبير الملكي للأزمات بالمغرب



والشكل التالي يوضح ملخص للدراسة البحثية وأهم النتائج والمقترحات للتدبير الملكي للأزمات والأسس والضوابط القانونية بالمملكة المغربية

الأسس القانونية والآليات المؤسسية للتدبير الملكي للأزمات بالمغرب

هدفت الدراسة إلى تحليل الأسس القانونية المتخذة والآليات الإدارية والمؤسسية وفق توجهات التدبير الملكي للأزمات والكوارث بالمغرب.

تحقيقاً لأهداف الدراسة والاجابة على تساؤلاتها اتبع الباحث المنهج القانوني الذي يعتمد على تحليل النصوص القانونية وانعكاسها على الآليات الإدارية والمؤسسية المتخذة لتطبيق التشريعات المنظمة للحد من أضرارها.

يتعرض المغرب العربي للعديد من الأزمات التي تؤثر على الحياة الطبيعية وأنشطة الدولة المختلفة، مما يستدعي اتخاذ التدابير من قبل الجهات الحكومية وتحليل آليات تطبيقها وفق الأسس القانونية والمنهجيات الإدارية والمؤسسية، ومن هنا الرئيس التالي: ما هي الأسس القانونية والآليات المؤسسية للتدبير الملكي للأزمات بالمغرب؟

توصلت الدراسة إلى أن التدبير الملكي للأزمات يركز على أسس قانونية متينة تمتع أولاً، من النسق التقليدي للملك كأمير للمؤمنين المنعقد له الحكم على أساس البيعة، ويوظف في ذلك آليات قديمة مستمرة، وأسس عصرية حديثة، انطلاقاً من كونه رئيساً للدولة، ومن الاختصاصات المتعددة التي تخولها له رئاسة المجلس الوزاري.

أوصت الدراسة بإحداث المجلس الأعلى للأمن المنصوص عليه في الدستور وتفعيل أدواره، وتفويض بعض الصلاحيات الممركزة إلى الجهات والعمالات والأقاليم عملاً بمبدأ الجهوية الموسعة، وخلق مؤسسات حكومية واضحة وقارة لتدبير الأزمات تكون تحت إمرة رئيس الحكومة، والانفتاح على المجتمع المدني وجعله شريكاً في تدبير الأزمات.

تطلعات مستقبلية:

- إنشاء المركز الوطني للأمن والأزمات يختص بالتنسيق بين الشركاء المحليين والمؤسسات الحكومية والملكية.
- اقرار الإطار الوطني للحد من مخاطر الأزمات والكوارث في المملكة المغربية، وينسجم مع التوجهات الدولية للحد من مخاطر الكوارث.
- اعتماد السياسات الملكية للتدابير الوقائية لاستمرارية الأعمال في الأزمات الكوارث.
- تحديد المخاطر التي تهدد المملكة المغربية وتحديثها بشكل سنوي.
- تطوير العلاقة الناعمة مع الدول المجاورة لتحسين مستويات التدخلات والتدابير المشتركة للأزمات العابرة للقارات.

1. الإطار العام:

1.1 مقدمة:

على خلاف الدساتير السابقة للمملكة المغربية التي لم تشر ولم تتحدث عن تدبير الأزمات، فإن دستور 2011 جاء بمستجدات بهذا الخصوص. فالدساتير السابقة تتحدث عن حالي الحصار والاستثناء (الفصلين 49 و35 من دستور 1996) كحالات تفقد فيها الدولة الاستقرار والتوازن. وتتمثل أهم المستجدات في إحداث هيئة للتشاور بشأن استراتيجيات الأمن الداخلي والخارجي للبلاد وتديبر حالات الأزمات، والأمير يتعلق بالمجاس الأعلى للأمن بحسب الفصل 54 من دستور 2011.

يعتبر حقل تدبير أو إدارة الأزمات من العلوم الحديثة، حيث يرجع هذا المفهوم إلى ستينيات القرن الماضي، وخاصة بمناسبة أزمة الصواريخ النووية بكوبا والصراع الذي نشب بسبب ذلك بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقا. ويعرف هذا الحقل بكونه "علم وفن السيطرة على الموقف وتوجيهه بما يخدم أهداف مشروعة من خلال إدارة الأزمة ذاتها من أجل التحكم في ضغطها ومسارها واتجاهاتها". (محسن أحمد الخضري، 2003) ويمكن تعريفه كذلك بمجموعة "الأساليب والأطر والمؤسسات التي تعمل على اتخاذ القرارات السريعة والعقلانية لمواجهة تحديات وتطورات وطوارئ معينة. ويكون هدفها منع اتساع نطاق الأزمة التي قد تقود إلى نزاع، وإيقاف الاختلال الكبير الذي قد يحدث نتيجة لخروج الأزمة إلى حالة المواجهة الفعلية" (محمد أحمد الغفار، 2011).

ويمكن أن نعتبر بأن تدبير الأزمات هو أسلوب وطريقة تعتمد عليها المؤسسات بغاية التغلب على الأزمة، أولا قبل وقوعها بالاستعداد واكتشاف إشارات الإنذار المبكر، وثانيا بتفكيكها حالة وقوعها، ثم الاستفادة منها بتجنبها في المستقبل. وترتكز عناصر التدبير الناجح للأزمات الناجحة على الاستجابة الفورية والسريعة إلى الأزمة. تدفق متواصل وصريح من المعلومات. رسائل صادقة، تلك التي تكون متسقة المحتوى. عرض الشفقة، أي التعامل الإنساني مع الضحايا. وتركيز المتحدث الرسمي بشخص، واحد وتحديد وظيفته (Tritz, Trina Wolosek, 2001).

ويستهدف حقل تدبير وإدارة الأزمات مجموعة من المرامي، لعل أهمه يكمن في وضع قائمة بالتهديدات والمخاطر المحتملة ووضع أولويات لها حسب أهميتها. تجنب المفاجأة المصاحبة لحدوث مخاطر أو أزمات عن طريق المتابعة المستمرة والدقيقة لمصادر التهديد والمخاطر المحتملة واكتشاف إشارات الإنذار المبكر وضمان توصيلها لمتخذ القرار في الوقت المناسب لاتخاذ إجراءات مضادة. وضع خطط الطوارئ ونظم الإنذار المبكر والإجراءات الوقائية اللازمة لمحاولة منع حدوث الأزمات وتحديد خطة الاتصالات مع الأطراف المعنية وأساليب استعادة النشاط والعودة للأوضاع الطبيعية وأساليب التعلم وتحليل نواحي القوة والضعف في عملية المنع والمواجهة لتقويم أداء الأجهزة المختلفة. حسن استغلال الوقت المتاح للمواجهة عن طريق تقليل الوقت اللازم لاتخاذ قرار المنع / المواجهة. محاولة القضاء على قدر كبير من التخبط والعشوائية وانفعال اللحظة التي عادة ما يصاحب الأزمات. الاستغلال الكفء للموارد المتاحة وضمان سرعة توجيهها للتعامل مع الأزمة. القدرة على التعامل مع الأزمة بأسلوب المبادرة وليس برد الفعل والمحافظة على صورة المنظمة أمام الأطراف المعنية والمجتمع. حسن معاملة الضحايا وعائلاتهم ورفع الروح

المعنوية للمتضررين. استخلاص الدروس المستفادة من الأزمات السابقة وتحسين طرق مواجهتها مستقبلاً. ثم اقتناص الفرص التي قد تطرحها الأزمة (محمود رفاعي وآخرون، يناير 2007).

2.1 المشكلة البحثية وتساؤلاتها:

تواجه منطقة المغرب العربي العديد من الأزمات التي تؤثر على نمط الحياة الطبيعية والأنشطة التي تديرها الدولة، مما يستدعي العمل على تقييم التدابير المتخذة من قبل الجهات الحكومية لتحليل آليات تطبيقها وفق الأسس القانونية والمنهجيات الإدارية والمؤسسية، إذ أن المملكة العربية المغربية تهتم في اتخاذ التدابير المناسبة لعلاج مصادر الأزمات والحد من تداعياتها وتبعاتها على مسارات التنمية الجهوية. وتعتمد المؤسسة الملكية في حكمها على أسس وآليات متنوعة منها: (قانونية ومؤسسية، تقليدية وحديثة). فالملك هو رئيس الدولة، ورئيس المجلس الوزاري، ورئيس المجلس الدستوري سابقاً والمحكمة الدستورية حالياً، ورئيس المجلس الأعلى للأمن، وقبل هذا وذاك هو أمير المؤمنين ورئيس المجلس العلمي الأعلى، ومن هنا ظهر التساؤل الرئيس التالي: ما هي الأسس القانونية والآليات المؤسسية للتدبير الملكي للأزمات بالمغرب؟، ومنه تفرعت التساؤلات التالية:

- ما هي الأسس والآليات التقليدية للتدبير الملكي للأزمات؟
- ما هي الأسس والآليات الحديثة للتدبير الملكي للأزمات؟
- كيف يمكن تطوير الوسائل لتحسين حالة التطبيق السليم للتدابير القانونية والمؤسسية للأزمات في المغرب؟

3.1 أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تحليل الأسس والتدابير القانونية المتخذة لتطبيق التدابير الملكية للأزمات بالمغرب وانعكاساتها على التعليمات والأنظمة التي تقرها المؤسسات الحكومية، ومنه تفرعت الأهداف التالية:

- تقييم الأسس والآليات التقليدية للتدبير الملكي للأزمات.
- تحليل القواعد والمنهجيات الإدارية الحديثة للتدبير الملكي للأزمات.
- الوصول لآليات تساهم في تحسين التطبيق الملائم للتدابير القانونية والمؤسسية للأزمات في المغرب العربي.

4.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

1.4.1 الأهمية العلمية: المساهمة في تطوير قدرات الباحثون في الربط بين المكونات القانونية والتدابير المتخذة في الأزمات والكوارث مما ينعكس على تعزيز المنهجيات التي تستند لأصول علمية يمكن البناء عليها، وتساعد الدراسة الخبراء في فهم التدابير الملكية للأزمات وعلاقتها بالمنظومة القانونية والمؤسسية.

2.4.1 الأهمية التطبيقية: المساهمة في الوصول للتطبيق الأمثل للتدبير الملكي للأزمات مما ينعكس على أداء المؤسسات المختصة في إدارة الأزمات والحد من أثارها على المجتمع المغربي وتطوير المشاركة المجتمعية في فهم المخاطر التي تهدد المملكة وتتحول إلى أزمات تهدد استقرار الأنشطة اليومية للمجتمع.

5.1 منهجية الدراسة:

وظف الباحث المنهج الوصفي الذي يصف القواعد والتشريعات الخاصة بالأزمات في المغرب، والمنهج التحليلي الذي يحلل الآليات المؤسسية المتخذة في التدابير الملكية، والمنهج القانوني الذي يساهم في فهم الأسس القانونية وتحليل آليات تطبيقها بشكل واقعي بما يحقق التوازن بين كافة المكونات الإدارية للمؤسسات ذات العلاقة بالملكة حيث سيمكن ذلك من استجلاء واستنطاق النصوص القانونية المبررة لممارسة مهمة تدبير الأزمات، ويمكن من تحديد المؤسسات التقليدية منها والحديثة التي قد يوظفها الملك كآليات لهذا النوع من التدبير. وذلك من خلال تقسيم الدراسة إلى مبحثين، مبحث أول: الأسس والآليات التقليدية للتدبير الملكي للأزمات. ومبحث ثاني: الأسس والآليات الحديثة للتدبير الملكي للأزمات.

6.1 حدود الدراسة:

1.6.1 الحدود الزمانية: 2022-2023م

2.6.1 الحدود المكانية: المملكة المغربية العربية.

3.6.1 الحدود الموضوعية: التدابير الملكية، تدابير الأزمات، الأسس القانونية، المنهجيات الإدارية.

2. الأسس والآليات التقليدية للتدبير الملكي للأزمات.

تتأسس شرعية الحكم لدى المؤسسة الملكية في المغرب على أسس وآليات تقليدية وأخرى حديثة. وتكمن الأولى أساساً في إمارة المؤمنين المرتكزة على عقد البيعة كأسس تقليدية، وكذا في مؤسسات تقليدية كآليات تمكن الملك من تدبير شؤون الحكم كوزارة القصور الملكية والتشريفات والأوسمة، فهل يمكن اعتبارها أسساً وآليات تمكن المؤسسة الملكية من تدبير الأزمات؟

1.2 الأسس التقليدية.

يحتل الملك مكانة مرموقة في النظام السياسي المغربي تتأسس على مرتكزات تقليدية يستمد منها كذلك شرعيته وسلطاته، تخول هذه المكانة للملك كذلك مهمة تدبير الأزمات بامتياز، والأمر متعلق بإمارة المؤمنين المستندة بدورها على النسب الشريف للملك والمؤسسة على عقد البيعة.

1.1.2 تدبير الأزمات من خلال سلطة إمارة المؤمنين.

تتأسس فلسفة الحكم في المغرب ومشروعيته على البعد التقليدي الذي يوظف المرجعية الدينية من منظور الآداب السلطانية (ادريس جنداري، 2015). ذلك "لأن الشرعية الدينية الداعمة للسلطة السياسية، كانت دوماً مبتغى جميع السلالات التي حكمت المغرب، إنها تجلب إلى مجال السياسة باعتبارها تعاقداً، دعمًا رمزيًا يستمد قوته من الدين باعتباره مجالاً للسامي والقدسي، الذي يمنح السلطة السياسية طابعاً مقدساً، يعوضها عن استمداد مشروعيته من الإرادة الشعبية" (ادريس جنداري، 2013).

ولا تنحصر وظيفة الملك في الحكم فقط، بل أيضا يلعب دورًا تحكيميًا، سواء بين مؤسسات الدولة الرسمية أو بين الخصومات التي تحدث بين القطاعات المدنية والسياسية. وقد احتكم العلمانيون والإسلاميون إليه بعد اختلافهم حول تقنين الإجهاض من عدمه في المغرب، فالملك "راعي الجميع بدون أي مفاضلة بين المواطنين"، مثلما تفيد الكثير من خطبه، و"باسم جلالة الملك" يبدأ إصدار الأحكام القضائية. من تم يمكن للملك من خلال الدور التحكيمي أن يحسم ويحل أزمات كثيرة اعتبارا لهذه الرمزية.

يعتبر الملك حسب الفصل 41 من دستور 2011 أمير المؤمنين وحامي حى الملة الدين، والضامن لحرية ممارسة الشؤون الدينية باعتباره سلطة دينية، وهو فصل ذو حمولة دينية يجعل من إمارة المؤمنين الضامن الفعلي لتحقيق أمن المغاربة الروحي والسياسي (كريم لحرش، 2012)

وبمارس الملك مجموعة من الاختصاصات الدينية تخرج في شكل ظواهر توقع بالعطف من طرف الوزير الأول. ومن خلال منطق هذا الفصل يمكن للملك أن يتدخل لتدبير أو حل الأزمات المتعلقة بالشأن الديني، والنتيجة عن الخلافات المجتمعية المولدة لأزمات تستدعي تدخله المباشر أو يفوض المجلس العلمي الأعلى لحلها، هذا الأخير الذي أصبح مؤسسة دستورية في دستور 2011، والذي أصبح يمثل حصريًا صلاحية إصدار الفتوى، وراجع ذلك إلى رغبة المشرع الدستوري في إنهاء الفوضى التي يعرفها مجال إصدار الفتوى. وواقعًا مارس الملك محمد السادس تدخله لتدبير الأزمة التي أثارت حول مدونة الأحوال الشخصية سنة 2003، بإصدار الظهير 300.03.01 بتاريخ 22 أبريل 2004. وقبل ذلك تدخل الملك الحسن الثاني في الأزمة التي تسبب خروج فريق الاتحاد الاشتراكي من البرلمان سنة 1981 حيث قال في خطابه الافتتاحي لدورة أكتوبر: "في غياب قوانين تخول للملك الدستوري زجر هذه السابقة، فإنه كأمر للمؤمنين يتبرأ منهم لخروجهم من جماعة المسلمين، وإذا كان الملك الدستوري لا يمكنه أن ينظر في الأمر، فأمر المؤمنين يمكنه ذلك بموجب الكتاب والسنة، عليه أن ينظر في ذلك." (الخطاب الافتتاحي لدورة أكتوبر 1981).

وتستمد إمارة المؤمنين شرعيتها في الحكم كذلك من النسب الشريف التي تعطي بعدًا قديسًا للمؤسسة الملكية (محمد الطوزي، 1999)، بالإضافة إلى أن "الاعتماد على النسب الشريف بما يحمله من مضمون بيولوجي (الانحدار من السلالة النبوية)، وميتولوجي (الإيمان ببركة الشريف)، وسياسي/ إسلامي (خلافة الجد/ النبي ص) كأول زعيم سياسي للأمة) يعد الذروة في المشروع الدينية للحكم المغربي وأوليتها في تطوره التاريخي الذي استمر على بداية هذا القرن قائما على سلطنة مزجت بين البيعة والشورى والحكم الشرعي في النموذج الإسلامي المثالي، والسياسة الشرعية والسلطة الزمنية والروحية المطلقة وورثة الحكم على النمط التاريخي المشرقي. لذلك أكسب التلويع بورقة الشرف التباهي بالانتماء مباشرة إلى بيت الرسول (ص) السلطة خاصة متميزة مشحونة بالمعاني تغدو بموجبها علاقات الخضوع والوفاء ذات مغزى، كما أنه يضيف على العلاقات بالسلطة معاني خاصة، فإذا كان الدستور يجعل من الانضباط واجبا مدنيا، والشرعية تجعل من الخضوع للسلطة واجبا شرعيا فإن الأصل الشريف يحول الخضوع والانضباط إلى مصدر للحصول على "بركة الشريف" (هند عروب، موقع الجزيرة الإلكترونية، 2004)، وهو ما يجعل تدخل الملك أمرا سلسا وحاسما لتدبير الأزمات يلقي القبول والاجماع والانصياع.

تسعفنا هذه النتيجة في تفهم أن مبدأ الفصل بين السلطات لا ينسحب على المؤسسة الملكية حيث إن الملك يعد حكماً بين الفرقاء السياسيين مادام أن الملك /أمير المؤمنين "يتسلح في مواجهة الآخرين بترسانة من الرموز المكثفة، يتبوأ مكانة عالية أسعى من الدستور، واعتباراً لمنطق النص الشرعي، فالدستور لا يحد من سلطات الملك مادام أن هذا الأخير فوضت له مهام سابقة عن الدستور فضلاً عن سلطاته المستمدة من الله ورسوله" (هند عروب، موقع الجزيرة الإلكتروني، 2004). فهذه القدسية تضفي هالة على الملك لتجعله "الملك الدستوري امتداد عصري لأمير المؤمنين الذي يشكل عمقه الاستراتيجي". (محمد المعتصم، 1992).

يقول جون واتربوري الأنثروبولوجي الأمريكي: "الملك في تصور الشعب المغربي، هو ذاك الإنسان المتواضع نصير الفقراء والضعفاء، حيث هو الملجأ والمفر عندما تغلق الأبواب (كثير من المظاهرات الفتوية ترفع صور الملك وتستعطفه لتلبية مطالبها)، والمهاب المنزه عن كل الأخطاء" (جون واتربوري، 20132)، الذي يستوجب الاحترام والتوقير، فهو شخص لا تنتهك حرمة كما يوصي بذلك الدستور المغربي 2011 في الفصل 51، كما يبدو الملك في تصور كثير من المغاربة كسد منيع أمام "جشع جيش الفاسدين وذو الكلمة الحكيمة الحاسمة بدل مهاترات البرلمان الفارغة" (خالد بن شريف، موقع الكتروني SASAPOST، 2015).

يعتبر النسب الشريف قضية مركزية في المكانة التقليدية للملك، وهو ما يؤهله لأن ينيط بنفسه أمر إدارة أزمات تستدعي توظيف هذا المعطى، خاصة الأزمات السياسية ذات الحمولة الدينية، وتجعل من المؤسسة الملكية فاعلة بحق في إدارة الأزمات، لما للقرار الملكي من الهالة النفسية لدى الشعب المغربي، والتي تلقى الإجماع شبه الكلي في الكثير من القضايا التي عرضت على أنظاره، بمعنى أن المؤسسة الملكية تلعب دور القيادة اللازم توفره في إدارة الأزمة. ولقد نجح الملك الراحل الحسن الثاني في رسم أسلوب للحكم يعتمد على التوظيف المكثف لإمارة المؤمنين، وجعل لها مكانة تسمو على النص الدستوري، عندما كان في صراعه مع المعارضة (حسن طارق، وعبد العالي حامي الدين، 2011). وهي بالمناسبة كانت فترة أزمة سياسية.

استطاعت الملكية في التاريخ السياسي المغربي الحديث أن تحافظ على بقائها واستمراريتها وتستشرف مستقبلها، ما يجعل "المواطن المغربي - على الأقل في وضعه الاقتصادي ومستوى وعيه الراهن - لا يستطيع أن يعيش بدون ملكية، بل لا يستسيغ كيف يمكن للملك أن يسود ولا يحكم" (خالد بن شريف، موقع الكتروني SASAPOST، 2015)، فلا يمكنه من خلال ذلك، تصور أي أزمة ما في أي قطاع بدون تدخل ملكي للحسم في الأمر، أو على الأقل ينتظر منه أن يفوض إلى جهة ما تدبيرها برعاية وتوجيه منه.

2.1.2 عقد البيعة ركيزة لتدبير الأزمات

تشكل البيعة عصب العمق التاريخي والديني للسلطة السياسية في المغرب (عثمان الزياتي، 2013)، وبيعة الشعب المغربي "تمنح الملك منصب أمير المؤمنين الذي يعد أساساً منيعاً للسلطة وحصناً منيعاً يصمد في وجه كل من ينازع الملك/أمير المؤمنين في منصبه السامي (فالله يأمر ألا تبقى الأمة بلا إمام، وهو البرهان الرادع لكل عصيان أو تمرد)" (عبد الله حمودي، 2010)، فالبيعة تتأسس على الإجماع والملك في مقابل ذلك مدعو إلى دعم هذا الإجماع، فالأمة تتجاوز انشقاقاتها وانقساماتها وأزماتها عن طريق الخضوع لسلطة الملك (عبد الله حمودي، 2010).

وتتجسد البيعة كعقد ولاء وخضوع "يرتكن إلى السلطة التي منحها الله للإمام، فطاعة الإمام من طاعة الله، طاعة تبتدعها الأنظمة الثيوقراطية منذ نشأتها" وتتجلى الرؤية الثانية في البيعة-الاندماج، فدوام البيعة مرتبط بقدرات الملك وبركانه لإزاحة الصعاب وتسوية المشاكل الرئيسية، وضمان وحدة البلاد، أما المقاربة الثالثة فتتجسد في البيعة-العقد أي الخضوع المطلق مقابل ضمان الأمن" (هند عروب، المرجع السابق). وهو ما يشير ضمناً إلى استثمار هذا المعطى للتدخل تدير الأزمات خاصة ذات الطابع الديني.

يرى محمد لحبابي أن البيعة تعتبر الحجر الأساس لتنصيب الملك، وأن أصل السيادة في الإسلام هو الله الذي فوضها إلى الجماعة التي بدورها فوضتها إلى الحاكم بموجب عقد البيع (Mohamed lahbabi. 1975). وهو توجه ذو ارتباط وثيق بالحرص على ضمان الاستقرار بالبلاد وبضمان أمنها، حيث إن "التساهل في التعاطي مع طقوس البيعة قد يشكل مدخلا نحو مسلسل من التنازلات، التي لن تؤدي في الأخير إلا إلى المس بمرمية النظام السائد ومكانة الجالس على العرش، مع ما قد يستتبع ذلك من مطالب أخرى، قد تطل بعضاً من أركان النظام الأساسية" (رشيد ليكر، 2012).

2.2 الآليات المؤسسية التقليدية.

في النظام السياسي المغربي توجد مؤسسات تقع خارج المتن الدستوري وتساهم بفعالية في صنع قرار المؤسسة، وبذلك تسهم في صنع قرار تدير الأزمات كذلك. فالملك لا يستطيع بمفرده إدارة شؤون الدولة، إذ يحتاج إلى مؤسسة كاملة الأركان تستجيب لمنطق البناء المؤسسي وللتعريف العلمي لمفهوم المؤسسة، فالمؤسسة الملكية تتكون من بنيات مؤسسية محددة ومعروفة تتجلى في وزارة القصور والأوسمة والتشريفات، الديوان الملكي، الحاجب الملكي، الكتابة الخاصة للملك، الحجابة الملكية، ومجلس الأوسمة، فكيف تساهم هذه البنيات في تدير الأزمات؟

1.2.2 وزارة القصور والتشريفات والأوسمة

تعتبر أحدثت وزارة القصور الملكية والتشريفات والأوسمة بموجب الظهير الشريف، بتاريخ 22 ربيع الثاني 1375 الموافق ل 7 دجنبر 1955، الذي تم تعديله وتتميمه بموجب ظهير 19 مارس 1963 المتعلق بوزارة القصور الملكية والتشريفات والأوسمة. وهي من علامات الخصوصية والتميز المغربي، بالإضافة إلى مؤسسات أخرى أحدثت فجر الاستقلال كمجلس التاج لدى جلالة الملك المحدث بموجب ظهير كذلك وهو الظهير الشريف، المؤرخ في 10 نوفمبر 1956، المتعلق بمكتب الأبحاث والإرشادات لدى جلالة الملك، مكتب الأبحاث والإرشادات لدى جلالة الملك بظهير الشريف، مؤرخ في 10 نوفمبر 1956، المتعلق بمكتب الأبحاث والإرشادات لدى جلالة الملك، والمجلس الخاص بجانب جلالة الملك المتعلق بالمحافظة على الصحراء المغربية والدفاع عن حوزتها المحدث بموجب ظهير الشريف، مؤرخ في 19 ماي 1979، المتعلق بالمجلس الخاص بجانب جلالة الملك المتعلق بالمحافظة على الصحراء المغربية والدفاع عن حوزتها، وتبرز "أهمية وزارة القصور الملكية والتشريفات والأوسمة في وضعها الاستمراري ورتبتها المبرزة في ربوة منظومة التشريفات أو البروتوكول" (محمد بودن، موقع هسبريس الإلكتروني، 2012).

إن الترتيب البروتوكولي لأعضاء حكومة صاحب الجلالة والشخصيات التي لها صفة وزير الوارد في الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 29 صفر 1390 الموافق 6 ماي 1970، يبرز بجلاء مكانة وزارة القصور الملكية والتشريفات

والأوسمة آنذاك، حيث يتموقع الوزير المسمى على رأس هذه الوزارة في ذلك الوقت (السيد محمد المعمري الزواوي) في موقع بعد كل من المدير العام للديوان الملكي، والممثل الشخصي لصاحب الجلالة، وقبل الوزير الأول آنذاك (السيد احمد العراقي) ووزير الدولة ووزراء الدولة المكلفين بقطاعات معينة، وباقي أعضاء الحكومة(محمد بودن، المرجع السابق).

تختص وزارة القصور الملكية والتشريفات والأوسمة بأدوار مهمة، حيث تعد "قناة رابطة بين صاحب الجلالة ومكونات المنظومة المؤسساتية في المملكة، ومنظار صاحب الجلالة في تتبع الأنشطة الملكية والعناية الفائقة بالترتيبات ودقتها، ناهيك عن دورها في الإعلان عن القرارات الملكية التحكيمية والسيادية والحمائية والدولية، والدفع بالالتفاتات الملكية الإنسانية والشخصية والمواطنية والتواصلية، فضلاً عن كونها معبداً لإنتاج المرجعيات والقيم الوطنية المتعددة التوجهات"(محمد بودن، المرجع السابق). وهو ما يبرز دورها كمؤسسة تمكن للملك من تدبير أزمات تستوجب تدخل هذه الوزارة.

تمارس وزارة القصور الملكية والتشريفات والأوسمة وظائف إدارية وتنظيمية وحتى سياسية، ولا مسؤولية لها أمام البرلمان، وهي غير قابلة للتقصي أو الاستجواب أو النقص. فهي وزارة المجالات المحفوظة للملك. هذه الوظائف يمكن أن تفتح كذلك على إدارة الأزمات دون أن يشكل ذلك تطاولاً على اختصاص أية مؤسسة أخرى.

2.2.2 البنيات المؤسساتية الأخرى ذات الطبيعة الخاصة.

رأينا في الفرع السابق من هذه الدراسة أن وزارة القصور الملكية والتشريفات والأوسمة مؤسسة محورية لدى المؤسسة الملكية، لكن بجانبها جملة من البنيات المؤسساتية الأخرى ذات طبيعة خاصة، تنتهي لنفس المحيط، وهي هيئات تنظيمية تعنى بالشؤون العامة والخاصة للقصور الملكية، وتعمل وفق أنظمة وتشريعات منسجمة مع المنظومة المؤسساتية للمملكة وهي كما يلي: الديوان الملكي، الكتابة الخاصة لجلالة الملك، الحجابة الملكية، مجلس الأوسمة. هذه التنظيمات تعد آليات يمكن توظيفها من قبل المؤسسة الملكية لتدبير الأزمات.

1.2.2.2 الديوان الملكي

يضطلع الديوان الملكي في المغرب بوظيفة هامة تبين القيمة الرمزية للمستشار الملكي وللديوان كمؤسسة. وتكمن هذه الوظيفة في التحضير للقرارات الملكية في مجالات متعددة، ولا أدل على ذلك من حضور بعض المستشارين أشغال المجالس الوزارية رغم عدم تنصيب دستور واضح وصريح على ذلك.

بالإضافة إلى ذلك فإن أي موظف للدولة لا يمكنه المشاركة في أي اجتماع دولي إلا بعد الحصول على رخصة من المدير العام للديوان الملكي، هذه الصلاحية التي يتمتع بها سبق التأسيس لها في منشور الوزير الأول بتاريخ 18 يناير 1968، (توقف هذا الدور بإلغاء منصبه بالخطاب الملكي يوم 4 غشت 1971، إلا أن هذا المنصب عاد في العشرية الأولى من حكم الملك محمد السادس واستمر في العشرية الثانية من حكمه إلى الآن) وبالرغم من عدم وجود نص يحدد صلاحيات مستشاري الملك، غير أنهم معينون بظواهر خاصة باسم كل مستشار بصفتهم مستشارين لجلالة الملك وتاريخ بداية مباشرة الأعمال المنوطة بهم، حيث إن صفة مستشار صاحب الجلالة جاءت مع ظهير التعيين الأول

بتاريخ 10 أكتوبر 1977 (محمد بودن، المرجع السابق). وحتى في الفصل 49 من دستور 2011 الذي ينص على التعيينات في المناصب الكبرى داخل المجلس الوزاري، والتي تتم باقتراح من رئيس الحكومة، أو بمبادرة من الوزير المعني، فمن بين كل هذه التعيينات لا يوجد ما يشير إلى تعيين المستشار الملكي. ويتسلح المستشار الملكي للقيام بوظيفته بخبرته ومؤهلاته المعرفية وبالثقة التي يحظى بها من طرف الملك (ادريس ولد القابلة، موقع الحوار المتمدن الإلكتروني، 2012).

يعتبر «جون واتربوري»، في كتابه عن إمارة المؤمنين أن الديوان الملكي في عهد الحسن الثاني يمكن اعتباره كحكومة الظل (جون واتربوري، 2013، ص386)، حيث فيه تتقرر الخيارات الكبرى للدولة. وتتميز وظيفة الديوان الملكي بالسرية التامة، ويكمن دوره في رسم السياسة العامة للدولة. وهنا تكمن خطورة وحساسية هذا المنصب الذي يمكن صاحبه من تحديد بعض الخيارات أو صناعة بعض القرارات التي يكون لها تأثير مباشر على السياسات العمومية، دون أن يخضع للسؤال أو المراقبة من أية جهة حكومية باستثناء الملك. ولقد ساهم في السنوات الأخيرة كيف بعض المستشارين الملكيين في تدبير أزمات وحسم قضايا هامة كقضية المرأة، وإعادة هيكلة الحق الديني، مراجعة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في سنوات الجمر والرصاص أو ما سمي بالإنصاف والمصالحة، المسألة الأمازيغية، قضية الصحراء، التعليم، وعلى رأس ذلك صياغة دستور 2011 الذي جاء كتدبير لأزمة 20 فبراير، حيث أسندت رئاسة لجنة صياغته إلى مستشارين ملكيين، وكل هذه القضايا كانت مناسبات لتدبير أزمات دبرها مستشارون ملكيون (علي أنوزلا، موقع الكتروني nawaat، 2015).

2.2.2.2 الكتابة الخاصة بالملك، الحجابة الملكية ومجلس الأوسمة آليات تدبير للأزمات.

تم إحداث الكتابة الخاصة لجلالة الملك بموجب ظهير، تختص هذه البنية الخاصة بجميع الأعمال التي تساعد الملك في إدارة العمل بالشؤون الملكية من تخطيط وتنظيم وتنسيق وتوجيه ومتابعة، وتوفير البيانات والمعلومات، ورسم السياسات الخاصة والخطط العملية بمقتضى الظهير الشريف، المتعلق بالكتابة الخاصة لجلالة الملك، المؤرخ 12 نوفمبر 1963. وهي مهام شديدة الأهمية في تدبير أزمة قد تتدخل المؤسسة الملكية في إدارتها.

كما تعد مؤسسة الحاجب الملكي مؤسسة تعمل بجانب الملك، وتعد مؤتمنة على خصوصيات كبيرة متعلقة به. فلقد تغير مفهوم ودور الحاجب الملكي بشكل واضح، بحيث "كان سابقاً قبل إحداث إدارة البروتوكول هو الذي يقوم بالاستئذان لمثل الناس أمام السلطان أو الملك، وهو جزء من التاريخ التليد للملكية في المغرب إلى جانب مؤسسات أخرى، قد يطلعه الملك على كثير من أسرارها كما أنه يرضى الخاتم الملكي، ويحضر في بعض اللقاءات الرسمية بجانب جلالة الملك كما أنه يقوم بمهمة توزيع الأعطيات والهبات الملكية على الزوايا والطرق والمواسم التي يمكن أن تكون تحت الرعاية السامية للملك، فضلاً عن كونه يوجد على رأس محافظي القصور الملكية" (محمد بودن، المرجع السابق). وهو ما يمكنه من لعب دور ما أو مهمة خاصة حين القيام بتدبير أزمات تقتضي تدخلات من هذا القبيل، فلقد تم على إثر تدبير أزمة 20 فبراير استخدام الزوايا وتعبئتها للخروج والتعبير عن مساندتها للدستور الجديد ودعمها لاستمرار النظام السياسي القائم.

ويسهر مجلس الأوسمة على مراعاة الأنظمة الأساسية والضوابط الخاصة بالأوسمة، حيث يعتبر جلالة الملك الرئيس الأعلى له، والرئيس الأعلى للأوسمة، ويتألف المجلس من وزير القصور الملكية بصفته رئيساً لديوان الأوسمة، ومن مدير التشريفات الملكية والأوسمة، بصفته نائباً له، ومن أعضاء يمثل كل منهم وساماً من أوسمة المملكة، ويتمتع هذا المجلس بالشخصية المعنوية، وتدرج ميزانيته ضمن ميزانية وزارة القصور الملكية والتشريفات والأوسمة طبقاً للمادة الرابعة من الظهير الشريف المنظم له. ويبدو من الوهلة الأولى أن لهذا المجلس أدواراً ضعيفة الصلة بتدبير الأزمات، غير أنه يظل آلية لتوزيع الرضى الملكي على أشخاص تمكنوا من تجاوز وحل معضلات وأزمات مجتمعية، كما قد يوظف لتقريب شخصيات قصد احتوائها إن ظلت خارج السرب، مخافة أن تتسبب في إثارة مشاكل أو خلق أزمات مستقبلية.

3. الأسس والآليات الحديثة للتدبير الملكي للأزمات.

تحتل المؤسسة الملكية مكانة متميزة في الدستور وفي النظام السياسي المغربي، من جهة أولى لأنها على رأس المؤسسات الدستورية، ومن جهة ثانية لأنها تمتلك من الصلاحيات الدستورية ما يجعلها مؤسسة محورية في النظام السياسي المغربي، وتتجلى هذه المكانة في دستور 2011 في قيام نظام الحكم في المملكة المغربية على أساس ملكية دستورية ديمقراطية برلمانية اجتماعية، وتتجلى هذه الصلاحيات في تلكم التي يمارسها الملك بموجب الباب الثالث المحدد في 19 فصلاً من الفصل 41 إلى الفصل 59 من الدستور المغربي الجديد. انطلاقاً من هذه المكانة وهذه الصلاحيات سنقوم باستجلاء الأسس والآليات الحديثة غير المباشرة التي يركز عليها الملك للقيام بوظيفة تدبير الأزمات، وبدراسة الآليات والصلاحيات ذات العلاقة المباشرة بتدبير الأزمات.

1.3 الأسس والآليات الحديثة غير المباشرة

يمارس الملك إدارة الأزمات من خلال اضطلاعاه بجملة من الاختصاصات ذات طابع عام ولا ترتبط مباشرة بتدبير الأزمات، إلا أنها تعد أسساً وآليات يمكن أن تعتمد عليها المؤسسة الملكية وتمنحها شرعية ذلك، وتكمن في رئاسة الدولة بصفة عامة ورئاسة المجلس الوزاري بصفة خاصة.

1.1.3 تدبير الأزمات من موقع رئاسة الدولة.

ينص الدستور المغربي لسنة 2011 ولأول مرة صراحة على صفة الملك كرئيس الدولة (الفصل 42) بصلاحيات ومهام سيادية وتحكيمية كما وصفها الخطاب الملكي لـ 17 يونيو 2011 على إثر تقديمه للدستور، هذه الصلاحيات التحكيمية تجعله يتدخل في مجالات متعددة، تندرج على السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. وهو ما يمنحه الحق في تدبير الأزمات التي قد تكتنف ممارسة السلطة التنفيذية بشكل خاص.

تتوفر المؤسسة الملكية بالمغرب على العديد من أسس المشروعية، التقليدية التي رأيناها في المبحث الأول والحديثة التي هي قيد المناقشة. وهو ما يضمن لها الاستقرار والاستمرارية من جهة أولى، ويساعدها في ضبط التوازنات السياسية والحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي للمغرب. من خلال تدبير الأزمات الطارئة والمهددة لهذه التوازنات.

تعتبر وظيفة التحكيم التي يمارها الملك بين السلطتين التشريعية والتنفيذية -حالة وجود خلاف بينهما - مؤشراً بينا على دوره في تدبير الأزمات السياسية، ثم كذلك من خلال صلاحيته في تأويل النص الدستوري حالة وجود غموض أو التباس، أو بمناسبة اختلاف في تحديد مقصود النص بين الفاعلين السياسيين (امحمد المالك، 2001)، وهو ما عبر عنه الحسن الثاني في إحدى خطبه عندما قال:

"...وها نحن اعتماداً على ما يفرضه علينا دستور البلاد من رعاية له وعناية نوجه إليكم هذا الخطاب ... توضيحاً لما استهم وأشكل، وتبييناً للأغراض التي قصدنا إليها من وراء مواد الدستور..".

أو بصيغة أكثر وضوحاً في خطاب العرش سنة 1995 قائلاً:

"..إنك حريص على أن مؤسسة الملكية الملجأ والملاذ والجالس على العرش القائد الذي لا ينتمي ولا يتحيز إلا للجميع والحكم الذي تهفو إليه القلوب في الملمات وترجع إليه في الصعوبات والأزمات ليدوم على بلادنا استمرارها ويترسخ على أرضية ثابتة استقرارها".

ويمكن أن تشكل الاختصاصات العامة للملك والمنصوص عليها في متن دستور 2011 أسساً لتدبير الأزمات، بصفته رئيساً عصرياً، وهي اختصاصات ذات طبيعة استراتيجية تعد تكريساً لما سبق هذا الدستور الجديد من هيمنة على كل السلط. فالملك هو من يعين رئيس الحكومة - من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابياً مجلس النواب (الفصل 47)-، يمكنه إعفاء عضو أو أكثر من أعضاء الحكومة من مهامهم، وهو الأمر الذي يمكنه من التدخل قانونياً لتدبير أزمة تسبب فيها وزير ما، أو لإعفائه لخلق أزمة داخل حكومة لا تستمر في نيل الرضى الملكي، وهو ما يسمى في أدبيات إدارة الأزمات بالتدبير بالأزمة. غير إنه من جهة أخرى كبل الدستور حرية الملك في تعيين رئيس الحكومة عندما ربطها بالحزب الفائز في الانتخابات، وهو ما حدث سنة 2016 غداة انتخابات 7 أكتوبر على إثر عدم تمكن عبد الإله بن كيران من اقناع باقي الأحزاب لتشكيل تحالف حكومي، انتهى بتدخل ملكي عين فيه سعد الدين العثماني من الحزب نفسه خلقاً له. حيث كان بإمكان الملك الاستعانة بالحزب الذي حصل على أكبر عدد من الأصوات إن لم يكن نفس الحزب الذي حصل على أكبر عدد من المقاعد، أو الحزب الذي حصل على المرتبة الثانية أو غيره من الأحزاب، أو قد يلجأ إلى حل البرلمان والدعوة إلى انتخابات سابقة لأوانها (أحمد البوز، 2012).

يمكن للملك أن يعين في حياته خلقاً له، ولدًا آخر من أبنائه غير الولد الأكبر سناً (الفصل 43)، وهو استباق الوقوع في أزمة يكون عنوانها: من الأحق بخلافة الملك إذا ارتأى أن الولد البكر غير صالح أو عاجز عن ممارسة مهمة الملك؟ فتدبير الأزمات لا يكون بانتظار وقوعها مفاجئة، بل كذلك بتوقعها وتبهيء الحلول الممكنة مسبقاً. ويمكن للملك في ذات السياق سياق التدابير الاحترازية للأزمات السياسية القيام بحل أحد مجلسي البرلمان أو هما معاً بظهير وفق الشروط المبينة في الفصول 96، 97، 98.

يعتمد الملك السفراء لدى الدول الأجنبية والمنظمات الدولية، ولديه يعتمد السفراء وممثلو المنظمات الدولية والتوقيع على المعاهدات والمصادقة عليها، وقد أضاف المشرع الدستوري عدة أنواع من المعاهدات لا يتم المصادقة عليها إلا بعد موافقة البرلمان بخلاف دستور 1996 والذي كان يحددها فقط في الاتفاقيات التي يترتب عليها تكاليف تلزم

مالية الدولة (الفصل 55)، وهو الأمر الذي يمكن الملك من تدبير بعض الأزمات الدولية بطرد سفير ما لدولة معادية أو تسببت للمغرب في أزمة ما.

يتأخر الملك المجلس الأعلى للسلطة القضائية (الفصل 56)، وهو من يوافق على تعيين القضاة من طرف المجلس وتكون هذه الموافقة بظهير (الفصل 57)، وهي مؤسسة قضائية فاعلة في حل الخلافات والحسم في الكثير من الأزمات المتعددة. كما أنه يعين ستة أعضاء في المحكمة الدستورية ويعين الرئيس من بين الأعضاء الذين تتألف منهم (الفصل 130)، وتعد مهمة المحكمة الدستورية من صميم مهام تدبير الأزمات السياسية التي قد تنشأ بين المؤسسات.

يحرم الدستور المغربي مناقشة الخطب الملكية أو الجدل فيها أو انتقادها (الفصل 52) والتي تمتلك خطاباً معتمداً على لغة مكثفة الدلالة على ملكية فاعلة انجازية في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية (عثمان الزباني، 2011)، والتي قد توظف للحسم في الكثير من الأزمات باعتبارها الكلمة الفصل التي لا يجب مناقشتها. تلزم الاختصاصات الحصرية للملك رئيس الدولة العصري التي بموجبها يستطيع الملك إدارة وتدبير الأزمات وخاصة السياسية منها. وبرئاسته للمجلس الوزاري تتمدد هذه الصلاحيات لتتطال مجالات أخرى.

2.1.3 تدبير الأزمات من موقع رئاسة المجلس الوزاري.

يتأخر الملك المجلس الوزاري بموجب الدستور، وهو مجلس ذو أهمية واضحة تتجلى في القضايا والنصوص التي يتم التداول فيها داخله، ومنها ما يمكن أن يشكل آليات تمكن الملك من تدبير الأزمات، فهذا المجلس هو الذي يحدد التوجيهات الإستراتيجية لسياسة الدولة (الفصل 49)، الأمر الذي يسمح له بإدراج حل بعض الأزمات في جدول أعماله. أضف إلى ذلك الصلاحيات التي يمنحها القانون التنظيمي 12-02 الذي "يجعل من المؤسسة الملكية المراقبة للعدالة والجيش والمتحكمة حتى في مراقبة الاقتصاد" (Fahd iraqi, 2012). وهي منافذ متعددة تمنح الملك تدبير وحل أزمات ذات طابع اقتصادي أو اجتماعي يمكن أن يوظف فيها حتى الجيش كإلية تنفيذ.

يختص المجلس الوزاري بمشاريع مراجعة الدستور، وهو ما يمكن الملك من التدخل لتدبير أزمات سياسية باعتماد هذه المراجعة. وهو ما حصل على إثر أزمة 20 فبراير، حيث كانت آلية فعالة مكنت من كسب الوقت وتجاوز الأزمة بفعالية دون تقديم تنازلات كبيرة.

يطلع المجلس الوزاري برسم التوجيهات العامة لمشروع قانون المالية، وحيث إن تدبير معظم الأزمات يحتاج بالضرورة إلى أغلفة مالية مهمة، فبإمكان الملك مجلس من خلال هذا المجلس أن يفرض إدراج بند في هذا القانون لتدبير أزمات يحتاج في تدبيرها إلى ميزانيات استثنائية وكبيرة. هذا بالإضافة إلى مشاريع القوانين الأخرى التي يختص بإعدادها المجلس والتي اعتمادها لسد فراغات قانونية أو لتعديل قوانين يتسبب استمرارها في خلق أزمات، ما يشكل حلاً لها أو على الأقل استباق لوقوعها. فمثلاً يمكن لمشروع قانون العفو العام، وممارسة حق العفو (الفصل 58)، وهو ما سيسمح للملك بالتدخل للتخفيف من حدة أزمات سياسية كوسيلة من الوسائل المعتمدة لإدارة الأزمات.

تبين هذه الاختصاصات أن المؤسسة الملكية تمتلك من الصلاحيات الدستورية الواسعة التي تجعله فاعلا أساسيا إن على مستوى تدبير الأزمات أو حتى التدبير بالأزمة إن استدعى الأمر ذلك.

2.3 الأسس والآليات ذات الصلة المباشرة بتدبير الأزمات.

يتأسس الملك المجلس الأعلى للأمن المحدث بموجب دستور 2011، الذي ارتقى إلى موقع مؤسسة دستورية تشاورية بشأن الاستراتيجيات الأمنية للبلاد. وهو ما سيمثل آلية متينة ذات الصلة المباشر بتدبير الأزمات حيث إن من مهامه الأساسية تدبير حالات الأزمات، كما يستفرد الملك بالقرار في حالات الاستثناء، الحرب والحصار وهي حالات تدبير أزمات واضحة.

1.2.3 تدبير الأزمات من موقع رئاسة المجلس الأعلى للأمن.

يتأسس الملك بموجب الدستور المجلس الأعلى للأمن، مع إمكانية تفويض رئاسته لرئيس الحكومة بجدول أعمال محدد (الفصل 54)، وهو آلية مباشرة لتدبير الأزمات، فالملك بذلك هو المتحكم الأساس في استراتيجية الأمن الداخلي والخارجي للبلاد، وتدبير أزمات الدولة، والسهرة على مؤسسة ضوابط الحكامة الأمنية الجديدة (كريم لحرش، 2013). غير أن السؤال الملح في هذا الصدد يظل: لما لم يتم أحداث هذا المجلس وتفعيل أدواره رغم مرور سنوات على دستور 2011؟

ينص الفصل 54 من دستور المملكة على أن المجلس الأعلى للأمن يضم في تركيبته، علاوة على رئيس الحكومة، ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين، والرئيس المنتدب للسلطة القضائية، والوزراء المكلفين بالداخلية والشؤون الخارجية والعدل وإدارة الدفاع الوطني، وكذا المسؤولين عن الإدارات الأمنية، وضباط سامين بالقوات المسلحة الملكية، وكل شخصية أخرى يعتبر حضورها مفيداً لأشغال المجلس. ويحدد نظام داخلي للمجلس قواعد تنظيمه وتسييره. غير أن هذا المجلس لا يتكون من خبراء في مجال الجريمة على غرار مجالس الأمن في الكثير من الدول، وكان من المستحسن بحيث يجب أن يضم في تشكيلته أكاديميين وعلماء نفس وعلماء اجتماع وغيرهم من الذين يساهمون بفعالية في انجاز المهام المنوطة بهذا المجلس (هشام خلفاير، 2012).

تنحصر المهمة الأساسية للمجلس الأعلى للأمن حسب المتن الدستوري في القيام بثلاثة وظائف تتعلق بالتشاور حول: استراتيجية الأمن الداخلي والخارجي للبلاد، وتدبير حالات الأزمات، والسهرة على مؤسسة ضوابط الحكامة الأمنية الجديدة. ما يعني أن هذه المقتضيات الدستورية جاء لتقديم أجوبة عن هواجس حاضرة مسبقاً في ذهن صناع القرار الأمني بالمغرب (هشام خلفاير، 2012). ومن المنتظر أن يتولى المجلس الأعلى للأمن مهمة التنسيق بين العديد من المصالح المتداخلة في المجال الأمني بالمغرب منها: المديرية العامة للأمن الوطني، والمديرية العامة للدراسات والمستندات، والمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، والاستعلامات العامة، والدرك الملكي، ومصالحة الاستعلامات العامة للقوات المساعدة ومصالح الاستعلامات العسكرية، وهو ما سيتيح للملك ومن خلاله دراسة المعلومات الواردة عليه من مختلف المصالح.

ولقد تم تسجيل ملاحظتين أساسيتين حول المجلس الأعلى للأمن بالمغرب. تكمن الملاحظة الأولى في أن وجود سياسيين حزبيين، سيثير مجموعة من المخاوف تتعلق بإمكانية تأثر قرارات المجلس الأمني بالتمثلات والمواقف السياسية المسبقة التي تتحكم فيها دوافع إيديولوجية، حيث إن الحياد يظل قاعدة لقطاع الأمن في المغرب. وتتعلق الملاحظة الثانية بالحضور المكثف للمؤسسة الأمنية، من إدارة الدفاع ووزارة الداخلية والإدارات الأمنية وضباط سامين، مقابل، تغيب تمثيلية لوزارة المالية، عكس ما جاء في تجربة المجلس الأعلى للأمن في فرنسا (احسان الحافيظي، موقع هسبريس، 2016)، فحضور وزارة المالية والاقتصاد في تشكيلة المجلس "تفرضها معطيات موضوعية، فقطاع الجمارك كهيئة مكلفة بحماية الأمن الاقتصادي للمملكة، سيكون وجودها في تشكيلة المجلس مفيدا، ولعله الخلل الذي سيتداركه النظام الداخلي للمجلس الأعلى للأمن" (احسان الحافيظي، المرجع السابق).

يعطي التنصيب على المجلس الأعلى للأمن في الفصل 54 من الباب الثالث الخاص بالملكية إشارة ضمنية إلى أن السياسات الأمنية لا تقرها الحكومة بمعنى أنها ليست سياسات عمومية. فقطاع الأمن بالمغرب يقرر فيه الملك، والأجهزة الأمنية تابعة له، لذلك فهي غير بشكل ضمني غير مسؤولة أمام أي هيئة مدنية أو سياسية، وهو ما يعبر صراحة على أن تدبير الأزمات ستنضاف إلى المجالات المحفوظة للملك بموجب هذا الفصل.

2.2.3 تدبير حالات الاستثناء والحرب والحصار.

أوجد المشرع الدستوري مجموعة من الاختصاصات الاستثنائية للمؤسسة الملكية حالة تعرض الدولة لما قد يهدد سلامتها ويعرقل سير المؤسسات الدستورية بشكل عادي، قصد مواجهة الأزمة وتطويق الخطر الذي يدهاها سواء كان داخليا أو خارجيا، ففي مثل هذه الحالات جمع الدستور الاختصاصات ومركزها في يد الملك، لأن " مثل هذه الظروف تقضي تحكم سلطة واحدة في مخرجات القرار السياسي، وهو ما يسمى بالدكتاتورية المشروعة." (Omar Bendourou, 1986، ويتعلق الأمر بإعلان الحرب (الفصل 99)، حالة الحصار (الفصل 74)، وحالة الاستثناء (الفصل 59).

تكتسي هذه التهديدات صفات مختلفة قد تكون خارجية أو داخلية، مادية أو معنوية، يتم عبرها الضغط على مصالح الدولة، تحدث نتيجة تمرد، أو عصيان، أو حرب أهلية. وأمام هذه الوضعية-الأزمة " قام المشرع الدستوري بمنح الملك كامل الصلاحيات من أجل تقدير الأسباب والوقائع للإعلان عن حالة الاستثناء" (نجيب الحجوي، 2000). ولقد نظم الدستور المغربي هذه الحالة بإجراءات خاصة، تكون بسبب ظروف ضاغطة قد تعرقل السير العادي للمؤسسات أو تهدد الوحدة الترابية على العموم وهو أمر يتعلق بأزمة. بحيث أنها قد "تشمل أي حدث يدخل في مجال أركانها الموضوعية، فتضم بذلك على سبيل المثال، الثورات، الانقلابات، والحرب (وخاصة الحرب الدفاعية)، والحصار، والحركات الاحتجاجية (إذا بلغت من الخطورة ما يدخلها في هذا المجال) (نجيب الحجوي، المرجع السابق).

وقد عرف المغرب حالة استثناء استمرت خمس سنوات قرر خلالها الحسن الثاني الإعلان عنها في 7 يونيو 1965، قام فيها بحل البرلمان شهران بعد اندلاع أحداث الدار البيضاء في مارس من سنة 1965م (عبد الله فونتير، 2002)، حيث سقطت فيها القتلى، وزج بأعداد أخرى في السجون، ليحتكر الحكم مدة خمس سنوات بعد ذلك، ويعد

ذلك تمظهرًا لأزمة سياسية واجتماعية، أشعلت فتيل العديد من الاحتجاجات القوية سخر فيها الجيش لقمعها بشدة (بيرنابي لويس كارسيا، 2007). وهي الأزمة التي تسببت فيها سوء الأوضاع الاجتماعية للمغرب غداة سبعينيات القرن الماضي، حيث عرف البلد توقيفًا للاستثمارات وتجميدًا لمصروفات الدولة وزيادة في الأسعار، مما أدى إلى تأزيم الحياة الدستورية والسياسية (محمد زين الدين، 2015).

قال الحسن الثاني في معرض خطابه في شهر يونيو 1965 عن حالة الاستثناء:

«.... على ضوء التجربة التي مرت لحد الآن، تجتاز البلاد الآن أزمة حكم وسلطة وهي مهددة بالتالي بعدم الاستقرار. وبحكم ما نحن مطوقون به من مسؤولية السهر على مستقبل شعبنا وضمان استمرار الدولة، وتلافيا للوضع الحالي وما يندربه استمراره من خطورة. ارتأينا للخروج من حالة الانحلال التي تجتازها البلاد، أن نستعمل حقنا الدستوري الذي يعطينا جميع الصلاحيات لاتخاذ كل تدبير يفرضه رجوع المؤسسات الدستورية إلى سيرها العادي، وذلك بعد فترة من الزمن تسود فيها السكينة والخلود، وتخدم خلالها حدة الضغائن، ويخلق معها جو أكثر ملائمة لتحقيق الوحدة الوطنية التي نريدها لتعبئة الشعب للعمل والبناء. ...لقد وضعنا طابعنا هذا اليوم على المرسوم الذي يعلن حالة الاستثناء، على أن تتخذ وإلى حين عودة المؤسسات البرلمانية إلى سيرها الطبيعي، جميع التدابير التشريعية والتنظيمية اللازمة لتسيير شؤون البلاد».

ويتضح من خلال هذا الخطاب أن الملك الحسن الثاني استند على هذا الاختصاص الدستوري لتدبير هذه الأزمة السياسية، وقبلها كان قد وصف بنفسه مدى جسامتها في خطابه بمناسبة الأحداث قائلاً:

"...إن الحالة الاقتصادية للبلاد سبق لي أن شرحتها لكم في خطاب العرش، وقلت بأن إنتاج البلاد وتركيز الأموال الأجنبية غير كاف، وقلت لكم أيضا أن القطاع الصناعي ضعيف، وقلت إن النتائج الفلاحية غير مرضية، وقلت هذا وأكرره."

4. خاتمة:

- يستخلص من هذه الدراسة أن التدبير الملكي للأزمات يركز على أسس قانونية وأخرى مؤسسية:
- قانونية متينة تمتع أولا، من النسق التقليدي للملك كأمر للمؤمنين المنعقد له الحكم على أساس البيعة، ويوظف في ذلك آليات قديمة مستمرة كوزارة القصور والتشريفات والأوسمة، ثم بشكل كبير مستشاريه المشكلين للديوان الملكي.
- أسس عصرية حديثة، انطلاقا من كونه رئيسا للدولة، ومن الاختصاصات المتعددة التي تخولها له رئاسة المجلس الوزاري، وقد يوظف في ذلك مستقبلا المجلس الأعلى للأمن في حالة إحداثه وتفعيل أدواره.
- وهو ما يسمح بالقول بأن تدبير الأزمات في المغرب سينضاف بدوره إلى قائمة المجالات المحفوظة للملك. لذلك ينبغي بالإضافة إلى هذه الآليات، سواء منها التقليدية والحديثة الانفتاح على بدائل أخرى توسع من دائرة التدخلات حيث تجعل أطراف أخرى تسهم في هذه المهمة الصعبة وعلى رأسها:
- إحداث المجلس الأعلى للأمن المنصوص عليه في الدستور وتفعيل أدواره.
- تفويض بعض الصلاحيات الممركزة إلى الجهات والعمالات والأقاليم عملا بمبدأ الجهوية الموسعة.

- خلق مؤسسات حكومية واضحة وقارة لتدبير الأزمات تكون تحت إمرة رئيس الحكومة مباشرة.
- الانفتاح على المجتمع المدني وجعله شريكا في عملية تدبير الأزمات.

المراجع:

المراجع العربية:

- احسان الحافظي، "هذه ملاحظات حول تركيبة المجلس الأعلى للأمن". على الرابط الالكتروني: <http://www.hespress.com/orbites/292612.html> ، الأربعاء 27 يناير 2016 - 14:15. تاريخ زيارة الموقع: 20 دجنبر 2022.
- أحمد البوز، يونيو 2012، رئيس الحكومة في الهندسة الدستورية الجديدة، المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية، العدد 3 الجزء 7.
- ادريس جنداري، 2013، "المسألة السياسية في المغرب من سؤال الإصلاح إلى سؤال الديمقراطية"، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط، ص: 125.
- ادريس جنداري، 2015، "مفهوم البيعة بين الشرعية الدينية والتأويل السياسي قراءة في السياق المغربي"، مجلة وجهة نظر، العدد 55.
- إدريس ولد القابلة، مستشارو الملك، الحوار المتمدن، العدد: 3895 نشر بتاريخ 2012 / 10 / 29. على الموقع الالكتروني: www.ahewar.org تاريخ زيارة الموقع: 25 دجنبر 2022.
- أحمد المالك، 2001، "الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات"، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، الطبعة الأولى.
- ايتار عبد الهادي محمد، كانون الأول (2011)، إستراتيجية إدارة الأزمات: تأطير مفاهيمي على وفق المنظور الإسلامي"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد، المجلد (17)، العدد (64).
- الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ 29 صفر 1390 موافق 6 ماي 1970، السنة التاسعة والخمسون، عدد 3001، الصفحة: 1174.
- بيرنابي لويس كارسيا، 2007، لانتخابات المغربية منذ 1960 إلى الآن...، ترجمة: بديعة الخرازي، منشورات الزمن، الطبعة الأولى.
- جون واتربوري، 2013، "أمير المؤمنين، الملكية والنخبة السياسية المغربية"، ترجمة عبد الغني أبو العزم وآخرون، مؤسسة الغني للنشر، الطبعة الثالثة.
- حسن أحمد الخضير، 2003، إدارة الأزمات، مكتبة مديولي، القاهرة، مصر.
- حسن طارق وعبد العالي حامي الدين، 2011، "دستور 2011 بين السلطوية والديموقراطية" قراءات متقاطعة، منشورات سلسلة الدوار العمومي، الرباط، الطبعة الأولى.
- الخطاب الافتتاحي لدورة أكتوبر 1981 في: "انبعاث أمة"، مطبوعات القصر الملكي، الرباط، الجزء 26، 1981.
- خطاب العرش للعاهل المغربي الملك الحسن الثاني، 3 مارس 1995، منشور بالجرائد الوطنية المغربية ليومه الغد: 04مارس 1995.
- خطاب العاهل المغربي الملك الراحل الحسن الثاني، يونيو 1965، النص وارد ضمن "سلسلة خطب وندوات جلالة الملك الحسن الثاني 1961-1965، نشر وزارة الاعلام، المجلد الثاني، الطبعة الثالثة، الرباط 1993.
- خطاب الراحل الحسن الثاني بمناسبة الأحداث التي شهدتها الدار البيضاء بتاريخ 29 مارس 1965، النص وارد ضمن "سلسلة خطب وندوات جلالة الملك الحسن الثاني 1961-1965، نشر وزارة الاعلام، المجلد الثاني، الطبعة الثالثة، الرباط 1993.
- رشيد ل بكر، 2012، "الملكية المغربية والبيعة"، مجلة مسالك، عدد مزدوج 21-22، المغرب.

- خالد بن الشريف، كل ما تود معرفته حول طبيعة النظام السياسي في المغرب، 22 مارس 2015، على الرابط الإلكتروني: www.sasapost.com تاريخ زيارة الموقع: 03 يناير 2023.
- الظهير الشريف الصادر في 5 يونيو 2000 المتعلق بأوسمة المملكة.
- ظهير شريف، بتاريخ 22 ربيع الثاني 1375 الموافق ل 7 دجنبر 1955، الذي تم تعديله وتتميمه بموجب ظهير 19 مارس 1963 المتعلق بوزارة القصور الملكية والتشريفات والأوسمة.
- ظهير شريف، مؤرخ في 10 نوفمبر 1956، المتعلق بمكتب الأبحاث والإرشادات لدى جلالة الملك.
- ظهير شريف، مؤرخ في 19 ماي 1979، المتعلق بالمجلس الخاص بجانب جلالة الملك المتعلق بالمحافظة على الصحراء المغربية والدفاع عن حوزتها.
- ظهير شريف، صادر بتاريخ 28 أكتوبر 1956، المتعلق بمجلس التاج لدى جلالة الملك.
- عبد الحق بلفقيه، "اطلالة على المجلس الأعلى للأمن"، على الرابط الإلكتروني: <http://www.ouazzaneyes.com>
- عبد الله حمودي، "الشيخ والمريد"، ترجمة عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر، الطبعة الرابعة، 2010.
- عبد الاله فوننتير، "العمل التشريعي بالمغرب أصوله التاريخية ومرجعياته الدستورية دراسة تأصيلية وتطبيقية"، الجزء الثالث، سلسلة دراسات وأبحاث جامعية-4، 2002.
- عثمان الزباني، "تمظهرات استمرارية التقليديانية في ظل متغيرات الدستورية قراءة في الفعل الدلالي للبيعة"، مجلة وجهة نظر، عدد 55، 2013.
- عثمان الزباني، "مقاربة في البناءات والأبعاد الوظيفية- الملكية واحتكار مشروعية الفعل والانجاز"، مجلة وجهة نظر، العدد 48، 2011.
- كريم لحرش، 2012، " الدستور الجديد للمملكة المغربية شرح و تحليل"، سلسلة العمل التشريعي و الاجتهاد القضائي (53)، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.
- محمد أحمد الغفار، "الإدارة الدولية للأزمة"، مجلة دراسات المستقبل، العدد 16، يناير 2011.
- محمد الطوزي، 1999، "الملكية والإسلام السياسي في المغرب"، ترجمة: محمد حاتمي وخالد شكاوي، نشر الفنك، الدار البيضاء.
- محمد المعتصم، 1992، "النظام الدستوري المغربي"، مؤسسة ايزيس للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى .
- محمد بودن، "هذه مكانة وزارة القصور والتشريفات بين مؤسسات المغرب"، نشر بتاريخ الخميس 03 أكتوبر 2013، 09h15 على الرابط الإلكتروني: <http://www.hespress.com/orbites/90340.html>
- محمود رفاعي وآخرون، يناير 2007، " إدارة الأزمات"، جامعة عين شمس.
- محمد زين الدين، 2015، "الدستور ونظام الحكم في المغرب"، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى.
- نجيب الحجوي، "سمو المؤسسة الملكية بالمغرب - دراسة قانونية"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس الرباط، 2000-2001
- هشام خلفاير، الحكامة الأمنية بالمغرب، تدبير الأزمات الأمنية نموذجاً، بحث نهاية التكوين بسلك ماستر الحكامة المحلية، جامعة الحسن الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات، 2012-2013.
- هندعروب، "متكات الحكم الملكي في المغرب"، موقع الجزيرة الاخبارية، من على الرابط الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2004/10/3/> تاريخ زيارة الموقع: 10 دجنبر 2022.

المراجع الأجنبية:

- Fahd iraqi. Partage des pouvoirs : la grande désillusion. Tel quel. N :511 (25 février ; 2 mars). 2012.
- Mohamed lahbabi. Le gouvernement marocain a l'aube de XXé siècle. Les éditions maghrébines. Casablanca. 3éme édition. 1975. p :44.
- Omar Bendourou. Pouvoir exécutif au Maroc depuis l'indépendance ; Edition pallidus ; paris ; 1986 ; p: 110.
- Tritz, Trina Wolosek (2001). Crisis Management Strategy Utilized by The United States Department of Defense Following The Terrorist Attack On America: A case Study. Department Of Communication Studies .Pp :83-94.